



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

سورية وقمة
بوتين-بايدن؟

لم تظهر بعد نتائج القمة الروسية الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بالملف السوري... وهذا من طبيعة الأمور؛ فلا يمكن لقمة كهذه أن تتضمن أكثر من توافقات على الاتجاهات الأكثر عمومية بما يخص القضايا موضع النقاش/ التفاوض.

ما تسرب عبر وسائل إعلام جديّة عن نتائج الاجتماع، أنّ النقاش مرّ على موضوع المعابر الإنسانية، وعلى آلية تنفيذ القرار 2254، وهذان سيكونان عنواناً أساسياً وعاجلاً لبحث معمق ضمن «الحوار الإستراتيجي الشامل» بين موسكو وواشنطن، والذي سيمتد على الشهور الستة المقبلة...

وإذا كان من الثابت لدينا على أساس فهم التوازنات الدولية الجديدة، وبخاصة جانبها الاقتصادي- المالي، أنّ الاتجاه العام بما يخص الولايات المتحدة هو نحو الانكفاء والتراجع والانسحاب من منطقتنا «أحدث الأمثلة على ذلك هو سحب 8 بطاريات باتريوت من كل من السعودية، العراق، الكويت، والأردن»، فهذا لا يعني أنّ واشنطن ستخرج دون أن تستخدم كل الأوراق الممكن استخدامها في إبقاء الفوضى في منطقتنا، وفي الوصول إلى أنواع من التسويات التي تحاول عبرها ضمان التأثير اللاحق، وربما أبعد من ذلك: تسويات ليس في سورية وحدها، بل في عموم الإقليم، تسعى من خلالها إلى تأمين استمرار الكيان الصهيوني بوصفه كياناً وظيفياً يؤدي الدور الأمريكي التخريبي في المنطقة دون الحاجة للوجود المباشر لواشنطن... وهذا ما تحدثت عنه صراحة جملة من التقارير والمقالات في الإعلام الأمريكي والصهيوني خلال الأسبوعين الماضيين خصوصاً.

وإذا كانت المصلحة العامة للقوى الاقتصادية الصاعدة، وفي إطار تناقضها مع الغرب، هي في الوصول إلى استقرار حقيقي في منطقتنا ككل، فإن تلك المصلحة تتناقض بشكل طبيعي مع المصالح الصهيونية، ولكن هذا لا يعفي الوطنيين السوريين من مسؤولياتهم المباشرة في استرجاع وحدة بلادهم، وفي استرجاع موقعها المعادي للمشاريع الغربية والصهيونية بالدرجة الأولى، وفي الدفع لتطبيق كامل للقرار 2254 خصوصاً في النقطة المتعلقة بوحدة سورية شعباً وأرضاً وسيادتها على كامل أراضيها، وعلى رأسها الجولان السوري المحتل، الذي ينبغي أن يكون خروج المحتل منه جزءاً من تطبيق هذا القرار نفسه.

هذه العملية تتطلب أن يستنفر الوطنيون ضمن الأجل المتبقية ما قبل الانطلاق الفعلي لعملية الحل السياسي الشامل وفق القرار 2254، لكي يجمعوا قواهم لتثقيل الخيار الوطني ثقيلًا راجحاً لا يمكن معه لمتشددتي الطرفين أن يلعبوا في الهوامش لمحاولة بيع ما تبقى من البلاد مقابل مصالحهم الانانية.

وعملية من هذا النوع، تتطلب بالدرجة الأولى أن تعيد المعارضة الوطنية الديمقراطية تنظيم صفوفها بحيث تجهّز نفسها كمفاوض فعلي للنظام، وليس على شاكلة متشددتي المعارضة الذين باتوا أدوات طيّعة بيد الدول لا يفاوضون، بل يستخدمون كأوراق تفاوضية...

الأجل الزمني أمام المهام المطروحة في الإطار الوطني العام، ليست أجلاً مفتوحة... ليس ربطاً بأجل «الحوار الإستراتيجي الشامل» بين موسكو وواشنطن فحسب، بل وبالدرجة الأولى ارتباطاً بوضع السوريين في مختلف المناطق السورية وفي دول اللجوء، وبوضع البلاد ككل، والذي يزداد سوءاً وخطورة مع كل ساعة تأخير في تطبيق الحل السياسي الشامل الذي من شأنه وحده أن يعيد لحمة البلاد على المستوى الوطني العام، ويضعها على درب استعادة موقعها الإقليمي والدولي...

[12]

لِمَنْ تَحْكُمُ الحكومة؟

بين الطفيليين والمنتجين والملايين

شؤون عربية ودولية



قمة جديدة = تراجع جديد..

19

شؤون محلية



أكثر من التوحش!

15

ملف «سورية 2021»



كيف تجري محاولات مسح الهوية الوطنية؟

08

شؤون عمالية



عبودية الأجر

03

الإعلام التقدمي وحق الإضراب

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



كل شي موجود..

الأزمة الوطنية أفرزت الكثير من الأشياء التي لم تكن نراها سائدة وواضحة بهذا الشكل والتجلي في تفاصيل حياتنا اليومية، والآن نراها سائدة وواضحة لكل الناس، وهي جزء من مشهدهم العام الذي اعتادوا عليه في حركتهم اليومية، ولكن التفسير لهذه الظواهر ليس واحداً عند الناس، فنرى أطفال الحاويات وهم يغوصون داخلها يبحثون فيها عن النفايات المختلفة، مثل: البلاستيك والكرتون وأكياس النيلون وغيرها من الأشياء لبيعها في مراكز التجميع لهذه النفايات ليعاد تدويرها، أي إعادة تصنيعها مرة أخرى مقابل ثمن بخس لا يساوي ما يتعرض له الأطفال من أمراض وتحرش وتسرب من المدارس لقيامهم بهذه الأعمال واستغلالهم لأعمال أخرى.

عمال التنظيفات يقومون بنفس الأعمال السابقة التي يقوم بها أطفال الحاويات، وهم محققون في عملهم الإضافي هذا كون أجر العامل في شركات التنظيف الخاصة لا يتجاوز الـ 100 ل.س عن كل ساعة عمل وهذه الأجرة قد لا تكفي قوت يوم واحد لعائلته إذا ما عمل العامل لمدة 12 ساعة متواصلة، مع العلم بأنه هذا العامل محروم من كل أشكال وأنواع الضمان إذا ما أصيب بمرض أو إصابة عمل، وهو في الغالب يصاب بكل ما ذكر. النساء البائعات للخبز عند الأفران وهن يبعن الخبز ليس لصالحهن، بل لصالح منتفذه ما داخل الفرن أو خارجه، ولهن نسبة على المبيع، والباقي للمنتفذه الذي يؤمن لهن ربطات الخبز طالما الفرن يعمل وينتج، وسعر الربطة الواحدة معمم عند جميع الأفران خارج النافذة، والواضح أن هناك رابطة ما يتجمع فيها المنتفذون فيقررون سعر ربطة الخبز التي يبيعونها بسعر موحد عند جميع الأفران.

هذه المشاهد اليومية التي نلاحظها في كل مكان هي تعبير عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها شعبنا، وما أفرزته من ظواهر، وفي مقدمتها: الفقر المدقع الذي أوصل أغلبية السوريين المنهوبين إلى البحث عن مصادر للعيش في كل شيء يمكنهم من العمل به لتحصيل لقمة عيشهم، وما ذكرناه من أمثلة هي غيض من فيض يصعب تعدادها بينما أصحاب النهب والفساد الكبارين سائرون في طريق واحد لا ثاني له وهو: نهب كل ما يمكن نهبه من ثروتنا الوطنية، واغتصاب كل ما يمكن اغتصابه من لقمة عيشنا وعرقنا ومستقبل أطفالنا، ولكن نقول لهم: إن للباغي جولة.



لعب الإعلام التقدمي والنقابي بشكل عام - والصحف الشيوعية بشكل خاص - دوراً في تسليط الضوء على نضال العمال من أجل حقوقهم، مثل: زيادة الأجور وساعات العمل الثماني، وتوزيع عادل للحوافز الإنتاجية والمكافآت، وغير ذلك من المطالب.

من قبلهم، لا يمكن أن يدفع هذا باتجاه وصول قيادات نقابية نوعية، يمكنها الدفاع عن الحقوق الجزئية للطبقة العاملة، كما حصل في الدورة الانتخابية الحالية التي قاربت على نهايتها، حيث التبرير كان: الظروف لا تسمح بانتخابات.

واصلت جريدة قاسيون في القرن الواحد والعشرين السير على خطا شقيقاتها السابقات في القرن العشرين: «الإنسانية، صوت العمال، الفجر الأحمر، صوت الشعب، النور، نضال الشعب» للدفاع عن مطالب الطبقة العاملة السورية.

يمكننا القول: إن جريدة قاسيون هي الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي كانت صوتاً لإضرابات العمال في سورية منذ عام 2001 وحتى الآن، وكذلك كانت صوتاً للدفاع عن حق العمال في الإضراب عن العمل حتى تثبت هذا الحق في الدستور عام 2012 ولم تتوان في الدفاع عنه في مختلف المؤتمرات العمالية والنقابية حتى اليوم. هكذا كانت «قاسيون» ولا تزال تشق طريقها نحو الغد على هذا الطريق صوتاً للمنهوبين السوريين بمختلف شرائحهم.

الحياة النقابية عام 1981 تضمنت أخباراً عن إضراب العمال في شركة حديد حماة، ومعمل إطارات حماة وأسمدة حمص، أما العدد الثاني في العام نفسه تضمن مقالاً عن إضراب عمال مطحنتي بردى والجولان في دمشق، وعمال معمل إسمنت طرطوس، ونفط الريملان. ونشرت جريدة قاسيون عن إضرابات عمال البناء والملاحة والمسالخ وغيرهم في دمشق 1987 - 1988.

جريدة قاسيون

لعبت جريدة قاسيون دوراً مهماً في نشر البرنامج العمالي الذي عبر في نقاطه البرنامجية التي تضمنها «الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي - والديمقراطي النقابي» حيث أكدت على ضرورة وأهمية وجود برنامج انتخابي يتقدم به المرشح، أو مجموعة المرشحين، لفتح المجال للاختيار ومن ثم المحاسبة على أساس ما قدم في البرنامج، وكما أكدت على أن المنطق السائد في الانتخابات النقابية على أساس القائمة المغلقة التي مضمونها مصادرة إرادة العمال في اختيار مرشحين المختارين والمعروفين

أما صحيفة صوت الشعب اليومية فكانت تغطي الإضرابات اليومية للعمال، مثل: افتتاحية العدد الصادر يوم جلاء المستعمر الفرنسي عن سورية بعنوان «إضراب عمال الترامواي مستمر بهدوء ونظام وتضامن قوي بديع»، كذلك كان عنوان افتتاحية العدد الصادر يوم 21 نيسان 1946: «إضراب عمال الكهرباء في يومه الثامن، الشعب يؤيد عمال الكهرباء ويحتج على إهمال مطالبهم، برقيات الأحياء والنقابات لرجال الحكومة».

انتصر 1500 عامل زراعي في ريف مدينة سلقين بعد شهرين من الإضراب عن العمل من أجل زيادة أجورهم بالتزامن مع صدور العدد الأول من جريدة النور اليومية عام 1955، وكانت جريدة نضال الشعب نصف الشهرية تنشر أخبار إضرابات عمال نسيج حلب 1967 وعمال سد الفرات وعمال الباصات والنقل الداخلي بدمشق 1969 وعمال الإنشاءات 1978 وموظفي مشافي دمشق وحقل نفط الريملان 1979، وعمال نسيج دمشق وتبغ اللاذقية 1988.

صدر العدد الأول من جريدة

■ محرر الشؤون العمالية

افتتح إضراب عمال سكك الحديد عام 1912 مرحلة جديدة من حياة الطبقة العاملة السورية، انتقلت بعدها من المرحلة الجنينية إلى مرحلة النضال المفتوح، الذي تصاعد في العشرينات والثلاثينات مع صدور أولى الصحف الشيوعية في البلاد، التي حملت لواء الدفاع عن المطالب المحقة للعمال الجباة والعاطلين عن العمل حتى اليوم.

صحف القرن العشرين

جاء في العدد الأول من جريدة الإنسانية عام 1925: «الإنسانية هي جريدتك أيها العامل، فاقراها وأعطاها لغيرك ليقرأها» ونشرت في العدد نفسه أخباراً عن مظاهرات عمال بيروت واحتفالات الأول من أيار، بينما دافعت صحف العمال وصوت العمال والفجر الأحمر عن نضال العمال في سبيل حقوقهم 1930 - 1933.

دعت جريدة نضال الشعب في عددها الأول عام 1934 إلى التضامن مع عمال نسيج حلب المضربين.

الأجور الهزيلة تبديد للثروة الوطنية



يعاني العمال السوريون - منذ أن تبنت الحكومات المتعاقبة السياسات الاقتصادية المحابية لطغم الفساد والنهب الكبير - من الهجوم على مكتسباتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وتستمر بقضم ما تبقى من هذه الحقوق، والذي يأتي في مقدمتها: الهجوم المستمر على الأجور، من خلال زيادة الأسعار على السلع الضرورية في حياة العباد، متوهمة بأن العمال لن يستطيعوا الدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم نتيجة الظروف التي تحيط بالبلاد.

■ نبيل عكاز

العمال المؤقتون محرومون من الإجازات والمكافآت، وطبيعة العمل والطبابة وغيرها، رغم صدور التشريعات التي تمنحهم صفة العمال الدائمين، لم يتم تثبيت الكثير منهم، ويجري الالتفاف عليها بصيغة العقود السنوية أو عقود الأشهر، أما عمال القطاع الخاص، هذه الشريحة المهمشة من الطبقة العاملة، والمنسية حقوقها تعاني من ضعف الرواتب والأجور أيضاً، إضافة إلى هضم الحقوق والمكتسبات، ويزداد عليها الافتقار إلى عقود العمل الواضحة والموثقة لدى وزارة العمل، وكذلك حرمانهم من مظلة التأمينات الاجتماعية، وغياب التنظيم النقابي، ولجوء بعض أرباب العمل إلى وضع سيف التسريح على رقاب عمالهم، من خلال استقالات مسبقة من العمل، والتي تجري رغم أنف الجميع بمن فيهم القانون، أو عن طريق براءات الذمة التي يلزم العمال بتوقيعها قبل بداية أي عمل مهما كانت المنشأة صغيرة أم كبيرة، إن كل ذلك يتم بموافقة العامل مرغماً، من أجل الحصول على فرصة العمل وعدم

وانخفاض مستوى المعيشة، حيث انعكست هذه الأزمات بشكل واضح على مستوى معيشة السوريين بشكل عام، والطبقة العاملة بشكل خاص، وجعلتهم يننون تحت وطأة الفقر والحاجة. إن هذا الوضع العام الكارثي الذي تعيشه الطبقة العاملة والبلاد عامة، والتي أوصلتها إليه السياسات الحكومية، حيث تصبّ ضمن هدف معين واتجاه واحد، وهو إضعاف الاقتصاد الوطني، ووضعه تحت رحمة وقيادة قوى السوء، وإلا ماذا يعني إعاقة شركات ومعامل القطاع الخاص وقطاع الدولة ووضع كل العراقيل لمنع أو الحد من الإنتاج؟ وماذا يعني تأجير لقطاع الدولة؟ وماذا يعني طرح جزء منه للاستثمار وجزء للتشارك؟

والفساد الكبير. العامل هو الطرف الضعيف في علاقة العمل، وحمايته واجب وطني. وتحمل النقابات مسؤولية خاصة تجاه من تمثلهم من المحرومين من حقوقهم، وزيادة أجورهم زيادة مجزية متناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وإن التأخر في هذه الزيادة يعني مزيداً من الإفكار ومزيداً من تسلط وتحكم قوى النهب بمصير الملايين من الكادحين والعاملين بأجر. الطبقة العاملة هي المنتجة للخيرات في المجتمع، سواء في الصناعة أو الزراعة، وهذه الأجور الهزيلة هي تبديد لوقتها وجهدها وطاقاتها وللثروة الوطنية. وهذا النهج الاقتصادي الذي تضي به الحكومة بمقدماته ونتائجه، أدى ويؤدي إلى تفاقم الأزمات الكبرى، ومنها: الفقر،

على العديد منها. يجب أن يكون تحديد الأجر مرتبطاً بالتكاليف الحقيقية لمطالبات المعيشة، التي تضمن حياة كريمة للعامل وأسرته، وتناسب مع ظروف المعيشة والارتفاع المستمر في أسعار السلع المختلفة التي يحتاجها العامل يومياً من الغذاء والسوء، والخدمات المختلفة التي يحتاجها العامل من نقل وكهرباء ومياه واتصالات وغيرها، والتي هو بحاجة إليها بأوقات متفرقة، وبالتالي، يجب ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن متوسط تكاليف المعيشة للعامل وأسرته، والمعنى من كافة الضرائب المفروضة عليه. إن اختلال هذه المعادلة يكشف عن خلل كبير اقتصادي واجتماعي، وهو يعبر عن مستوى عالٍ من النهب

ضياها. إن وجود الأنظمة والقوانين هو من أجل حماية العمال وصون كراماتهم لا لهضم حقوقهم، وعلى النقابات بالدرجة الأولى التحرك من أجل هؤلاء العمال، وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية تطبيق الأنظمة النافذة، لأن إعطاء العمال حقوقهم الواجبة لهم هو الأساس في أي نهوض اقتصادي واجتماعي. إن زيادة الأجور الآن ضرورة ملحة ومطلب وطني بامتياز، وتوجد معايير دولية للحد الأدنى للأجر تم تحديدها من خلال المواثيق الدولية والعربية، كمنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي وقعت سورية

الطبقة العاملة



عمال التصنيع الهيدروليكي يضربون في ولاية أوهايو

في 13 حزيران بدأ إضراب عمال الشركة المصنعة للأسطوانات الهيدروليكية في مقاطعة اشلاند، وأقام عمال الوردية المسائية خطوط اعتصام خارج المنشأة، بعد فشل المفاوضات مع إدارة الشركة حول العقود، وطالب العمال في المصنع بأجور أعلى وأقساط تأمين أقل وظروف عمل أفضل. هذا وتنتج الشركة أسطوانات هيدروليكية للاستخدام في المركبات والآلات الصناعية الثقيلة، تبلغ إيراداتها التقديرية حوالي 34 مليون دولار، وهي شركة عالمية لها منشأة أخرى في تيانجين، الصين، وتدير مستودعات ومراكز خدمة في أوروبا. ويعتبر هذا الإضراب ضمن سلسلة من الإضرابات المستمرة في عدة شركات في البلاد، ومنها شركة صناعة الصلب وشركة الفحم. وهذه الإضرابات امتدت إلى صناعات مختلفة، فقد تم تعريفها من خلال الغضب المتزايد من العمال لعقود من التقشف وظروف العمل الخطرة.



عمال أوروغواي يضربون ضد الجوع

نظم عمال الأوروغواي إضراباً لمدة 24 ساعة - يوم الخميس الماضي من الشهر الجاري - ضد الجوع واضطهاد النقابات ومن أجل المساواة، حيث نظمت مئات المظاهرات في جميع أنحاء البلاد، وتمت الدعوة إلى هذا الإضراب من قبل الجلسة العامة المشتركة بين العمال والمؤتمر الوطني وسط الغضب الشديد بسبب الأجور المنخفضة، وقال أحد قادة الإضراب: إنه صراع على العمل والأجور وفقاً لناشط نقابي: يعيش أكثر من 100,000 أسرة أوروغوايانية في فقر نتيجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، ولا يستطيعون الحصول على الطعام، وانضمت العديد من القطاعات إلى هذا الإضراب، وأعرب المضربون عن معارضتهم لقانون الاعتبارات العاجلة الذي صدر، والذي حذرت النقابات من أنه سيخفض الأجور ويؤدي إلى خصخصة المرافق العامة بالجملة.



تهديد إضراب عمال الحفارات البحرية في النرويج

قالت نقابات عمال الجرف النرويجي: إن أكثر من 1000 عامل في المنصة البحرية سيضربون إذا فشلت المفاوضات مع جمعية مالكي السفن النرويجية. من أجل زيادة أجور العاملين في منصات التنقيب عن النفط البحرية العائمة. مما ساهم بتوصل الطرفين إلى اتفاق، قال رئيس النقابة: حققنا نتيجة حسنة بشكل كبير تضمن تحسن القوة الشرائية للعاملين على منصات الحفر العائمة، وفي منصات الحفر على المنشآت الثابتة، حيث حققت زيادة أجور بنسبة 2,7% بما في ذلك زيادة أجرة الساعات الليلية إلى 90 كرونة نرويجية في الساعة، وبدل العطلة إلى 2110 كرونة نرويجية في اليوم، هذا وتغطي اتفاقية الحفارة العائمة ما يقارب 9000 عضو نقابي يعملون في شركات مختلفة، ويعتبر الاتفاق ساري المفعول من هذا الشهر.



إضراب عام في لبنان

شهد لبنان يوم الخميس الماضي إضراباً عاماً أعلنه الاتحاد العام لنقابات العمال، وشاركت فيه اتحادات ونقابات عمال السائقين والزراعيين وموظفو الإدارات العامة، الذين نفذوا عدداً من الاعتصامات في مناطق لبنانية عدة، رفضاً لاستمرار الواقع المعيشي المازوم، وقال رئيس الاتحاد العام: إن «ما يحصل يخرج عن نطاق العقل، لذلك توقفوا عن سياسة القتل بحق الشعب اللبناني» وقال أيضاً: إن «ما نراه اليوم من انهيار للمنظومات التربوية، الصحية، الاقتصادية، يستدعي التصدي لهذا الوضع بالتكافل من أجل الحفاظ على عمال لبنان، وكل فئات الشعب اللبناني، وأنه «لا شيء أكبر من الوطن ولا شيء أكبر من لبنان، يجب أن ندافع عنه وطناً نهائياً لجميع اللبنانيين، وما يمارس علينا اليوم هو تهجير من وطننا ومحاولة قتل من دون رصاص».

عبودية الأجر



عبودية الأجر تصف الوضع الذي يكون فيه الشخص معتمداً في تحصيل قوته على الأجر الذي يكسبه، ويستخدم المصطلح لوصف الحالات التي تحصل فيها العمالة على أجور منخفضة بشكل غير معقول.

أديب خالد

جانب المعارضين للرأسمالية، والذين كانوا منتقدين للرق.

أحرار بالاسم

المدافعون عن العبودية، الذين كانوا غالباً من الولايات الأمريكية الجنوبية، يجادلون بأن العمال كانوا «أحراراً» فقط بالاسم - ولكنهم عبيد المجهود المضني الأبدى، وبأن عبيدهم كانوا في حال أفضل «من أوضاع العمال في الولايات الشمالية».

وضّح فكرة عبودية الأجر الفيلسوف وعالم الاقتصاد، كارل ماركس، الذي وصف عبودية الأجر أنها تقليل من شأن الوجود والاستقلال الفردي، وذلك ببناهما على فكرة سلعة الجسد والحرية، وسبغ الطابع المادي البحث عليهما.

البروليتاري الفردي

يقول ماركس: يباع العبد، البروليتاري مجبراً على ذلك يومياً وكل ساعة. العبد الفردي، ملكية السيد الواحد، لا يخشى على وجوده، مهما كان ذلك الوجود بائساً، من أجل مصلحة السيد. البروليتاري الفردي، هو ملك الطبقة البرجوازية بأكملها، وهي الطبقة التي تشتري عمله فقط، إذا كان أحد أفرادها يحتاجه، والبروليتاري ليس لديه وجود آمن. هذا الوجود مكفول

وثمة آخرون يشيرون إلى بعض نقاط التشابه بين امتلاك أو توظيف شخص، ويوسعون معنى المصطلح ليشمل نطاقاً واسعاً من علاقات التوظيف في بيئة اجتماعية هرمية بخيارات عمل محدودة، مثلاً: العمل عند شخص تحت التهديد بالموت جوعاً، الفقر أو العار الاجتماعي.

«أجر العمل»

التشابهات ما بين عمالة الأجر والاستعباد أضحَ عنها في زمن شيشرون. تم توضيح تلك التشابهات من لدن مفكرين لاحقين، أمثال: برودون وماركس، خصوصاً بحلول الثورة الصناعية، كما كان مصطلح عبودية الأجر مستخدماً على نطاق واسع، خصوصاً من قبل المنظمات العمالية خلال منتصف القرن التاسع عشر، بيد أنه استبدل تدريجياً بالمصطلح الأكثر براغماتية، «أجر العمل» مع نهاية القرن نفسه.

فكرة أن ثمة تشابه بين أجر العمل وبين الرق، بدأ الحديث عنها في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر من قبل المدافعين عن الرق «في الأغلب في الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة»، ومن

زراع وحصد الأطعمة من الأرض التي يمتلكها الرأسماليون. عندما يرفض عبد أن يعمل، ثمة عدد من العقوبات قد تنزل به، من الضرب، إلى الحرمان من الطعام، على الرغم من أن بعض ملاك العبيد العقلانيين «مارسوا تحفيزاً إيجابياً للوصول إلى أفضل النتائج بدلاً من خسارة استثمارهم وذلك بقتل عبد ثمين.

تاريخياً، كان نطاق الوظائف والمواقع المشغولة من قبل العبيد عاماً بعمومية ذلك النطاق المشغول من قبل الأحرار، مما يشير إلى بعض التشابهات بين الرق وعبودية الأجر. التشابهات ما بين عبودية الأجر والرق، كانت قد لوحظت من لدن العمال أنفسهم. على سبيل المثال، «فتيات لويل ميل»، وهن نساء عاملات في مصانع نسيج في ولاية ماساتشوستس في أمريكا، اللاتي بدون أية معرفة بالرايكية الأوروبية، استنكرن «الانحطاط والخضوع» المتمخضين عن النظام الصناعي الناشئ، وأكدن بأن «أولئك العاملين في المطاحن يجب أن يملكوها». وكُن قد عبرن عن تلك الأفكار في إحدى أغنياتها التي غنيها في إضراب عام 1836:

«ليس من المحزن، أن ترسل فتاة جميلة مثلي إلى المصنع لا أستطيع أن أكون أمة، ولن أكون أمة لأنني أعشق الحرية».

وشجبت المناضلة العمالية الأمريكية إيمّا جولدمان «عبودية الأجر، بالقول: «الفرق الوحيد هو أنك عبيد ولستم عبيداً سوداً».

فقط لطبقة ككل. العبد خارج المنافسة. البروليتاري في خضم المنافسة، ويعيش ثقلاتها كافة.

المؤيدون لفكرة أن أجور العمل مشابهة للرق، حاججوا بأن: -بما أن العبد هو ملك لصاحبه، قيمة العبد للمالك هي أعلى من قيمة العامل الذي قد يستقيل، أو يسرح من العمل، أو يستبدل. مالك العبد. لهذا السبب، لا يسرح أو يطرد العبيد مثل عمال الأجر. يمكن لعبد الأجر أن يتضرر بتكلفة ضئيلة، أو حتى بدون تكلفة بالمرة. يقوم صاحب العبد باستثمار أكبر من حيث مبلغ المال الذي يصرفه على عبيده. لهذا السبب، في أوقات الكساد الاقتصادي، لا يمكن من منطلق اقتصادي، طرد العبيد كما يسرح عادة بعض العمال.

هناك العديد من الإستراتيجيات والنضالات المتبناة من عبيد الأجر، التي أسفر عنها ما يمكن تسميتها بالنقابات، مراكز الضمان الاجتماعي التي تستطيع الحد من الظلم الناتج عن عبودية الأجر.

- بخلاف العبد، يستطيع عبد الأجر أحياناً أن يختار رئيسه، ولكنه لا يستطيع أن يبقى بدون رئيس. أسوأ خيار بالنسبة لعبد الأجر، هو: إما العمل عند رئيس أو مواجهة الفقر أو الموت جوعاً. بشكل غير مباشر، السجن، والضرب، والإهانات، وعقوبات أخرى، هي ما يمكن أن يواجهه أي عامل يحاول النجاة بدون العمل مع رئيس، ومثال ذلك: عمال يحاولون إدارة مصنع رأسمالي، أو

**بخلاف العبد
يستطيع عبد
الأجر أحياناً أن
يختار رئيسه
ولكنه لا
يستطيع أن
يقيم بدون رئيس**

وزارة الصحة تلي النداء برفع سعر الأدوية!



نقابة الصيادلة «هل من مزيد»

قدمت نقابة الصيادلة كتاباً طالبت فيه وزارة الصحة برفع نسبة أرباحها، وكانهم يتسابقون ويتنافسون أيهم يبدع في تخليص المرضى لأخر ليلة في جيوبهم على مبدأ «بدنا نلحس إصبعا» من المعلوم بالضرورة أن كل رفع بسعر الأدوية لن يكون على حساب الصيدلاني فكلما ازداد السعر ازدادت نسبة الربح المقررة له فلماذا تطلب نقابة الصيادلة زيادة نسبة أرباحها أيضاً إلا يكفيها الرفع الرسمي للأسعار؟ عدا عن ذلك الكل يعلم بأن التسعير في الصيدليات أصبح حسب مزاجهم فهم لم يلتزموا ولن يلتزموا بنشرة الأسعار المقررة عليهم وكثيراً ما نرى أنا لكل صيدلية جهاز باركود مخصص لها والسعر مشطوب من العبوة، ومن الجدير بالذكر أن مبالغ الصيدلاني لا تقتصر على المستحضرات الدوائية فأغذية الأطفال ومستحضرات التجميل والعطورات وغيرها من لوازم الأطفال عالية الربح ومجهولة المصادر والتكاليف داخلية في أرباحهم فلماذا يتظلمون ويطالبون الوزارة برفع نسبة أرباحهم، طالما أنهم غير ملتزمين إطلاقاً بها! متناسين أن الصيدلة مهنة إنسانية كالطب تماماً فصحة البشر هي الأولوية لا الأرباح مع أنهم لم يقصروا بتحصيل أرباحهم!

ونخلص إلى أنه إذا استمرت هذه السياسات الرامية إلى زيادة الأرباح على حساب الحاجات الأساسية والصحية خاصة فإن هذا سيؤدي إلى تفاقم الأزمة أكثر فأكثر فمتى سترك الحكومة هذا الخطر؟

هذه الصناعات من الرسوم الجمركية وكل الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد، وأن السوق المحلية مازالت محمية لمصلحة منتجي الدواء المحليين عبر عدم السماح بالاستيراد، وهذا اعتراف رسمي بأن تكاليف الإنتاج هي أقل من غيرها من الصناعات التي مازالت عجلة إنتاجها تدور وتندر الأرباح على أصحابها، أما بالنسبة للذرائع التي اعتدنا على سماعها وهي العقوبات والحصار فهذا مردود عليهم كون العقوبات لا تشمل المواد الطبية ولكنها مازالت ذريعة تقع في رأس القائمة في كل رفع بالأسعار أو أزمة من الأزمات الحياتية.

أما عن تكاليف الإنتاج التي يتحدثون عنها فإن هذه الشركات هي التي تضع تكاليفها ولا يوجد مصدر عن مصداقيتها إلا هم وتكتفي وزارة الصحة بالمصادقة عليها فربما تكون التكاليف أقل بكثير مما يصرحون به مراعاة لأرباحهم وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يتم ذكر العاملين بهذا القطاع ولم يتم الحديث عن أي رفع لأجورهم ومع هذا يطالبون برفع الأسعار بنسبة 100 بالـ 100 ضاربين بعرض الحائط أي ظروف أخرى والتي أهمها المستوى المعيشي للمواطنين الذين باتوا تحت خط الفقر المقلق ومتجاهلين أضرار هذا الرفع على الصناعة الوطنية بالنهاية واضعين نصب أعينهم كم الأرباح التي يجنونها أو ضمان مستوى ربحهم، أما قولهم بأن السوق المحلية محمية لمصلحة منتجي الدواء وعدم السماح بالاستيراد فهذا مردود بدليل امتلاء الصيدليات بالأدوية المستوردة والمهربة أيضاً!

قطاع الصناعات الدوائية في سورية قطاع هام وحيوي وينبغي الحفاظ عليه من خطر الطامعين المتنفذين والمهربين والذين ينتهزون أية فرصة للانقضاض عليه وإفشاله

أية فرصة للانقضاض عليه وإفشاله ليحل محله، فقد ورد على لسان مدير شركة ابن حيلان للصناعات الدوائية أن الرفع بمقدار 30 بالـ 100 هو عبارة عن الخروج من العناية المشددة ويطمح لسعر متوازن وحقيقي ويطلب وزارة الصحة بأن تعيد النظر في الأسعار بالمستقبل القريب، وفي الحقيقة نسي أن رفع الأسعار إلى هذا المستوى هو إجحاف حقيقي بحق المواطنين ذوي الدخل المحدود جداً وأن مثل هكذا إجراء سوف يدفع المواطنين المرضى والمضطرين إلى التماس البدائل، طالما أن السعر بلغ مبلغه ولا شك أنه سيجده في البدائل المستوردة والمهربة والتي تقارب سعرها سعر المنتج الوطني، وهكذا سوف يقل طلب الأصناف المصنعة محلياً وبالتالي هو ضرب للصناعات الوطنية بشكل أو بآخر وهؤلاء المتنفذون والمستوردون ينتظرون مثل هذه الفرص لخوض صفقات من هذا النوع لملء جيوبهم أكثر وأكثر على حساب مصلحة المواطنين والصناعة الوطنية كغيرها من القطاعات المفشلة والخارجة عن الإنتاج، التي حلت محلها سوق التهريب والاستيراد، مع أن الرفع الأخير للأسعار يضمن لهذه الشركات الربح والحفاظ على عجلة الإنتاج وزيادته.

ذرائع متكلفة لتبرير الرفع ورد على لسان معاون وزير الصحة أن الدولة مازالت تدعم الصناعات الدوائية الوطنية من خلال إجراءات عديدة منها إعفاءات مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في

ذكرنا في الأسبوع الفائت كيف طالب المجلس العلمي للصناعات الدوائية ووزارة الصحة برفع سعر الصناعات الدوائية متذرة بذرائع منها ارتفاع سعر الصرف في المركزي، وبأن استمرار الأسعار على ما هي عليه يهدد كثير من المعامل بالتوقف عن الإنتاج وفقدان الكثير من الأصناف الدوائية واللجوء إلى البدائل المهربة وطالبوا برفع الأسعار 100 بالـ 100 ولم تمض أيام قليلة حتى استجابت وزارة الصحة سريعاً لمطالبهم.

■ عمار سليم

ورغم كل ما يحيط بالمواطن من ظروف معيشية خانقة وارتفاع بالأسعار كلها وسوء الخدمات من كهرباء ومياه ومحروقات ورغم كل المطالبات من قبل المواطنين وتذمرهم من هذه الأوضاع نرى الحكومة لا تتخذ أي إجراء بتخفيض أي سعر أو زيادة مخصصات مادة ما ولكننا نرى اليوم أنه بمجرد مطالبة شركات الأدوية برفع أسعار الأدوية هبت وزارة الصحة لتستجيب لمطالبتهم وترفع مباشرة سعر 12 ألف صنف دوائي تقريباً بنسبة 30 بالمئة لأن الأهم عندهم هم أصحاب الربح أما كيف سيدفع فاتورتها المرضى من المواطنين المقربين فهذا لا يعينهم!

الرفع المطلوب خطر يهدد الصناعة الوطنية

لا شك أن قطاع الصناعات الدوائية في سورية قطاع هام وحيوي وينبغي الحفاظ عليه من خطر الطامعين المتنفذين والمهربين والذين ينتهزون

حياكة بدلة الجولاني العصرية استغرقت



لكن بدلاً من اقتلاعها من ملاذها الآمن، شجع حلفاء الناتو جبهة النصرة على تغيير زِيَّها واسمها لكي تبقى. أولاً في 2016 عندما غيرت اسمها إلى جبهة فتح الشام، ثم تحولت إلى هيئة تحرير الشام في العام التالي. سيطرت تحت الوصاية التركية على إدلب، وشكلت «حكومة الإنقاذ السورية»، لتبدأ حملات العلاقات العامة التي تهدف إلى شرعنتها دولياً.

دويلة أخرى قادمة

في 2020، أنشأت «حكومة الإنقاذ» مكتباً للعلاقات الصحفية لمساعدة الصحفيين الأجانب على الدخول وإرشادهم في مناطقها. كانت زيارة سميث ضمن هذا السياق، مع مشاهد تم انتقاؤها بعناية لقائد هيئة تحرير الشام وهو يعانق سكان مدينة إدلب، مصنوعة على شاكلة إعلانات حملات ترشح السياسيين الأمريكيين الذين يدخلون سلاسل البيع بالتجزئة. «إدلب لا تمثل تهديداً لأمن أوروبا وأمريكا. هذه المنطقة ليست نقطة انطلاق لتنفيذ الجهاد الأجنبي». بهذه الكلمات طمأن الجولاني سميث، مضيفاً: «خلال العقد الماضي لم نشكّل أيّ تهديد للغرب»، مشدداً على أنه يتشارك وإخوانه السلفيين مع واشنطن أهدافاً مشتركة وأعداء مشتركين

بشكل رسمي إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وهو التنظيم المسؤول عن هجمات لا تحصى ضد المدنيين العراقيين. ساعدت قوات الجولاني في إعلان أبي بكر البغدادي كخليفة، وإنشاء داعش في مدينة الرقة السورية. ثم أدّى تحول في الإستراتيجية والتمويل بالجولاني إلى الانفصال عن داعش، وإنشاء جبهة النصرة: النسخة السورية من القاعدة، والتي حظيت بمباركة علنية من القائد العالمي لتنظيم القاعدة: أيمن الظواهري.

ذكر سميث هذا في تقريره بعجالة، لكنّه لم يذكر فضيحة الدور الأمريكي الذي سمح للنصرة بالظهور في المقام الأول، رغم وجود قراءة أمريكية تجلت في تقرير «وكالة مخابرات الدفاع = المخابرات العسكرية الأمريكية» في آب 2012، والذي تجنب سميث أية إشارة له، والذي يتضمن بشكل صريح، ما يلي: «السلفيون، والإخوان المسلمون، والقاعدة في العراق، هم القوات الرئيسية التي تقود التمرد المسلح في سورية... والدعم الغربي للمعارضة سيقود على الأرجح إلى خلق إمارة سلفية في شرقي سورية». رغم هذه «القناعة»، والأصح أن نقول: بسببها، أطلقت المخابرات المركزية الأمريكية في 2013 العملية التي سرّبت فيما بعد باسم «خشب القيقب»، وهو برنامج تسليح

نشر موقع «TheGrayZone» يوم التاسع من الجاري، تقريراً طويلاً وتفصيلياً يتحدّث عن الحملة المكثفة الممتدة لسنوات والممولة بشكل ممتاز، لتلميع صورة جبهة النصرة التي أصبح اسمها هيئة تحرير الشام، والتي توجت باللقاء الذي عرض على الشبكة الأمريكية الشهيرة PBS في هذا الشهر «حزيران» مع الجولاني. وكانت قاسيون قد عالجت هذه المسألة نفسها عبر عدة مقالات، آخرها المعنونة «جيفري «يبقّ البحصّة» أخيراً: لم نستهدف النصرة نهائياً ونحن على تواصل معها!»، والمنشورة في العدد 1021 من قاسيون بتاريخ 7 من الجاري. وفيما يلي تقدم قاسيون ترجمة تلخيصية وبنصرف لأبرز ما ورد في التقرير:

TheGrayZone ■ بين نورثون وماكس بلومنتال ترجمة قاسيون

بعد مرور عشر سنوات على الحرب المُرّهقة التي رعاها الغرب في سورية، لا تزال واشنطن تراوغ لتوسيع علاقاتها القائمة بالحركات الجهادية في سورية. مع وجود النسخة السورية من تنظيم القاعدة في إدلب شمال غرب سورية، والحتمي من أعضاء الناتو. تعمل عناصر قوية من بروكسل إلى واشنطن منذ أعوام لشرعنة هذه المجموعة أمام الرأي العام الغربي. أذاعت شبكة «PBS» الأمريكية الشهيرة هذا الشهر لقاءً خاصاً بعنوان «الجهادي» يظهر فيه أبو محمد الجولاني، القائد الفعلي «لحكومة الإنقاذ السورية» في إدلب، ومؤسس الفرع السوري من القاعدة الذي كان يدعى «جبهة النصرة»، ثم أعيدت تسميته اليوم ليصبح «هيئة تحرير الشام» أو «HTS».

بعد استبداله زِيَّه العسكري ببذلة عصرية، منح الجولاني فرصة لم يكن أحد يتصورها من أجل تسويق نفسه للجمهور الغربي، والتعهد بأن قواته لن تشكّل أيّ تهديد للأرض الأمريكية بسبب تركيز قواته على شنّ الحرب على «الموالين السوريين».

سواء علم الصحفي الذي قابله، مارتن سميث، أم لم يعلم، فقد كان لقاءه به أكثر من مهمة صحفية؛ فقد اشتركت شبكة من مراكز الأبحاث الغربية وشركات العلاقات العامة بشكل متزامن بالضغط من أجل إزالة الجولاني ومجموعة هيئة تحرير الشام من

لائحة وزارة الخارجية التي تصنفهم كجماعة إرهابية.

السبب البسيط، أن ذلك قد يفتح الباب لقبول دولي لحكومة الأمر الواقع في إدلب، والتي تعتبر بمثابة قوّة ضغط هامة تابعة للغرب، ومستودعاً بشرياً لملايين اللاجئين الذين يقطنون فيها. لكنّ ذلك تطلّب عمل أعوام لتتمكن حملات العلاقات العامة من تحويل أحد أفرع القاعدة إلى «أصول Assets» تملكها الولايات المتحدة في سورية (وفقاً لتعبير جيمس جيفري المبعوث الأمريكي الخاص السابق لسورية).

بدأت حملة تبييض الجولاني من قبل «مجموعة الأزمات الدولية»، وهي مركز أبحاث يتخذ من بروكسل مقراً له، وتربطه علاقات متينة بإدارة بايدن وبالناتو. بحلول وقت مقابلة سميث، كان عملاء شبكة مؤلفة من مراكز أبحاث ممولة جيداً قد أنفقوا سنوات وهم يضغطون في واشنطن لدعم فرع القاعدة في سورية، وقد نجحوا في تأمين شحنات من الأسلحة، تمّ إيصالها إلى حلفائهم في الميدان عن طريق المخابرات المركزية الأمريكية.

تمّ تقديم عدد من هذه الشخصيات في برنامج سميث، لكن بوصفهم محللين نزيهين، أو مسؤولين سابقين لا مصالح خفية لديهم. لقد زودت شبكة PBS هؤلاء بوسيلة فعالة لإعادة تأهيل زعيم جهادي، وإدامة الحرب الفترة التي استمرت عقوداً في سورية.

إنكار التاريخ

عندما عبر الجولاني الحدود العراقية-السورية أول مرة في 2012، كان ينتمي

بدلاً من اقتلاعها
من ملاذها الآمن،
شجع حلفاء الناتو
جبهة النصرة على
تغيير زِيَّها واسمها
لكي تبقى



أعواماً.. تقرير موسّع، وبلسان «غربي»...



النصرة: «الجولاني يقول بأن الكثير من الأخطاء تم ارتكابها». وعندما شدد هاريسون على حاجته لإجابة أكثر وضوحاً، ردّ سميث: «حسناً، الأمر معقد».

أصرّ سميث على أنّ: «هيئة تحرير الشام مختلفة عن القاعدة بشكل كبير، وهي لا تشارك في هجمات واسعة النطاق ضدّ المدنيين».

وحثّ عندما حاول سميث وPBS استبعاد أنفسهم من المشاركة في أيّة حملات علاقات عامة لتبييض صورة هيئة تحرير الشام، حاولا ذلك بالقول: «الأمريكيون متعبون من الحروب في الشرق الأوسط» ليوصلوا رسالة مفادها أنّ الجولاني ومجموعته أشخاص يمكن للمخططين في واشنطن الاعتماد عليهم عندما يحين موعد مغادرة المكان.

سخرت ليندسي سنيل، الصحفية الأمريكية المستقلة التي تمّ احتجازها من قبل جبهة النصرة في سورية، من الحملة الدعائية المكشوفة، قائلة بأنّ هيئة تحرير الشام لا تزال تحمل إيديولوجية داعش نفسها، لكنّ أحداً ما في الغرب قرر بأنّ حصولها على ملايين الدولارات الغربية وأموال النفط ووجودها في إدلب سيكون

جيفري وتابلر من الأشخاص الذين كانت مهمتهم واضحة في دعم عدم استقرار سورية، سواء في شمالها بالتعاون مع تركيا، أو في جنوبها بالتنسيق مع «إسرائيل». وقد ساعدا بتشغيل ودعم المجموعات المتطرفة التي تخرق حقوق الإنسان بشكل مستمر. لكن لم يعرض شيء من هذا لمشاهدي برنامج PBS.

حسناً، الأمر معقد!

ركزت مقابلة PBS أنّ ارتباطات الجولاني ومجموعته بالقاعدة هي ماض لا يجب نبشه كثيراً، وبأنّ هيئة تحرير الشام هي مجرد «حكومة» شبه تكتوقراطية. لكنّ جهود سميث لم تمض بلا انتقادات وتمحيص من بعض الصحفيين والسياسيين الأمريكيين.

قام الصحفي المناهض للحرب سكوت هاريسون، قبل عرض مقابلة الجولاني على PBS بسؤال سميث عما إن كان قد واجه الجولاني بتاريخ منظمته الوحشي الذي يشمل ذبح مجموعات دينية رفضت الانصياع لهم. لكنّ سميث ردّ بجملة يبدو أنّها محضرة مسبقاً كنوع من تخفيف ضرر

«الفارق الدقيق» بين القاعدة وهيئة تحرير الشام.

حجّة جميع هؤلاء هي باختصار: طالما أنّ العنف والتطرف على الأرض السورية وضد أعداء الولايات المتحدة، يجب أن يكون مقبولاً.

محللون «موضوعيون»

زوّدت PBS جيمس جيفري، المبعوث السابق للولايات المتحدة إلى سورية، وأندرو تابلر، المشارك في عدد من مراكز الأبحاث والمؤيد العلني «لإسرائيل»، بمنصة مفتوحة ليقدموا من خلالها رؤيتهم بوصفهما خبيرين في الشؤون السورية.

أعلن جيفري: «هيئة تحرير الشام هي الخيار الأقل سوءاً من بين عدد من الخيارات في إدلب، وإدلب هي واحدة من أكثر الأماكن أهمية في سورية، وربما واحدة من أهم الأماكن حالياً في الشرق الأوسط». ليعلن بعدها بشكل صريح ما كان يعلمه الجميع بشكل ضمني: لطالما كانت الولايات المتحدة متحالفة مع القاعدة في سورية.

عندما تذكر وسائل الإعلام السائد جيمس جيفري، تنسى أمراً هاماً: ارتباطه الشديد بأحد أكثر مراكز الأبحاث المؤيدة «لإسرائيل» في واشنطن؛ بين 2013 و2018 كان جيفري «مشاركاً مميزاً» في مركز سياسات الشرق الأدنى «WINEP»، مركز الأبحاث الموجود في واشنطن والتابع في الواقع للمخابرات «الإسرائيلية». شارك جيفري هناك مع محافظين جدد أمثال دينيس روس بإعداد مقالات تهدف لاتخاذ مواقف أشدّ فيما يخص إيران، وإلى التدخل الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط.

من أهم ما ذكره جيفري مراراً: أنّ على الولايات المتحدة أن تبني علاقات أعمق بتركيا، وفشلها في ذلك سيعني قيام أنقرة بتحسين علاقاتها مع المنافس: روسيا.

ربّما لهذا علاقة بحقيقة تعاون المخابرات الأمريكية المركزية مع تركيا من أجل السماح بدخول مئات آلاف الجهاديين القادمين من حول العالم عبر حدودها إلى سورية. عرّف هذا الترتيب في الأوساط العامة باسم «طريق الجهاديين السريع»، حيث سمح للقوات العسكرية المتطرفة الممولة غربياً بتلقي ما قيمته مليارات الدولارات من الأسلحة.

جيفري هو الذي أقرّ بأنه كذب على الرئيس ترامب حول عدد القوات الأمريكية الموجودة في سورية ليمنع الانسحاب الكامل، وذلك في لقاء نشر على موقع ممول من وزارة الدفاع الأمريكية يدعى «Defense one»: «كنّا دوماً نلعب لعبة الغيضة كي لا نوضّح لقيادتنا كم لدينا من القوات هناك». بالرغم من كلّ هذا، قدّم مارتن سميث أثناء لقاء PBS جيفري بوصفه خبيراً موضوعياً لا مصالح له.

ينطبق الأمر ذاته على أندرو تابلر الذي يعمل في مركز الأبحاث ذاته التابع للمخابرات «الإسرائيلية» الذي يعمل لديه جيفري. قام سميث بتقديمه «كصحفي» سابق مع سنوات من الخبرة بالشؤون السورية».

نسي سميث بأن تابلر، هو أحد الدعاة المتحمسين للتقسيم المذهبي في سورية، وهو القائل: «تحتاج الولايات المتحدة أن تطور وتنقذ خطة لتطوير فضاء تأثيرها على حلقاتنا من «السنة» في سورية، من أجل المساعدة في استقرار المناطق التي توجد فيها داعش والقاعدة».

البداية كانت عند روبرت مالي

يحصل مركز أبحاث «مجموعة الأزمات الدولية» - الذي كان البادئ بتبويض صورة النصرة - على تمويله من عدد من الحكومات الغربية. إنّه منصة مخابرات غربية ممتازة، وقد دافع بشراسة عن التدخل العسكري الغربي في سورية على مدى أعوام... ويديره روبرت مالي المسؤول الأمريكي السابق والمناصر العلني لـ«إسرائيل»... «راجع: المسرحية الكوميدية الكاملة للثلاثي: جيفري، مالي، جولاني. قاسيون العدد 954 بتاريخ 24 شباط 2020»

من الأمثلة على منشورات المركز، تقريرهم عن لقاء مكتوب مع الجولاني امتد إلى أربع ساعات في 2020، حين «كشف لهم أنّ هيئة تحرير الشام مجموعة محلية، مستقلة عن سلسلة قيادة القاعدة، ولديها جدول أعمال سوري بالكامل، لا جدول أعمال إسلامي عابر للحدود».

تمّ الترويج لهذا اللقاء من قبل مشاهير، أمثال إليزابيث تسوركوف، المشاركة في مركز أبحاث «نيولاينز» في واشنطن، والتي اكتسبت شهرتها كمؤيدة لدعم الولايات المتحدة و«إسرائيل» للجهاديين ضمن سياستهما الخارجية (وهي تحمل الجنسيّتين الأمريكية و«الإسرائيلية») ومتفرغة للعمل في الشأن السوري منذ سنوات طويلة، وتتقن العربية بشكل ممتاز، وتقدم نفسها كداعية سلام وكعمارضة لـ«اليمنيين الصهيويني» ضمن الكذبة الكبرى حول وجود «يسار» و«يمين» في دولة الاحتلال. تسوركوف هذه، أثبتت على حكاك إدلب من المتطرفين: «يمكن القول بأنّ هيئة تحرير الشام هي أكثر فروع القاعدة براغماتية على الإطلاق».

ثمّ هناك كين روث، المدير التنفيذي لمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، المنظمة غير الحكومية الشهيرة الممولة بشكل ممتاز، والتي تدعم بشكل مستمر سياسات واشنطن حول العالم وتعمل على تبريرها. قام روث بشكل نشط بالترويج للقاء «مجموعة الأزمات الدولية» مع الجولاني. كانت رسائل روث واضحة: «التدخلون الليبراليون في صناعة حقوق الإنسان مشاركون في حملة إعادة تأهيل هيئة تحرير الشام».

وكذلك فعل تشارلز ليستر شديد الشهرة، الذي كان مشتركاً في عدد من مراكز الأبحاث، منها «مؤسسة مركز بروكينغز الدوحة والشرق الأوسط»، الذي قضى فيه سنوات يؤيد دعم المتطرفين الإسلاميين المسلحين في سورية. بل مضى ليستر إلى أبعد من ذلك بتشبيه الجولاني «بنسخة إسلامية من تشي غيفارا... دخل عميقاً في تاريخ السياسة العربية المعاصرة»، مضيفاً بأنّ هيئة تحرير الشام: «أكثر نضجاً سياسياً وأكثر ذكاءً من مجرد حركة جهادية».

ذلك رغم أنّ ليستر نفسه علّق في 2018 في مؤتمر «مناقشات الكابيتول هيل» عن النصرة: «لقد فهمت القاعدة الأمور بشكل صحيح. أكره أن أقول بأنّ إستراتيجيتهم أكثر فاعلية على الأرض، لكنهم يكسبون القلوب والعقول». لكنه كان مرتاحاً في 2021 للقول بأنّ هيئة تحرير الشام هي «مكسب غربي بشكل رسمي».

ثمّ في شباط 2021 نشرت «مجموعة الأزمات الدولية» مقالاً بعنوان «في إدلب السورية، فرصة واشنطن لإعادة تصوّر مكافحة الإرهاب»، هدفوا فيه صراحة لإقناع صانعي السياسة الغربيين بإزالة المنظمة من قوائم الإرهاب، طالبين منهم أن يتمتعوا في

كانت رسالتك روث واضحة «التدخلون في الليبراليون في صناعة حقوق الإنسان مشاركون في حملة إعادة تأهيل هيئة تحرير الشام»



عن «الأكثرية» و«الأقلية»... وكيف



رغم التباينات الكبيرة بين الأطراف السورية فيما بينها، وبين الأطراف غير السورية المتدخلية في الشأن السوري، إلا أنها جميعها تتفق في التكرار اللفظي لعبارة: «وحدة سورية أرضاً وشعباً».

■ سعد صائب- ريم عيسى

مجرد التكرار اللفظي لهذه العبارة، لا يعني إطلاقاً أن أولئك الذين يرددونها يؤمنون بها حقاً ويسعون صادقين إلى تنفيذها، فبين الأطراف «السورية وغير السورية» التي ترددها، من يعمل ضد وحدة البلاد بشكل واضح وعلني... وربما أخطر الأدوات في ذلك هي: محاولة إعادة بناء مفهوم «الهوية الوطنية» على أساس مقولات «الأكثرية» و«الأقلية»...

المستوى القومي/ الديني/ المذهبي
أوضح وأبسط استخدام لمفولتي «أكثرية» و«أقلية»، هو ذلك الذي يقسم الشعب السوري على أساس قومي أو ديني أو طائفي، ويحوّله انطلاقاً من ذلك إلى «أكثرية» و«أقلية».

أحد استهدافات هذه العملية هو: أن جهات سياسية بعينها، ضمن النظام وضمن المعارضة، وبشكل علني أو من تحت الطاولة، تستخدم توصيفات «الأكثرية» و«الأقلية»، القومية تارة والدينية الطائفية تارة أخرى، لغرض أساسي هو ادعاء تمثيل ملايين السوريين «ودون استشارتهم»، بل وتقديم صورة المدافع والمحامي عنهم، وضد من؟ ضد «الأقلية» أو «الأكثرية» المقابلة!

يتضمن هذا النوع من التقسيم توصيفاً كاذباً لحقيقة الصراع الذي جرى - ولا يزال - في البلاد، فيقدم كل من الممثلين المقترضين لـ «الأقلية» و«الأكثرية»، رواية للحدث السوري، تناسب مآربه السياسية، وتتضمن تلك الرواية عادة ثلاثة عناصر متكاملة:

القول بمظلومية فئة بعينها، هي بالضرورة فئة قومية أو دينية أو طائفية... إنكار وجود مظلوميات مقابلة أو التقليل من شأنها.

نسب الظلم الواقع على الفئة المعنية إلى فئة

مقابلة «قومية أو دينية أو طائفية».

وقد عززت - من إمكانات انخلاق أعداد من السوريين نحو الاقتناع بهذه التقسيمات - عمليات العنف والقمع والقتل والدماء الكثيرة التي سالت، بالتوازي مع عمليات التحريض الداخلي والخارجي التي مورست طوال سنوات...

هذا كله، له بكل تأكيد آثاره السلبية التي تسمح حتى الآن بالاستثمار الدنيء في هذا النوع من الانقسامات الوهمية التي لا تفعل سوى أنها تقسم الفقراء والمهوبين السوريين بين الجبهات ليتحارب بهم «الكبار»، بدمائهم وعذاباتهم، لإعادة تقسيم النهب مع بقاء المهوبين منهوبين...



عززت - من إمكانات انزلاق أعداد من السوريين نحو الاقتناع بهذه العمليات العنف والقمع والقتل الكثيرة التي سالت

المستوى الديمقراطي لـ «الأكثرية» و«الأقلية»

هناك مستوى آخر في الحديث عن «الأكثرية» و«الأقلية» هو ذلك المتعلق بالانتخابات وبالعامة الديمقراطية على العموم.

المقصود، هو أن نتائج الانتخابات، والبرلمانية خاصة، تؤدي إلى تشكل أكثرية نيابية وأقلية نيابية، ويعتبر هذا الأمر صحيحاً تماماً، بل ومثالياً، ويجري تقديمه بوصفه أحد عناصر الدواء الشافي للمأساة السورية، وخاصة لحالة تقسيم الأمر الواقع القائمة... والمقصود طبعاً، هو أول انتخابات حرة بعد تشكيل جسم الحكم الانتقالي، وهو الأمر الذي لا يخلو من صحة، ولكن لا يخلو أيضاً من مخاطر كبرى إن سلمنا مسبقاً بأنه سيتحول بذاته إلى رافع للوحدة الوطنية وللهوية الوطنية...

لماذا؟ لأن الأزمة امتدت إلى سنوات طويلة وخلفت جراحاً غائرة تحتاج بشكل ملح إلى البدء الفوري بالتطبيق الكامل للقرار 2254 بكل مندرجاته، وليس بوصفه الدواء الشافي، بل بوصفه الجرعة الأولى المستعجلة الضرورية للبدء بعلاج سيستغرق عدة سنوات...

وإذا كان الكلام السابق شديد العمومية وغير

محدد بقدر كاف، فإن ما سنبدأ به تالياً هو تعداد وشرح ثمانية عوامل نعتقد أنها يمكنها أن تحد إلى درجة كبيرة من قدرة أول عملية انتخابية ضمن المرحلة الانتقالية على توحيد السوريين مجدداً...

أولاً: الانتقال يبدأ من الواقع القائم

أول انتخابات حرة ونزيهة ومراقبة دولياً ضمن المرحلة الانتقالية، ينبغي أن تجري في جميع الأراضي السورية، أو في معظمها (إن لم يكن قد تم التخلص من النصرة بعد).

ورغم أن الانتخابات لن تجري إلا على أساس دستور جديد وبوجود جسم حكم انتقالي توافقي بين الأطراف السورية، يسيطر عملياً على كامل الأرض السورية، إلا أن تلك السيطرة لن تحصل بسحر ساحر، أو بكبسة زر كما يقال... ما نقصده هو أن أوضاع السيطرة القائمة حالياً ستؤثر ولو قليلاً على أول انتخابات.

ثانياً: اللاجئون جزء من الواقع القائم

ضمن الواقع القائم نفسه، هناك ملايين من اللاجئين السوريين، حوالي سبعة ملايين لاجئ، هؤلاء هم جزء أساسي من عملية التصويت، ومن طبيعة الأمور أن البلدان التي يوجدون بها، ستحاول التأثير بمختلف الأشكال على عملية التصويت بما يتناسب مع مصالحها... وذلك إضافة إلى تفاوت القوانين في دول اللجوء فيما يتعلق بإجراء انتخابات لدولة أخرى، والإعلام ومدى قدرة اللاجئين على الوصول إلى مراكز الاقتراع التي ستكون غالباً محدودة في مدن معينة... هذه كلها أمور لها تأثير كبير على تصويت اللاجئين وحتى المغتربين.

ثالثاً: الجراح الغائرة

هي أيضاً جزء من الواقع القائم

الانقسامات الثنائية التي عززها أمراء الحرب بين السوريين، واستخدموها لتقتيل السوريين ببعضهم البعض، هي انقسامات لا تزول ببساطة، خاصة إذا لم يقتنع هؤلاء المكلومون والمقهورون بأن سبب قهرهم ليس قومية أو طائفة أو ديناً «مضاداً»، بل

ناهين من كل الأديان والقوميات والطوائف، يتاجرون بها كلها لاقتسام النهب فيما بينهم... وهذه قناعة ربما بات قسم أكبر فأكثر من السوريين يمتلكها، لكنها لم تتحول بعد إلى قناعة عامة سائدة... ولذا فإن الانقسامات الثنائية ستلعب دوراً ما في أول انتخابات قادمة مهما كانت حرة ونزيهة... فأمرء الحرب سيحاولون العودة على ظهر العملية السياسية، وباستخدام الدعاية ذات الأبعاد الطائفية والقومية والدينية... ببساطة، لأن ليس لديهم برامج حقيقية يقدمونها لمصلحة الناس، بل وأكثر من ذلك، إن برنامجهم الحقيقي الوحيد هو «نريد أن نستمر بنهبكم»، وهو برنامج لا يمكن لأحد أن ينجح باستخدامه، لذا يلجؤون إلى التكتك عبر تقديم أنفسهم حماة لقومية أو طائفة أو جماعة أو إلخ، ولتصوير الآخرين كأعداء لتلك القومية أو الطائفة أو الجماعة...

رابعاً: المال سيلعب دوراً

من الشروط البديهية لعملية انتخابية نزيهة وحرّة، أن يتم تحييد قدرة أصحاب الأموال على استخدام أموالهم في شراء أصوات الناس. وهذا الأمر ينبغي أن يتم بتطوير قانون الانتخابات، بحيث يحجمهم إلى الحدود الدنيا. رغم ذلك، ومع الحال البائس الذي تعيشه الغالبية العظمى من السوريين، فإن إمكانية التلاعب عبر المال ستكون أوسع، ناهيك عن أن قسماً أساسياً ممن يملكون كتلاً مالية كبيرة، هم بالذات تجار الحرب وأمرؤها...

خامساً: تأثير الإعلام

من المفروض أيضاً أن يتم الحد من قدرة الإعلام في التأثير على النتائج، بحيث تكون فرص الظهور الإعلامي للمرشحين متكافئة، سواء في الإعلام الداخلي أو الخارجي... وهذا يمكن ضبطه بحدود معقولة عبر قانون الانتخابات نفسه، ولكن ما لا يمكن التحكم به هو تدخل وسائل الإعلام الخارجية، والعربية خاصة، في الترويج لقوائم بعينها ومرشحين بعينهم، ومهاجمة قوائم ومرشحين آخرين...

تجري محاولات مسح الهوية الوطنية؟



جسم الحكم الانتقالي

لعل بل أبرز العوامل التي ستؤثر بشكل كبير على كيفية سير العملية السياسية ككل، والاتجاه العام الذي ستسير وفقه البلاد في المرحلة اللاحقة، هو: كيفية تشكيل جسم الحكم الانتقالي المنصوص عليه ضمن القرار 2254. والذي جرى تعريفه بشكل مبسط بأنه ينبغي أن يقدم حكماً غير طائفي وشاملاً للجميع، وأن يتم تشكيله بالتوافق بين الأطراف السورية المنصوص عليها ضمن القرار، وأن يمتلك صلاحيات تنفيذية كاملة. أول إشكالات التعامل مع هذا التعريف جاءت من الترجمة العربية التي ترجمت كلمة جسم إلى «هيئة»، لأنّ هناك فارقاً مهماً بين المصطلحين، فمصطلح جسم كما في الأصل الإنكليزي، يترك الباب مفتوحاً للسوريين أنفسهم لتقرير ما هو هذا الجسم، في حين يبدو تعبير هيئة تعبيراً يصدر طريقة تكوين هذا الجسم بشكل استباقي.

استفاد المتشددون في الطرفين من هذه النقطة، فعلى ضفة المعارضة جرى تقديم تفسير لـ «هيئة الحكم الانتقالي» يجعل منها «مجلس قيادة ثورة» على طريقة الانقلابات العسكرية في الخمسينات والستينات، وهذا التفسير نفسه استخدمه متشدّدو النظام ليقولوا: انظروا ماذا يريد هؤلاء... لا يمكن الحوار معهم ولا التفاوض معهم...

بالمقابل، فإنّ جوهر جسم الحكم الانتقالي، والوصول إليه ينبغي أن يتم بالتوافق بين الأطراف السورية المختلفة، واحتمالاته متعددة جداً، والسوريون وحدهم المعنيون في الاختيار بينها، أو اختراع احتمالات جديدة مناسبة لهم، سواء كان الحديث هو عن مجلس رئاسي أو حكومة وحدة وطنية بصلاحيات عامة أو مجموعة مجالس، أو غير ذلك من الاحتمالات التي يمكن للسوريين أن يتوافقوا حولها بشكل تفصيلي... الجانب المهم أيضاً ضمن جوهر جسم الحكم الانتقالي، هو وظيفته الواضحة، في تأمين الظروف المناسبة، وضمن فترة زمنية محدودة لاستكمال عملية كتابة دستور جديد، ولانتخابات حرة ونزيهة تشمل كل السوريين في كل الأرض السورية وخارجها... وهو الأمر الذي بات مدخلاً كما أسلفنا لإعادة توحيد الشعب السوري سياسياً ووطنياً...

الفرز الحقيقي هو بين أكثرية ساحقة مسحوقة من المنهويين تتجاوز 90% من السوريين، وتتوزع على مختلف الطوائف والانتماءات والقوميات والأديان السياسية وبين أقلية ناهبة هي 10% من السوريين

التالية: لن تكون أول عملية انتخابية في المرحلة الانتقالية، كافية لوحدها لإعادة فرز السوريين فرزاً سياسياً صحيحاً على أساس مصالحهم الحقيقية العميقة، وفي مقدمتها: حقوقهم الاقتصادية الاجتماعية، وحقوقهم الديمقراطية.

وفقاً لهذه الحقوق، فإنّ الفرز الحقيقي هو بين أكثرية ساحقة مسحوقة من المنهويين تتجاوز 90% من السوريين، وتتوزع على مختلف الطوائف والقوميات والأديان والانتماءات السياسية الانية، وبين أقلية ناهبة هي أقل من 10% من السوريين، وتتوزع هي الأخرى على مختلف الطوائف والقوميات والأديان والانتماءات السياسية الانية «وضمناً نظام ومعارضة».

سيلعب المتشدّدون من الطرفين، وأمرء الحروب قدر استطاعتهم، وباستخدام كل العوامل السابقة لإبقاء أكبر قدر من المنهويين مخدوعاً بهم أو خائفاً منهم وسائراً في ركابهم، وبينما يفعلون ذلك، فإنهم سيؤخّرون التأم الجروح الوطنية العميقة، بل وسيتمددون نكاح الجراح كجزء مستمر من دعايتهم الانتخابية المستمرة...

أمامنا عمل كثير

ربما لن تتمكن الأكثرية المسحوقة من بلوغ درجة التنظيم الكافية مع أول انتخابات ضمن المرحلة الانتقالية، حتى ولو كانت تلك الانتخابات «حرة ونزيهة»، وذلك بتأثير العوامل التي ذكرناها هنا، وعوامل أخرى غيرها... ولكنّ الاتجاه الأساسي لعملية النضال الوطني والطبقي لمصلحة المنهويين، ولمصلحة وحدة البلاد شعباً وأرضاً، سيبقى ثابتاً نحو تجميع كتلة حرجية كافية، ومنظمة بقدر عال من هؤلاء لكي يتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم وانتزاع السلطة لأنفسهم... حينها فقط ستحصل الثورة... والعمل لهذه الغاية، العمل لتنظيم المنهويين، يبدأ من اليوم، بل من الأمس... وهو عمل يومي، وربما رتيب وأسود... ولكنه الوسيلة الأساسية الوحيدة... فإلى العمل!

سادساً: طبيعة الدستور الجديد

من العوامل شديدة التأثير على نتائج أول انتخابات برلمانية قادمة، هو التموذج النظري للبرلمان ضمن البناء العام للنظام السياسي الجديد لسورية الجديدة؛ هل ستكون أمام برلمان بغرفتين أم بغرفة واحدة، وما الطريقة المناسبة لانتخاب أعضائه، وما هي صلاحياته الفعلية وطبيعة علاقته بالسلطات الأخرى... إلخ. كل هذه الأمور هي ما يضع الإطار العام للعملية الديمقراطية بأسرها، ولنتائجها أيضاً.

سابعاً: قانون الانتخابات

سيلعب دوراً كبيراً واستباقياً في تحديد طبيعة النتائج، قانون الانتخابات الذي سيجري إقراره ضمن المرحلة الانتقالية... فإذا ما تم إقرار قانون تكون فيه سورية دائرة واحدة نسبياً، فإنّ ذلك سيمنح فرصة أكبر لأصحاب البرامج الوطنية الشاملة في الوصول إلى البرلمان. في حين ستكون الفرصة أكبر لأصحاب الخطاب الطائفي والقومي المتعصب في حال كان القانون أكثرياً أو كانت الدائرة غير شاملة «محافظ أو فردية». وخاصة مع الواقع الحالي لتقسيم الأمر الواقع، فإنّ طريقة اختيار قانون الانتخابات، هي مسؤولية وطنية كبرى ستلعب دوراً في رآب الصبوع الوطنية أو في تعميقها...

ثامناً: قانون الأحزاب

في السياق نفسه، فإنّ قانون الأحزاب الذي سيجري إقراره ضمن المرحلة الانتقالية، سيكون ذا دور أساسي في تجهيز لبنية وطبيعة الانتخابات التي ستجري، فكلما كان قانون الأحزاب أكثر وطنية وعصرية، ويمنع قيام أحزاب ذات طبيعة انعزالية قومية أو دينية أو طائفية، كلما كانت قدرة الانتخابات على لحم الجروح الوطنية أكبر...

الأكثرية والأقلية الفعليان

الغرض من التعداد والشرح المختضب للعوامل السابقة هو الوصول إلى الفكرة

معاوية في جنيف!



معاوية البيت الأبيض.

نحن والتراجع

التراجع الأمريكي يعني: أن كامل المشاريع والطرق والأدوات التي ابتعتها الإدارات الأمريكية المتلاحقة باتت أمام تحديات وجودية، وما يهنا بشكل مباشر في هذا السياق كشعوب بلدان طرفية، هو موقع الشرائح المحلية التي ترتبط بحبل السرة مع النموذج الأمريكي، القديم منها والجديد، السلطوي منها والمعارض، الخادم المباشر أو المتخادم بسبب البنية والتكوين والذهنية، التي تتكفّل بكل منظومة «الفساد والإفساد والإفقار والقمع» الطرفية.

أهم ما يمكن أن يقال عن مصير هذه الشريحة «حزب التبعية» أنها باتت معلقة في الفراغ، فهي وليدة تقسيم دولي للعمل أيل إلى الأفضول من جهة، وهي من جهة أخرى منبوذة من شعوبها وتكشفت كل عوراتها رغم كل الستائر الوطنية والقومية

القمة بحد ذاتها كانت بناءً على طلب من الجانب الأمريكي، بعد سنوات من بروباغندا استعلائية، ومكابرة جوفاء...

– أضف إلى ذلك، دأب الرئيس بايدن خلال هذين الأسبوعين، على التوجه إلى المؤسسة العسكرية الأمريكية، بأحاديث لافتة «أنتم العمود الفقري للدولة الأمريكية... أنتم أفضل ما في أمريكا»، بالتوازي مع حديث متكرر عن وحدة الأمريكيين... «نحن لسنا أمريكيون أولاً».

– وإذا استندنا إلى قراءات علم النفس الاجتماعي، فإن تكرار سردية «عودة أمريكا» و«وحدة الأمريكيين»، بمناسبة ودون مناسبة، يجزم بأن «لاوعي» النخبة الأمريكية مسكون بهاجس ثنائية «التراجع- الانقسام»، فكلما زاد الاستعراض ضاقت مساحة الصدق.

تمكن كاتب هذه السطور من رصد تكرار هذه العبارة سبع مرات خلال الأسبوع الفائت فقط، في أحاديث

■ عصام حوج

العبارة الأكثر تداولاً على لسان بايدن، منذ ترشحه لرئاسة الولايات المتحدة، وبعد إعلان نجاحه، وحتى الآن، مروراً بمؤتمره الصحفي بعد قمة جنيف، هي عبارة «أمريكا تعود»، والتي تكفّف سعي الإدارة الأمريكية إلى استعادة موقع الولايات المتحدة كقوة دولية تستفرد بالقرار العالمي. – أول ما يؤكد تكرار هذه العبارة هو: أن التراجع الأمريكي أمر واقع، وإلا، لماذا الحديث عن العودة أصلاً؟ فمن يحاول العودة إلى مكان ما، يعني أنه لم يعد موجوداً فيه، لتكون بذلك «شدة أذن» لمن ما زال لا يصدق حدوث هذا التراجع، ومعانيه، ودلالاته، من أشباه المثقفين.

– أخذ تكرار عبارة «أمريكا تعود» خلال هذين الأسبوعين طابعاً استعراضياً، يتشابه إلى حد كبير مع حديث حكام العالم الثالث عن الانتصارات المزعومة، أقله: أن

أول ما حضر في الذهن، وأنا أستمع إلى تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن، خلال الأسبوعين الفائتين، هو منطوق فلسفة معاوية المعروفة في التراث السلطوي العربي «بيني وبين الناس شعرة إذا شوهها أرختها، وإذا أرخوها شددتها».

الأمر ضبطاً معولماً، إن خلافاً عاماً يمكن لحظه في كل البنى الطرفية التابعة، مما يعني: أن أفق مرحلة تاريخية جديدة في هذه البلدان بات مفتوحاً، مرحلة تتحدد طبيعتها بناءً على حاجات الواقع الموضوعي لهذه البلدان: النمو، والتنمية المستقلة والديمقراطية، أي إعادة إنتاج الحياة، والدخول في التاريخ الحقيقي.

فلاشة: تكرار سردية «عودة أمريكا» و«وحدة الأمريكيين» بمناسبة ودون مناسبة يجزم بأن «لاوعي» النخبة الأمريكية مسكون بهاجس ثنائية التراجع الانقسام

والدينية والطائفية التي تتغطى بها، وباتت عاجزة عن الحفاظ على حدٍّ أدنى من التوازن الاجتماعي، لا بل باتت حوامل محلية لمشروع الشواش البناء «الفوضى الخلاقة»، وفي مسار متوازن باتت تحت ضغط وابتزاز السند الأمريكي المضطر في صراعه الأساسي مع قوى دولية إلى استنزاف الجميع، بمن فيهم أقرب حلفائه التاريخيين الرسميين، وغير الرسميين، ومن هنا يمكن فهم توسع دائرة وطرائق ابتزاز حلفائه التاريخيين في السعودية وتركيا مثلاً، لأن «كل شيء من أجل المعركة» الرئيسية ويتطلب

موسم القمح في دير الزور بين العطش والتكاليف!



على الرغم من كل الحديث الرسمي وتسمية هذا العام بعام القمح، إلا أن الإنتاج والناتج لم تكن كما جرى الترويج له والمبالغة في الإعلام على مستوى البلاد، ومنها دير الزور.

■ مراسل قاسيون

رغم أن زراعة القمح في دير الزور تعتمد على السقي من نهر الفرات، بخلاف المنطقة الشرقية، وخاصة الجزيرة والمناطق الأخرى، إلا أن الفلاحين الذين استبشروا خيراً بأحاديث المسؤولين عن أهمية زراعة القمح هذا العام ودعمها، مما حفزهم للزراعة، فقد كانت حسابات الحقل لا تتناسب مع حسابات البيدر!

فالتكاليف المرتفعة، من أسعار البذار والمحروقات إلى الحراثة والأسمدة والحصاد والتسويق، كانت كبيرة، ناهيك عن الملحقات التي تحدث بها الفلاحون أثناء الموسم وأثناء التسليم، وحتى بالسعر الرسمي 800 ليرة للكغ الذي لا يتناسب مع التكاليف وأسعار السوق.

تكاليف الزراعة العالية!

البداية من تكلفة حراثة الدونم، والتي حددها محافظ دير الزور أثناء زيارته لمدينة موحسن في الريف الشرقي بـ 5000 ليرة، إلا أن أصحاب الجرارات يأخذون 15 ألف ليرة، متعللين أنهم لم يحصلوا على المازوت بالسعر الرسمي ويضطرون لشراؤه من السوق السوداء بضعفين أو ثلاثة أضعاف، بالإضافة إلى بقية المواد التي يحتاجونها كالزيوت وتكاليف الصيانة، ومع ذلك قام الفلاحون بحراثة أرضهم وزراعتها، لتأتي أسعار البذار العالية التي تختلف من تاجر إلى آخر..

ولعل المأساة الثانية هي: عدم توفر السماد في الجمعيات والمصرف الزراعي ليتفاجؤوا برفع أسعاره رسمياً أيضاً، وغالبيتهم لم يسمدوا محاصيلهم، وإنما اعتمدوا أن أراضيهم لم تزرع منذ سنوات، وبالتالي تكون قد ارتاحت واستعادت شيئاً من خصوبتها المستهلكة سابقاً.

أما المأساة الثالثة: فهي أنهم بعد ريتين لمحصولهم، توقفت مشاريع الري في حوض الفرات والجمعيات نتيجة عدم وجود محروقات، والانقطاعات المستمرة للكهرباء وانخفاض منسوب مياه نهر الفرات نتيجة قلة الأمطار وحبس تركيا لمياه النهر، مما أدى لتوقف المحركات التي تعمل عليها، رغم عودتها لاحقاً متأخرة، حيث اضطر الفلاحون لشراء المحروقات لمحركاتهم بأسعار السوق السوداء وسقاية محصولهم ريتان آخرين، وهذا أدى إلى انخفاض الإنتاج في الدونم بين كيسان وثلاثة أكياس، أي بمعدل بين 250 و350 كغ للدونم الواحد..

تكاليف الحصاد

كما حدث في الفرق بين أسعار الحراثة المحددة رسمياً والواقع، كذلك كان هناك فرق مضاعف في أجرة الحصاد للدونم والمحددة بـ 15 ألف ليرة، بينما أصحاب الحصادات يأخذون 30 ألف ليرة، وبنفس الحجج التي قدمها أصحاب التراكاتورات وغيرها، وطبعاً

يتمتع الفلاحون هذه الفروق على حساب جهودهم وإنتاجهم ومعيشتهم.

التسويق وما أدراك ما التسويق

يحصل الفلاحون على أكياس القمح من الجمعيات ومؤسسة الحبوب والمصرف الزراعي، وسعر الكيس الجديد 4 آلاف ليرة، أما المستعمل فسعره ألفا ليرة، بينما سعره في السوق 1000 ليرة، وهذه أيضاً يتحملها الفلاحون قيمتها، وقد حددت مراكز تسليم الأقماع في الريف الشرقي في مدينتي الميادين والبوكمال، وفي الريف الغربي في مدينة التنبني، بالإضافة إلى المدينة، وتبدأ معاناة الفلاحين أثناء التسويق بأجور النقل العالية، والتي تختلف حسب القرب والبعد من مراكز التسليم، وحسب الحواجز الموجودة في كل منطقة والإتاوات التي تفرضها، والمعاناة الأكبر في المخابر في هذه المراكز، حيث يجري رفع متعمد لنسبة التجريم، لتصل إلى نسبة 23% للآتربة والحصي والزوان، بالإضافة إلى نسبة التفحم، وفق جدول التصنيفات التي وضعته مؤسسة الحبوب، وهذه النسبة تتطلب فرض قيمة الغريبة على الفلاح والمحددة بـ 40 ليرة للكغ، ونتيجة شكاوى الفلاحين مؤخراً جرى حذف تكلفة الغريبة، إضافة إلى كل ذلك يجري تأخير إرسال النتائج من المخابر، وعلى سبيل المثال: الأقماع التي جرى تسليمها في 6/13 لم تصل نتائجها وفواتيرها إلى مؤسسة الحبوب في دير الزور لغاية يوم الخميس 6/17 ولتأتي العطلة الأسبوعية يومي الجمعة والسبت ولغاية كتابة هذه المادة صباح يوم الأحد 6/20 لم تصل، وهذا أيضاً سيؤدي إلى تأخير آخر لتلقيها

في المؤسسة وإعطاء القيمة النهائية، وتحويلها للصرف.

حسابات البيدر

أحجمت نسبة عالية من الفلاحين عن تسليم محاصيلها لمراكز الحبوب لعدة أسباب، منها: الإنتاج القليل، والذي حسب ما نقل عن مدير مؤسسة الحبوب أنه لم يتم تسليم سوى 10 آلاف طن، بينما في الإعلام 18 ألف طن، والإنتاج القليل يدفع الفلاحين لإبقائه في منازلهم لحاجتهم له في الخبز والتغذية. انخفاض السعر الرسمي المحدد بـ 800 ليرة للكغ، بينما يدفع التجار في السوق 1100 و1200، ويجري تهريبه إلى الجزيرة السورية، وبيع على الأقل بـ 1500 ليرة.

ولعل الفائدة الوحيدة هي في أسعار التبن، حيث وصل سعر الكغ إلى 400 ليرة سورية، سواء بكونه علماً لمن لديه حيوانات، أو ببيع للتجار الذين يقومون بشراؤه واحتكاره لبيعه بأرباح عالية لاحقاً.

لا شك أن الظروف البيئية كالجفاف، والتكاليف العالية، و«التتخيف» الذي يتعرض له الفلاحون في التسويق، أدى إلى انخفاض عائدية المحصول، وهذا أيضاً سينعكس على استقرارهم وزراعتهم لأراضيهم، بينما استفاد أكثر المستثمرون المتنقلون الذين استأجروا أراضي الفلاحين الذين هجروا من أراضيهم، سواء في الداخل أو الخارج دون علمهم وموافقتهم، بعقود صورية من مجالس المدن والجمعيات واتحاد الفلاحين، بسبب علاقاتهم مع المسؤولين والمتنفذين.

تبدأ معاناة
الفلاحين أثناء
التسويق بأجور
النقل العالية
والتي تختلف
حسب القرب
والبعد من
مراكز التسليم
وحسب الحواجز
الموجودة في
كل منطقة
والإتاوات التي
تفرضها

الفطر الأسود - هل هناك داع للهلع؟



واجه العالم مطلع القرن الحادي والعشرين أوبئة كثيرة، والذي كان أكثر انتشاراً فيها هو فيروس كورونا «كوفيد-19»، وعلى الرغم من خطورته صحياً وتفشيته بشكل سريع بالعالم ككل، بما في ذلك في سورية طبعاً، فقد كان التحفظ الحكومي شديداً حيال أخبار الانتشار، وأعداد الإصابات والوفيات، وما زال.

■ دعاء دادو

وعلى الرغم من عدم السيطرة على الوباء «كوفيد-19» إلا بشكل نسبي ومتباين بين بلد وآخر، إلا أن الأخبار تواترت في الأيام الأخيرة عن ظهور وباء جديد عرف بـ «الفطر الأسود»، حيث بدأ الحديث مؤخراً عبر وسائل الإعلام والصفحات الرسمية على فيسبوك، عن وباء جديد انتشر في الهند بداية، ووصل إلى عدد من البلدان العربية، ومنها سورية، ما شكل صفة جديدة لبعض السوريين.

ما هو الفطر الأسود؟

بدايةً، لا بد من تعريف ما يسمى الفطر الأسود أو «الفطر العفني» أو «فطر الغشاء المخاطي» بحسب بعض الصفحات العلمية المختصة: «أحد أنواع الفطريات ضمن مجموعة من الميكروبات المسببة للأمراض وهي 4 أنواع: «فيروسات، بكتيريا، طفيليات، وفطريات» وللعلم الفطر الأسود بالإنجليزية يسمى Black Fungus. و«الفطر الأسود» هو من نفس عائلة عفن الخبز و«الاستراغكس» المتواجد في البيئة، ومنها مروي الزراعات».

تضارب حول

انتشار الفطر الأسود في سورية

قال المدير العام لمشفى المواساة الجامعي في دمشق لشام إف إم بتاريخ 8 الشهر الجاري: «يوجد في سورية إصابات بمرض الفطر الأسود وحالات الإصابة هذه ليست جديدة وتوجد في سورية منذ سنوات».

في الوقت ذاته، استغرب مدير مستشفى

الأطفال بتاريخ 15 الشهر الجاري: «ما يتم الحديث عنه في وسائل الإعلام حول أعداد وإحصائيات الإصابة بالفطر الأسود، خاصة وأن الأجهزة اللازمة لكشفه غير متوفرة». كما هو الحال، عندما تم الحديث عن وباء كورونا عند بداية ظهوره في سورية من قبل وزارة الصحة السورية - عن التشكك بوجود المرض وعدم التأكد من أعداد المصابين لعدم وجود أجهزة خاصة لكشف الفيروس آنذاك. والحال يجدد نفسه، فقد أكد مدير مشفى الأطفال: «أنه حتى باقي أنواع المتحورات الأخرى من الفيروس لا يمكن كشفها بواسطة الأجهزة المتوفرة في سورية، وبالتالي، فإن الحديث عن وجود تلك الإصابات أو نفيها، كلام غير دقيق، كونه لا يستند إلى أية أرقام علمية أو فحوصات مختصة».

بعد تضارب المعلومات حول حقيقة انتشار الفطر الأسود في سورية من عدمه، وعماً إذا كانت المؤسسات الصحية جاهزة للتعامل معه والكشف عنه في جميع مراحل، فقد أظهرت جائحة «كورونا» ومرض «الفطر الأسود» مؤخراً التقصير الواضح - والمستمر للدور الحكومي في تأمين المستلزمات الطبية والأدوية العلاجية للتصدي للأمراض والأوبئة التي يتعرض لها المواطن، حتى وإن كان مرضاً بسيطاً، وهذا دليل واضح على تراجع دور الرعاية الصحية من قبل جميع المعنيين في القطاع الحكومي الصحي، مع ما يعنيه ذلك من عدم الاكتراث بصحة وحياة المواطن السوري.

هل هناك داع للهلع حيال الفطر الأسود؟

يُعرف الباحثون الفطر الأسود بأنه «انتهازي»، حيث يستغل هذا الفطر نقص

المناعة عند الشخص ليتمكن منه.

حقيقة الأمر، أن التعامل الحكومي والقائمين على القطاع الصحي مع هذا النوع من الأمراض والأوبئة هو ما يمكن اعتباره انتهازياً بحق الشعب هنا.

فارتفع أسعار الأدوية أو فقدانها من الأسواق، وعدم وجود التجهيزات الطبية للكشف عن بعض الأمراض والأوبئة، وتدني المستوى المعيشي، بالإضافة إلى عمليات النهب والفساد بحجج وذرائع مكررة دائماً «ارتفاع سعر الصرف - العقوبات - الحصار..» علماً أن الغذاء والدواء لم تشملها العقوبات والحصار فعلياً، لكن من مارس مضمون الحصار وفرضه على الشعب هو الاحتكار والنهب والفساد الداخلي بغاية ملء جيوب وخزائن البعض من جيوب الشعب المعدم.

فهل من انتهازي أكبر من التصريحات الخلبية التي نسمعها عن الإجراءات الاحترازية والتدابير للتخفيف من حدة الأمراض، بينما على أرض الواقع لا تمت لها بصلة، بحيث تبدو حبراً على الورق فقط لا غير؟!

ربما لا داعي للهلع من المرض بذاته، بل من انعكاسات السياسات الليبرالية عموماً، التي لا تعير أية أهمية لصحة المواطنين ومصالحهم.

وقاية دون الإمكانيات

من ضمن طرق الوقاية بحسب المختصين، نعرض ما يلي، بالمقارنة مع الواقع المعاش: «الحرص على غسل الفواكه والخضراوات جيداً قبل تناولها أو وضعها في الثلاجة».

حقيقةً، وبسبب تدني الوضع المعيشي للمواطن، فقد لجأ ذوو الدخل المحدود - بأجور شهرية - وسطية - 60 ألف ليرة سورية فقط، إلى الاستغناء عن كل ما يسمى بـ «الرفاهية الغذائية»، والتي تشمل «الخضار والفواكه»، فقد باتت من المنسيات لدى غالبية الفقير بسبب النهب والاستغلال من قبل التجار الكبار، المستغلين دائماً للقيمة عيش المواطن، برعاية حكومية.

«التخلص فوراً من أية فاكهة أو خضراوات

أو مأكولات معطوبة ورمي النثار المعطوبة كاملة».

حقيقةً، كما ذكرنا بالطريقة الأولى للوقاية، المواطن بعيد كل البعد عن «الرفاهية الغذائية»، وإن حاله الحظ واستطاع شراء شيء من «الرفاهية الغذائية»، فالتسوق يكون «على قد الحال» أو إن صح القول: «على قد الجيبية». فقد بات السوريون يشترون احتياجاتهم الغذائية باختصار شديد ويوماً بيوم. فلا حاجة لهم بالتخلص من الخضراوات أو المأكولات المعطوبة ورميها في القمامة.

«التقليل من تناول الأغذية المصنعة التي تحتوي على مواد حافظة».

تعيش نسبة كبيرة من السوريين اليوم وسط دوامة أغرقهم بفقر شديد، فلا أغذية محلية الصنع، ولا أغذية مصنعة يستطيعون الحصول عليها وتناولها، لتكفيهم وتغذيهم، بسبب التجار الناهبين الذين تدعمهم الحكومة وتعينهم على تصعيد الأزمات على حياتهم، باستثناء الفئة الناهبة والمحظية طبعاً.

- «تنظيف الحمامات يومياً بالمطهرات».

مع ذكر كلمة «مطهرات»، فهل سنشهد أزمة جديدة في الأيام المقبلة على احتكار المعقمات والمطهرات، كما هو الحال في السابق مع تفشي وباء كورونا؟

فالمستغلون دائماً ينتهزون مثل هذه الأزمات والأوبئة لغرز أنياب استغلالهم وتحقيق مصالحهم الجيبية لعصر آخر نقطة رفق للمواطن الفقير.

- «الاهتمام بتطهير المنزل وقت وجود الشمس للقضاء على الرطوبة».

الحمد لله إلى الآن وجود الشمس وأشعتها ليست تحت سيطرة الحكومة والناهبين المدعومين من قبلها.

خلاصة القول: إن طرق الوقاية من هذا المرض موجودة، ولكن في الدول التي تكون بها الحكومة تحترم نفسها وتحترم مواطنيها، وتسعى دائماً إلى العمل على تأمين حياة صحية وتأمين غذاء كامل متكامل لمواطنيها.

فهل حكومتنا من هذه الحكومات؟!

رفعت الحكومة أسعار الخبز والدواء، ورفعت تسعيرة المستوردات: الزيوت، وعلف الدواجن، والحليب المجفف، والسكر... إن هذا الأمر متوقع وسيستمر، فالحكومة تدير شؤون الأقوى: المستوردين باعتبارهم مجالاً حيوياً لقوى النفوذ والتطفل، والصناعيين بمستوى أقل، حيث لا يزال لديهم بعض الوزن، ولكن خارج حساباتها أكثر من 15 مليون ممن لا حول لهم ولا قوة. فبالنهاية الحكومة تدير لصالح الحكم، والحكم لا يرى المجتمع إلا بمقدار ما يملك من مال وقوة.

لِمَنْ تَحْكُمُ الحكومة؟

بين الطفيليين والمنتجين والملايين



■ عشتار محمود

في الظرف السوري، حيث تحكم قوى الأمر الواقع في كل مناطق البلاد، وتحاول أن تجمع كل ما يمكن جمعه من ثروة، فإن حكوماتها ستكون معنية فقط بشؤون شرائح طبقية واجتماعية محددة: أرباب العمل، المستثمرون، المستوردون، المصدرون، المهربون، حملة السلاح وحماة المعابر، هؤلاء هم الشعب في منظور الحكم.

أما الباقي من شغيلة ومنتجي وعاطلي سورية فلا داعي حتى لحكمهم... بل يكفي تركهم لحكم الفقر وقيود الأجر واللقمة اليومية، ويمكن تعبئتهم مؤقتاً بمنظومة الصدقات التي تقسمهم إلى قبائل وعشائر وطوائف ومريدين، في واقع سيستمر حتى تنقلب الطاولة فتولد البلاد، أو تفنى.

فمن يهزم الحكم والحكومة فعلياً؟ الاستيراد كنشاط للطفيليين

بمنظور الحكم وحكومته، فإن المستوردين هم وزن ينبغي التعاطي معه جدياً: فالاستيراد عملياً نشاط يقارب: ثلث الناتج السوري في الظروف الحالية، وتدور فيه قرابة 5 مليارات دولار سنوياً ضمن المستوردات النظامية فقط، وقد تتراوح أرباحها بين 30-100% وربما أكثر... تتوزع على مجموع النخب المرتبطة بهذا النشاط: المتنفذون الذين يملكون حق السماح بالاستيراد ومنعه، وبالتالي لديهم حصة من نشاطه، وسوق القطع الأجنبي سواء النظامية عبر منظومة المكاتب والمصارف أو غير النظامية، منظومة خدمات الاستيراد، مثل: المصارف والتأمين والشحن، إضافة إلى منظومة الجمارك والمعابر والنقل وغيرها من الحلقات التي تستطيع الإفساد من البضائع المستوردة، والتي أصبحت عصب استمرار الحياة: ودون الاستيراد لا خبز ولا حليب ولا بيض، بل أكثر من ذلك ترتبط بالاستيراد 70% من الزراعات المحلية عبر مستلزماتها المستوردة، وعملياً عبر الاستيراد يتم امتصاص خيرات الإنتاج الزراعي الذي أصبح استثماره مسخراً لأرباح المستوردين ومضري البضائع الزراعية الخام على حساب وفرة الغذاء المحلي.

وبناء عليه، إن الاستيراد هو أولوية للحكم، وبالتالي للحكومة، وهو الطريقة للحصول على حصة من كل الأساسيات، ولن يتم تقليصه أو إدارته إلا بالطريقة التي تزيد تركز ربحه لدى الكبار.

الصناعة مساحة قليلة للمنتجين

يهم الحكومة والحكم أيضاً، وبمستوى أقل، منظومة الصناعات المحلية الخاصة، باعتبارها تشكل نسبة تقارب 10% من الناتج الإجمالي وفق آخر الأرقام الرسمية لعام 2019. انطلاقاً من هذا الوزن «النهائي- المالي» الأقل للمنظومة الصناعية، فإن مستوى الاستماع لصوتها وتلبية طلباتها أقل من تلبية قطاع الاستيراد. ووفق آخر تصريحات لرئيس غرف الصناعة في سورية، فإن نسبة الربح في المنشآت الصناعية السورية لا تزيد عن 9%،



الدولية، بينما الأجور على أساس المستوى القياسي للإفقار الذي يعيشه السوريون. وعلى هذا الأساس، فإن كل ما ينتج عن قوى الأمر الواقع هذه وحكوماتها، لن يدور إلا في فلك قوى المال... فإذا خسر الصناعيون بسعر الدواء وضغطوا بهذا الاتجاه سيتم رفع سعر الدواء بنسبة 30%، وإن كان ثمن هذا ملايين غير قادرة على الحصول على هذا الدواء، فمنطق الحكم والحكومة: «لا بأس، يمكن تصديره»!

إن هذا لا يعني أن الحكم وحكوماته وقوى الأمر الواقع على اتساع سورية لا تحسب حساب كوننا ملايين محتقنين بالظلم، ولكنها لا تمتلك للتعامل مع هذا إلا طريقتين، الأولى: التخويف والقمع وربط شرائح واسعة من المهمشين بالإقليميات، والثانية: تقسيمنا وفقاً لمنظومة المساعدات والإحسان المحلية والإقليمية والدولية. فيعيش السوري في إدلب وأعزاز ودمشق واللاذقية على العطاءات المتقطعة لأمراء الحرب وجمعياتهم، ووجوه «الإحسان» وامتداداتهم الإقليمية والمحلية، وصولاً إلى رحمة المساعدات الدولية التي تديرها شبكات «المنظمات الدولية». سياسة واضحة للتعامل مع الملايين: تجويعهم- تخويفهم- التصديق عليهم... وهي سياسة لم تبقى منظومة متخلفة عبر العالم إلا وجربتها ونهايتها وخيمة: إما الغضب الذي يبنتل هذه النخب ويلفظها، لنستطيع السير إلى الأمام، أو الفوضى التي تطوي بلاداً من صفحات التاريخ ولو مؤقتاً.

وبانتظار الحكم والحكومة لأموال الخارج، فإن التعامل مع القطاع العقاري اليوم لن يتعدى السعي إلى زيادة مالية الحكومة من الملكيات الخاصة للأسر السورية للعقارات، ومن حاجتهم للماوى، لتفرض ضريبة أعلى على تداول السوريين للعقارات بيعاً أو إيجاراً وفق قانون البيوع العقارية.

ملايين العاملين والعاطلين

هؤلاء بمنظور الحكم والحكومة ليسوا شعباً فاعلاً، بل مفعولاً به، لأنهم ببساطة لا يمتلكون شيئاً. وهم بالنسبة للنخبة إما أتباع وطنيون، أو أتباع لطرف منافس، وبالتالي خونة! والسوري صاحب الأجر، أينما كان في دمشق، واللاذقية، وإدلب، والحسكة ودرعا ليس ضمن اعتبارات أي من قوى النخبة والأمر الواقع التي تتنازع الحكم في أرجاء البلاد.

هؤلاء بالنسبة للنخبة يكفيهم وسطي أجر لا يسمح بالبقاء، وكفيهم الحد الأدنى من الأساسيات: خبز وطاقة ودواء. وكفيهم أن يعيشوا بمستوى يقصر العمر ويولد الأمراض. فسلطات الأمر الواقع هذه لا مساحة لديها في أزماتها لتلتفت إليهم، وكل تركيزها ينصب على إدارة «الهبش» مما تبقى من ثروة تدور بين شرائح وقوى، بل ووجوه محدودة.

على هذا الأساس، لن يكون هناك أي تحسّن لوضع الأجور، وهو ما أوضحت القرارات علناً بل مجرد «عطاءات» من فترة لأخرى، ولن يكون هناك أي مسعى جدي لتخفيض الأسعار لتتناسب مع هذه الدخول، لأن الأسعار موضوعة على أساس الأسعار

وتنخفض إلى 7%. مع أنها كانت تنتج فائض قيمة بنسبة: 36% وفق إحصائيات 2019. الأمر الذي يعني زيادة كبيرة في تكاليفها غير الإنتاجية بالدرجة الأولى، فالصناعيون يدفعون جزءاً من ربح المنتج الأساسي على حلقات أخرى: فساد، تجارة، مصارف، تأمين، إتاوات، مالية إلخ...

وهو ما يفسر مستوى الاحتقان الصناعي الخاص، ويفسر أيضاً تراجع عدد المنشآت المنتجة في المدن الصناعية الخاصة في عام 2020 بنسبة: 16%، بينما تراجع عدد المنشآت التي كانت تبنى بمقدار الثلث، وهذا التراجع جرى في عام واحد فقط.

الأراضي والغنائم المنتظرة

بالطبع، لدى الحكم والحكومة اهتمام كبير بقطاع العقارات، باعتباره يكتنف على ثروة هامة متمثلة بالأراضي وبالحاجة للسكن، وفيه فرصة متمثلة بالدمار الواسع! وهذا الاهتمام يتمثل بتسهيلات ومشاريع الاستثمار العقاري، وعلاقتها الوثيقة بملكية جهاز الدولة للأراضي، وملكيته للحق في استملاك الأراضي الخاصة. على هذا الأساس تقدم التسهيلات والإعفاءات لقطاع الاستثمار العقاري انتظاراً للحظة إعادة الإعمار التي بمنظورهم الضيق قد لا تكون إلا شركات عقارية من نمط المرحلة بين عام 2005-2010 عندما تدفق المال الخليجي على هيئة استثمارات خارجية، ليشارك قوى النفوذ الكبرى في إنشاء مجمعات سكنية فاخرة، غنم منها بعض الشركاء واستهلكتها النخبة.

السوري صاحب
الأجر أينما كان
في دمشق
واللاذقية وإدلب
والحسكة ودرعا
ليس ضمن
اعتبارات أي من
قوى النخبة
والأمر الواقع
التي تتنازع
الحكم في أرجاء
البلاد

تايوان... أهم من مضيق هرمز

حلقة الرقائق العالمية بين الصين والغرب



كل ما نستخدمه في حياتنا اليومية يرتبط بدارات صغيرة جداً تُسمى بالرقائق الإلكترونية CHIPS، من الكمبيوترات الفائقة إلى الهواتف الذكية، وصولاً إلى ما يشغل الراديو في السيارة، فمختلف المعدات اليومية تحتوي على الرقائق التي ينتج منها عالمياً ما يقارب تريليون سنوياً، إن هذه الصناعة تتحول إلى «النفط العالمي اليوم» وربما يمكن تشبيه تايوان - حيث تنتج معظم أشباه الموصلات اليوم - بمضيق هرمز بالأمس، حيث تعبر معظم الطاقة العالمية، بل ربما يتجاوزها أهمية.

■ عشتار محمود

السباق العالمي في هذه الحلقة الهامة للتكنولوجيا العالية في منعطف حاد، والقطاع يلخص مستوى تمرکز الإنتاج العالي، ومستوى تشابكه بين قوى الإنتاج العالمي. والمهمة التي تضطلعها الولايات المتحدة أمامها - بأن تبقى الصين في حلقة متدنية من هذه السلسلة - محفوفة بالمخاطر.

ضمن حلقات إنتاج هذه الرقائق، هنالك حلقة مفتاحية تسمى: رقاقة المنطق: Logic chip. القطعة السيليكونية الأعلى والأكثر تعقيداً التي تعطي المعدات ذكاءها. هذه القطعة الحساسة صممت في الغرب عبر شركة أبل الأمريكية، وشركة كوالكوم وعدة شركات أخرى بمنشآت عالية التطور. ولكن التصميم الذي أنجز وتمّ ومحمي بحقوق الملكية ليس شيئاً دون إنتاج هذه الرقائق عالية الدقة، وهي التي تنتج اليوم في تايوان وتقريباً في شركة واحدة فقط: شركة TSMC في تايوان. تايوان الجزيرة التي تعتبرها الصين جزءاً منها، والتي تورد لها الولايات المتحدة السلاح، هي قلب صناعة التكنولوجيا العالمية اليوم، وهذا الخطر المتمثل بالاعتماد العالي على شركة واحدة ترتبط بكل الدول والشركات العالمية مسألة تسعى الصين إلى حسمها، وتحاول الولايات المتحدة أن تمنع هذا الحسم.

لماذا شركة واحدة تنتج 92% من الرقائق الدقيقة؟

الترانزستورات، الناقلات التي تعطي الرقائق وظيفتها، صغيرة للغاية وبمقاسات النانومتر، وهي مليارات الأجزاء من المتر. وبالمقاس الـ 5 نانومتر للرقائق فإننا نتحدث عن قطعة أصغر من فيروس، وتعتبر هذه التكنولوجيا اليوم نحو الـ 3 نانو متر. كلما كانت الناقلات أصغر كلما أمكن إعطاء الرقاقة قدرات معالجة أعلى، ولكن صنع مثل هذه الرقائق ليس خارج المقدرات العلمية للمجتمعات البشرية، بل محدود بحدود السوق والربح.

تقلص عدد الشركات في مجال صنع الرقائق الدقيقة إلى حد بعيد رغم العمر القصير للصناعة، وعوضاً عن 25 شركة في عام 2000 وصلنا اليوم إلى ثلاث فقط: سامسونغ الكورية الجنوبية، TSMC التايوانية، وإنل الأمريكية. فعملياً، القيمة الاستثمارية المطلوبة لتصنيع معمل أشباه موصلات تقارب: 20-15 مليار دولار خلال خمس

سنوات. وهذا ما يعني أنه ينبغي تشغيل المنشأة لـ 24 ساعة وسبعة أيام، لتنتج مئات ملايين التجهيزات سنوياً، والتي يجب أن تباع بمعدلات سريعة جداً، وإلا فإن المستثمرين سيخسرون المال. وليست الكلفة الأساسية هي المشكلة بمقدار ما هي إدارة اقتصاديات هذه السوق الضخمة، بحيث يكون الاستثمار مربحاً. وشركات قليلة استطاعت أن تترك الأليات الاقتصادية أو السوقية الأساسية التي يمكن أن تدخلها هذه اللعبة وتبقىها رابحة.

تبدى إنل الأمريكية اليوم مؤشرات تراجع ملحوظ، ورغم أنها هيمنت على الصناعة لثلاثين عاماً مضت، إلا أنها بدأت تغلق منشآت إنتاجية تابعة لها في الولايات المتحدة، وأعلنت أنها كشركات أخرى ستنتقل إنتاجها إلى خارج أمريكا وإلى TSMC على وجه التحديد.

أما بالنسبة لسامسونغ الكورية الجنوبية فإنها بمقاييس الكميات تنتج كميات أكبر، ولكنها تركز على رقائق الذاكرة، وليس على رقائق المنطق التي تعتمد على TSMC في إنتاجها. ومع تراجع إنل، وتخصص سامسونغ، تبقى الشركة التايوانية الوحيدة في العالم، أو الأساس في إنتاج رقائق المنطق على الأقل خلال الفترة القريبة القادمة. والشركة عملياً قد انتصرت في السوق العالمية ليتم إنتاج 30% من رقائق المنطق عبر مهندسي الشركة في تايوان، وتصنع بالعموم 92% من الرقائق عالية الدقة التي يستهلكها العالم، وتستولي على 56% من مبيعات الرقائق العالمية بمختلف مستوياتها، بينما 10% إضافية تنتجها شركات تايوانية أخرى، ويتوزع الباقي عبر العالم.

السلسلة العالمية المتشابكة لصناعة واستهلاك الرقائق

الشركة التايوانية ترتبط بالصناعات العالية الأمريكية لحد بعيد، ورغم أنها حلقة أساسية لإنتاج آيفون، وطائرات F35، ومختلف الإنتاج الأمريكي للتجهيزات الإلكترونية والعسكرية. إلا أنها أيضاً تعتمد في الآلات ومعدات تصنيع الرقائق على شركات أمريكية معروفة وغير مشهورة الاسم، وهي التي تنتج لها آلات صناعة الرقائق. أما بعلاقة الشركة التايوانية مع الصين فهناك جانب سوقي آخر، وهو أن الصين هي المستهلك الأكبر للرقائق عالمياً، فمعظم ما ينتج عالمياً ينتقل ليستخدم ويجمع ويركب في الصين.

والجميع، الولايات المتحدة، وتايوان، والصين وأطراف أخرى ترتبط بسلسلة الإنتاج العالمية الأكثر شمولية وتعقيداً، وهي: سلسلة صناعة الرقائق. فمن التصاميم والآلات الأمريكية إلى تايوان، ومن تايوان يتم نقل الرقائق إلى فيتنام لإنتاج مرحلة، ومن فيتنام يتم نقل الرقائق شبه المنجزة إلى الصين، لتدخل في تصنيع السلع النهائية، ومن الصين تنتقل إلى الاستهلاك العالمي. هذا عدا عن

لصين بنسبة 70% في عام 2020. ولكن هذا التقلص عميق الأثر على الشركة الأوحده عالمياً، والتي تعتمد عليها شركات التكنولوجيا الغربية بشكل شبه كلي، وهذا يهدد السلسلة العالمية الحساسة. ولكنه يدفع الصين نحو خيار وحيد فقط: إما الاستقلال التكنولوجي عن تايوان، أو ضمّ تايوان بشركتها. ويبدو أن الصين حتى الآن تلجأ إلى الخيار الأول، وتبقي الخيار الثاني رهناً لمستوى تصعيد الغرب العسكري والسياسي في شرق آسيا.

في الاجتماع الأخير للحزب الشيوعي الصيني في 2021، أعلنت الصين أنها ستستثمر 1.4 تريليون دولار إضافية للوصول إلى الاستقلال التكنولوجي الكامل. وللصين ميزة أساسية، أنها تستطيع أن تتجاوز حدود قواعد السوق التي تضطر الشركات الأخرى للامتثال لها. فالشركات الصينية مدعومة مالياً بإستراتيجيات حكومية نحو الاستقلال، وهي بهذا تتجاوز حدود التمويل المحكوم باستعادة الربح في وقت قصير، ومدعومة بقدرتها على تعبئة الطاقات البشرية العلمية الصينية وغير الصينية، فمثلاً في العام الماضي وحده: الصينية، 3000 مهندس رقائق من تايوان للعمل في الشركات الصينية، وكذلك يتم رصد حركة الموارد البشرية من الولايات المتحدة إلى الصين، والأهم، أن الصين تستطيع إلى حد ما أن تكون أكثر استقلالية عن السلسلة العالمية من حيث التوزيع، فهي المستهلك الأكبر للرقائق والمستهلك الأكبر للبضائع العالمية التي تدخل الرقائق في إنتاجها. والتحدّي الأساسي أمام الصين هو: القدرة على اختصار الزمن، واستيعاب وتجاوز المعارف العلمية التي احتكرها الغرب لعقود... إنّه أمر شاهدها في مجالات أخرى تجاوزت فيها الصين بوقت قياسي، وقد لا تكون الرقائق استثناء

كون الصين حلقة مستقلة في إنتاج الرقائق الأقل دقة، والتي تستخدمها شركات أمريكية مثل: كوالكم وغيرها. ليضاف إلى كل هذا، أن الصين هي أكبر سوق استهلاك للمعدات الإلكترونية والتجهيزات عبر العالم، وما ينتج عالمياً إذا لم تتوجه حصة هامة منه للمستهلكين في الصين فإنه قد يصبح خارج اللعبة الاقتصادية الحساسة نتيجة مستوى تكاليفها وتعقيد شبكة إنتاجها وتوزيعها.

الولايات المتحدة: اللعب على «سلسلة النار»

وسط كل هذا التشابك العالمي لسلسلة إنتاج الرقائق، تعتبر الشركات الأمريكية الأكثر ارتباطاً لآليات السوق العالمية، وهي إن كانت تمتلك ميزة التصميم التي قد يصعب تجاوزها حتى الآن، فإنها لا تستطيع أن تتجاوز حدود السوق العالمية وحاجتها لمنتجات آخرين وللاستهلاك الصيني! ولن تستطيع أن تنتج في حدود دول المركز بالتكاليف ذاتها ولن تستعيد معاملها للداخل الأمريكي... ومع هذا فإن الولايات المتحدة تلعب لعبتها السياسية الإستراتيجية الخطرة لتقييد التقدم الصيني التكنولوجي، عبر فرض العقوبات على توريدات كل ما يتعلق بالرقائق وحجبها عن السوق الصينية، وأكثر من ذلك تلعب لعبة خطرة سياسياً في تايوان، عبر توريد السلاح إليها، وتحذير التحذير الصيني بأن الصين قد تلجأ إلى القوة العسكرية إذا ما حاولت تايوان الانفصال التام.

لقد فرضت أمريكا عقوبات على هواوي ومنعت توريد الرقائق إليها، وشملت معها 60 شركة صينية أخرى، وبالتالي، أصبح من الصعب على الشركة التايوانية أن تورد للصين العديد من المنتجات التي يدخل في تصميمها شركات أمريكية، وتقلصت مبيعات TSMC

انتقل 3000

مهندس رقائق من تايوان للعمل في الشركات الصينية وكذلك يتم رصد حركة الموارد البشرية من الولايات المتحدة إلى الصين

داريا.. المدينة المظلومة من كل الجهات المعنية!



كثيرة هي أوجه المعاناة التي يكابدها أهالي داريا، من العائدين إليها بعد طول انتظار، من كهرباء وماء ونظافة وصرف صحي ومواصلات، وغيرها من احتياجات لتلبية متطلبات الاستقرار بحدودها الدنيا.

■ مراسل قاسيون

تقدر بحدود 50% حتى الآن، وهي في ازدياد يوماً بعد آخر، لكن ما يعيق عودة واستقرار البقية الباقية هو واقع التردّي الخدمي، وخاصة الخدمات الضرورية.

30 دقيقة وصل خلال 24 ساعة

قال أحد سكان مدينة داريا: «إذا بدنا نحكي على المشاكل الموجودة بداريا ما بتنتهي، يعني المشاكل ما بتخلص، والكهرباء هي المشكلة الكبيرة وخاصة بهالشوب». المعاناة التي يعاني منها ساكنو وأهل مدينة داريا من الكهرباء هي معضلة كبيرة يجب حلها وبشكل سريع، لأن انقطاع الكهرباء عن مدينة داريا أصبح لا يحتمل.

بحسب أحد القاطنين في المدينة، إن برنامج التقنين الكهربائي المفترض هو: فترتا وصل من الساعة 11 وحتى الساعة 12 ونصف، ومن الساعة 5 وحتى الساعة 6 ونصف، أي 3 ساعات وصل خلال 24 ساعة فقط.

بينما الواقع العملي لبرنامج الوصل والقطع الكهربائي هو: أن تأتي الكهرباء الساعة 5، وأحياناً 5 وعشرون دقيقة، ولمدة 5 دقائق على الأكثر، وتتقطع لأكثر من نصف ساعة أو ساعة، ومن ثم تأتي 5 دقائق أخرى وتتقطع إلى حين وقت التقنين اللاحق، وهكذا، فكل فترة أو معظم فترات الوصل لا تتجاوز أكثر من نصف ساعة خلال الـ 24 ساعة فقط!

سلبات كثيرة ونتائج وخيمة

إذا كان رمي المونة المنزلية من النتائج السلبية المباشرة، المكلفة والمرهقة بالنسبة للمواطنين، جراء سوء الخدمة الكهربائية، وخاصة في ظل الواقع المعيشي الأكثر سوءاً، تضاف إليها تكاليف إصلاح الأجهزة الكهربائية المنزلية التي تتعطل بسبب تردّي الخدمة، فإن من النتائج السلبية الأخرى ذات

بالمقابل، يبدو أن البلدية كأنها لا حول لها ولا قوة، فمعاناة المواطنين في ازدياد بدلاً من أن تتخفّف، فعند مراجعتها من أجل حل بعض المشكلات تتنصل من مسؤولياتها المباشرة حيالها وتُجبرها إلى الجهات المعنية «شركة الكهرباء- مؤسسة المياه...»، أما على مستوى ما يعينها مباشرة من خدمات مثل: ترحيل الانقاض والردميات والقمامة... و فدورها محدود وخجول.

فالانقراض لم يتم ترحيلها بشكل كامل من جميع الشوارع والحارات حتى الآن، والآتية المنتشرة تماثل البيوت بشكل دائم بالنتيجة، والمعاناة من عدم ترحيل القمامة بشكل دوري هي معاناة إضافية مع ما تحمله من مخاطر انتشار الحشرات والقوارض والكلاب والحيوانات الشاردة، وبالتالي الأمراض والأوبئة.

50% نسبة الإشغال في المباني السليمة تقريباً

بحسب بعض الأهالي فقد عاد جزء لا بأس من الأهالي إلى أبنيتهم «الصالحة للسكن طبعاً» في المدينة خلال الفترة السابقة، وذلك بعد طول معاناة من التشرد ومن بدلات الإيجار المرهقة، أما المباني المدمرة «كلياً أو جزئياً» وغير الصالحة للسكن فمن الصعوبة أن يعود إليها أصحابها في الوقت الراهن، وبالحد الأدنى فإن ذلك يحتاج إلى الكثير من التكاليف والنققات التي لا يستطيع تحملها الكثير من هؤلاء، وخاصة الغالبية من الفقراء، ناهيك عن الصعوبات الإضافية التي تعترض هؤلاء.

وبحسب الأهالي، إن نسبة الإشغال في الأبنية الصالحة للسكن نوعاً ما في المدينة

الأهمية الأكبر، هي وقف وتعطل الحرف والمهن والمحال التجارية في المدينة، ناهيك عن المعامل والورشات فيها «المحدودة عملياً»، وكل ذلك مرتبط مباشرة بخدمات المواطنين ومعيشتهم اليومية، بل وبفرص العمل المتاحة في المدينة أيضاً.

المياه مشكلة إضافية

بحسب أحد القاطنين في المدينة: إذا ارتأت وحدة المياه أن تضخ المياه في الشبكة الرسمية فإن ذلك لا يعني أن المياه ستصل إلى جميع الأهالي في المدينة، وذلك لارتباط وصول المياه بمواعيد وصل وقطع التيار الكهربائي، فمن تصل المياه إلى بنائه تكون ضعيقة وبالكاد تصل إلى الطوابق الأرضية فقط، الأمر الذي يفرض وجود مضخات كهربائية كي تصل المياه إلى الطوابق المرتفعة، ومع عدم توفر الكهرباء فإن جزءاً

من النتائج السلبية وقف وتعطل الحرف والمهن والمحال التجارية ناهيك عن المعامل والورشات وكل ذلك مرتبط بخدمات المواطنين ومعيشتهم بل وبفرص العمل المتاحة أيضاً

كبيراً من البيوت لا تصلها المياه عبر الشبكة الرسمية عملياً، ما يضطر الأهالي للاستعانة بالصهاريج التي يتحكم أصحابها بسعر المياه بكل جشع، وبالتالي احتياجات المواطنين منها.

فسعر البرميل يصل إلى 1000 ليرة، وبناء على اتفاق مسبق عبر الهاتف، وإلا فلا مياه! ولكم أن تحسبوا التكاليف المرهقة التي يتكبدها القاطنون لقاء التزود بالمياه شهرياً، والتي تصل إلى 25 ألف ليرة بالحد الأدنى، من أجل الغسيل والتغسيل فقط، فمياه الصهاريج غير آمنة للشرب، حيث تضاف تكاليف التزود بمياه الشرب الشهرية إلى النفقات والتكاليف الشهرية المرهقة الأخرى. فإلى متى ستستمر معاناة أهالي داريا في ظل تقاعس الجهات المعنية مباشرة عن الخدمات العامة، وفي ظل تقاعس البلدية عن القيام بمهامها، وإلى من المشتكى؟

شكوى بلسان حال طلاب منبج

■ مراسل قاسيون

تقوم منظمة الهلال الأحمر السوري كل عام بنقل طلاب مدينة منبج أثناء تقديم امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية إلى محافظة حلب، ليتم استقبالهم في مدرسة شحود درويش في مساكن هنانو، وهي لا شك مهمة ذات طابع إنساني وطني هام، أوكلت لهذه المنظمة بشكل رسمي بما يحقق مصلحة الطلاب المفترضة أولاً وأخيراً.

وقائع بعضها مرير!

بموجب حديث بعض الطلاب القدامى، لقد كانت الظروف والخدمات خلال السنوات السابقة بالمجمل أفضل بكثير من الوضع الحالي.

فهذا العام جرى توزيع الطلاب الطالبات على الصفوف /الغرف/ في المدرسة، بين 5 إلى 11 طالب/ طالبة بكلوريا في كل غرفة، وبين 10 إلى 16 طالب/ طالبة تاسع،

وقد تم تسليم كل طالب/ طالبة «فرشة إسفنجية+ حرام»، مع طرد لكل غرفة يحتوي على «طنجرتين 5 صحن 5 ملاعق 5 كاسات ماء... إلخ» دون النظر إذا كان ما يحتويه هذا الطرد كافياً للعدد الموجود بالغرفة أم لا!

كما جرى توزيع وجبتي طعام يوميًا، بالإضافة إلى غالون ماء بمقدار 2,5 لتر لكل طالب/ة، وإذا لم تكف دبر راسك!

وأما عن المواصلات إلى مراكز الامتحانات فقد تم الاتفاق مع سرافيس بحيث يدفع كل طالب/ة 2000 ليرة يوميًا ذهاباً وإياباً للمدرسة، بغض النظر عن اختلاف المسافات، وقرب أو بعد مركز كل طالب، سواء قرر الطالب العودة مع السرفيس أو عاد بدونه، والخروج من المدرسة منذ الساعة السادسة لتجنب تأخر أحد منهم، نظراً لبعد مراكز العديد منهم عن مقر المدرسة القاطنين فيها.

وأما الرعاية الصحية فلا علاج للأمراض أياً كان نوعها، ولا



الوضع العام على مستوى توفير الأجواء المناسبة للطلاب/ الطالبات القادمين من منبج، الباحثين عن مستقبلهم وطموحهم المشروع باستكمال دراستهم؟! وأين دور الجهات الإشرافية والرقابية بما يؤمن مصلحة الطلاب/ الطالبات؟! فهل هي مسؤولية منظمة الهلال الأحمر منفردة، أم الجهات المسؤولة التي كلفتها بهذه المهمة؟! الملاحظة عليها سابقاً، وعن سوء

أقلها على مساحة كافية وجو مناسب للدراسة، وعلى مواصلات بتسعيه الـ 100 ليرة بدون زيادة صفر إليها، مع توفير أدوية تخصص مرض كل طالب، لا مسكنات ألم عامة، ناهيك عن بقية الخدمات المساعدة الأخرى!

أسئلة تطرح نفسها

من المسؤول عن تراجع الخدمات بين العام الماضي والحالي، برغم الملاحظات عليها سابقاً، وعن سوء

أكثر من التوحش!



عائشة»، والأجدر كان على المسؤولين التفكير بحلول إبداعية لتحريك عجلة الإنتاج الحقيقي، لتنتشل المواطن من مستنقع الفقر الذي أصبح بحجم البحر، لا أن تجد خطاً تعمق المشكلة، بل وستنتج عنها مشاكل صحية تقصر من عمر المواطن السوري أكثر وأكثر، فالمواطن اليوم لا يشبع من رغيف الخبز بكل معنى الكلمة.

الغش جذوره ومستقبله المشرعن..

أكد رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان ومشتقاتها، أن أشباه الألبان والأجبان متوفرة في السوق السورية منذ 10 سنوات، وكان بعض المنتجين يستغلون عدم معرفة المواطن بها وتباع على أنها طبيعية. وفقاً لما ذكر أعلاه، فالغش كان موجوداً فعلاً، والحليب الذي نشربه اليوم لم يعد حليباً أصبح مخلوطاً بكميات كبيرة من الماء، وحتى الأجبان مسحوبة الدسم لا طعم لها، واللبن ليس لبنه فهي مصنوعة من النشاء، ومع وجود مثل هذا القرار الذي يشرعن الغش «على عينك يا تاجر» سيعتد الغش أكثر وأكثر، ولن تكون هناك رقابة جديّة تسمح بضبط العملية، والغش سيظل الأصفاء الطبيعة بكل تأكيد، وسيحل الأمر ببضعة آلاف مقابل التغطية كالعادة، فنحن اليوم أمام مشكلة حقيقية تهدد صحة وحياة المواطن، وسابقاً كنا نتحدث عن توحش ليبرالي بكل معنى الكلمة، أما اليوم فقد تجاوز التوحش المستوى الذي يمكن أن يستوعبه العقل، فما عادت القرارات تخدم مصالح أصحاب الأرباح على حساب لقمة المواطن وجيبه، بل انتقلنا لمستوى أكثر خطورة مع تهديد الصحة العامة والحياة نفسها!

أسعارها أقل بنسبة 50 بالمئة من الألبان والأجبان الطبيعية»، بالإضافة إلى أن بعض الصناعيين يلجؤون لاستخدام حليب البودرة بدلاً من الطبيعي كونه لا يتعرض للتلف كالحليب الطازج عند نقله من المزارع إلى المعامل، وخاصة خلال فترات الصيف لضعف إمكانيات توفر وسائل النقل المناسبة.

وبالرد على مبررات ومسوغات القرار أعلاه، فما هي الآليات التي ستتبع لمراقبة جودة المنتج الذي هو بالأساس فعلاً ضاراً بالصحة؟ وكيف يمكن التأكد من مطابقة المواصفات القياسية؟ ونحن نعاني من ضعف آليات المراقبة بالإضافة إلى الفساد الكبير المتفشى ضمن أجهزة الرقابة التي أصبح دورها أصلاً التغطية على عمليات الغش والتجاوزات، مقابل مبالغ مالية مقدمة من قبل التاجر المرتكب للمخالفة والغش.

وأما بالنسبة لمبررات ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، والتي لا يمكن الوقوف عندها بلا تعليق، فالمبررات أصبحت فاقعة، وكأن المواطن نفسه يقف وراء انعدام قدرته الشرائية، وليست السياسات المجحفة بحق التي أدت إلى إفقاره!

وبالنسبة للفساد المستشري، فهو ضرب من خيال لا صحة لوجوده بتاتاً، ولا توجد قرارات مجحفة قد أوصلتنا إلى هنا! فمثلاً رفع الدعم عن المواد التموينية والمحروقات والخبز وغيره من القرارات والتي كان آخرها أيضاً رفع الدعم عن الأسمدة الزراعية، لم ولن تنعكس على القدرة الشرائية! وراتب الموظف اليوم لا يحتاج إلى إعادة التفكير به من قبل الجهات الحكومية فالوسطى منه لا يؤمن الاحتياجات الأساسية لأصغر أسرة لعدة أيام.

والعائلة السورية فعلاً أصبحت «شبه

لم يمض الكثير من الوقت حتى استطاع المواطن استيعاب صدمة أن ما ينفذ من قرارات دأباً ما يكون على حساب جيبه الذي أصبح فارغاً، وذلك لصالح زيادة أرصدة ومرايح قلة قليلة من التجار والفاسدين والمتنفذين.

عبير حداد

فلم تعد القضية قضية مرايح على حساب جيبه، بل أصبحت تأخذ منحى آخر، فهي اليوم تمس وتهدد صحة وحياة أكثر من 90% من المواطنين السوريين، والذين يمثلون الغالبية الفقيرة والمهنية، وكما يقول المثل: «إن لم تستخ فاعل ما شئت».

القرار الجديد لهذا الأسبوع كان يرسم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والذي صدر بداية الشهر الحالي، سمح من خلاله وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمعامل الأجبان والألبان المرخصة، بتصنيع منتجات «أشباه الألبان والأجبان».

القرار الصادر تم تجميعه مؤقتاً «بهدف التوسع بدراسة القرار مع الجهات المعنية» بعدما تسبب بضجة كبيرة عبر وسائل التواصل الاجتماعية وسخرية على ما وصلنا إليه من قرارات، والتي ضمناً هي شرعة لأساليب الغش وجني الأرباح الكبيرة والسهلة، ولو على حساب الصحة العامة، والمبررات كما اعتدنا جاهزة، ومن حيث المنطق الحكومي هي مبررات «منطقية»، فمن المتوقع أن يتم إلغاء تجميد القرار خلال الفترة القريبة القادمة!

أشباه المواد الغذائية

يُعرف أن أشباه الألبان والأجبان هي منتجات غذائية يدخل في تركيبها الأساسي الحليب ومشتقاته، مضافاً إليه ذلك حسب



العائلة السورية

أصبحت «شبه

عائشة» والاجر

كان على

المسؤولين التفكير

بحلول إبداعية

لتحريك عجلة الإنتاج

الحقيقي لتنتشل

المواطن من

مستنقع الفقر الذي

أصبح بحجم البحر

نقد ميتافيزياء «اللايقين» - ديفيد بوم ضد فيرنر هايزنبرغ



«أحجم معظم الفيزيائيين عن الخوض بتفسير سببي للنظرية الكوانتية، جزئياً لاعتبارات عملية، وجزئياً لاعتبارات فلسفية؛ استندت على مبدأ اللاتعيين الشهير لهايزنبرغ، والذي اعتبر علاقات اللاتعيين «اللاحتمية/اللاديترمينية» indeterminacy كالتى تنص على أنه: كلما تحدد موضع جسيمة بدقة قلت دقة تحديد عزمها وبالعكس» تجسيدا لمبدأ عام أساسي وشامل جداً لكل شيء، بدل اعتبارها استنتاجاً من النظرية الكوانتية بشكلها الراهن، فزعم تمثيل هذه العلاقات لقانون أساسي للطبيعة وصلاحيته المطلقة والنهائية، حتى لو خضع الشكل الحالي من النظرية الكوانتية بنهاية المطاف لتصحيح وتوسيع أو حتى لتغيير جذري وتوري. النظرة العامة لدى هايزنبرغ «ومعظم أنصار التاويل المعناد للنظرية الكوانتية» هي أن التطورات المستقبلية بالفيزياء ستتحوّل باتجاه فرض حدود لا يمكن تجاوزها إطلاقاً لدقة جميع القياسات الممكنة» - ديفيد بوم (1957)

■ ديفيد بوم

تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

نكران السببية في المجال الذري

أثار مبدأ اللاتعيين أسئلة فلسفية جديدة وساهم بإنكار الفيزيائيين للسببية في مجال الذرة، وتبني نظرة فلسفية مختلفة عن التي سادت حتى ظهور النظرية الكوانتية الحديثة. بالطبع يستطیع المرء افتراض اللاتعيين بموضع وعزم الإلكترون نتيجة لواقع أن هذه المتحولات ليست وصفاً كاملاً للإلكترون. ويمكن للمرء، كبديل، افتراض أن وصفاً أكمل سيتطلب أنواعاً جديدة كفيلاً من المتحولات تتعلق بمستوى ميكانيكي ممكن ما تحت كوانتي، متحولات لا تظهر حتى في النظرية الكوانتية الحالية. بحيث لو حددنا فقط الموضع والعزم كمتحولين يعطينا تقريباً كافياً لسمات محددة فقط على المستوى ذي النطاق الكبير، سنكتشف أن سلوك الإلكترون لا يمكن التنبؤ به، بسبب ترك عوامل محددة مهمة على المستوى الذري خارج النظرية.

«لا يقين» بالقياس أم إنكار للموضوعية؟

يفترضون مبدأ اللاتعيين حداً مطلقاً ونهائياً يقيد قدرتنا على تحديد حالة الأشياء بواسطة القياس من أي نوع كان، سواء حالياً أو مستقبلاً، مما يوصل إلى نتيجة عميقة العواقب: سيغدو السلوك المستقبلي لمنظومة ما متوقفاً فقط إلى تلك الدرجة من الدقة المتوافقة مع حد أقصى يفرضه «مبدأ» اللاتعيين. وهكذا فنكران السببية بالتاويل المعتاد للنظرية الكوانتية لا يعتبر، وفق هذا التاويل، مجرد نتيجة لعجزنا عن قياس القيم الدقيقة للمتحويلات الداخلة بتعبيرات قوانين سببية ذرية، بل بالأحرى انعكاساً لعدم الوجود الواقعي (وفقاً لهم) لقوانين سببية كهذه! لذلك أرى أن نخلق مصطلح «اللاتعيين» أو «اللاحتمية» indeterminacy كوصف ملائم أكثر من تسمية «مبدأ اللايقين» uncertainty الشائعة، لأنه بقدر ما يتعلق الأمر بمتحولات مرصودة فيزيائياً، فإنهم لا يفترضونها فقط «لا يقينية» بالنسبة للإنسان «بمعنى عدم قدرته على قياسها بدقة تامة» بل بالأحرى يتم افتراض أسلوب وجودها بذاته «غير متعين»!

نقد نتائج التاويل اللاتعيني

سلسلة المحاكمات التي استقيت منها نتائج «مبدأ هايزنبرغ» تعاني من نقاط ضعف خطيرة. لنذكر أنه لبرهان «مبدأ» اللاتعيين كان ضرورياً استخدام ثلاث خواص: تكميم الطاقة والعزم بكل التفاعلات، ووجود جانبين «موجي وجسمي» لهذه الكمات، والطابع غير القابل للتنبؤ به، أو التحكم به لخواص محددة للعملية الكوانتية. ورغم أن هذه الخواص ناجمة عن الشكل العام الحالي للنظرية الكوانتية، لكننا نثير هنا بالضبط السؤال عما إذا كان يوجد أم لا يوجد مستوى ميكانيكي تحت-كوانتي للحركة المستمرة والمتعينة سببياً، بحيث تكون قوانين الميكانيك الكوانتي عبارة عن تقريب يصح على المستوى الذري. لأنه إن كان مستوى تحت-كوانتي كهذا موجوداً، فإن الفرضيات الأساسية المشار إليها أعلاه، والتي هي ضرورية لصلاحيته مبدأ اللاتعيين، تفقد صلاحيته عند هذا المستوى الأعمق. وبالتالي، تبدو متسرعة للغاية تلك المبررات التي سيقف لهجران مفاهيم السببية واستمرارية الحركة والواقع الموضوعي للمواضيع الميكروية. فمن الممكن تماماً أنه في حين كون النظرية الكوانتية، ومعها مبدأ اللاتعيين، صالحة لدرجة عالية جداً من التقريب في مجال محدد، فإنها لا يعودان ملائمين في مجالات جديدة تحت تلك التي يمكن فيها تطبيق النظرية الحالية. وهكذا، فإن الاستنتاج بعدم وجود مستوى أعمق ذي حركة متعينة سببياً، لا يعدو أن يكون مجرد حاجة دائرية لأنها تنتج فقط عن الافتراض المسبق بأن مستوى كهذا غير موجود.

الواقع لا «ينهار» بل يستبدل «مخطئه»

سبق لفون نيومان أن أثار السؤال التالي: «بالإضافة إلى هذه «المرصودات»، هل ثمة متحولات «خفية» غيرها حالياً، يمكن أن تساعد بتحديد حالة المنظومة بدقة أكثر مما هو ممكن الآن في الصياغة الحالية للنظرية الكوانتية؟». إن «برهان» على أن هذا «مستحيل» اعتمد بالجورهر على الافتراض بأن جزءاً على الأقل من سمات حالة المنظومة سيتعلق دائماً بهذه المرصودات، وأن المتحولات الخفية لن تقدم بأحسن الأحوال سوى مزيد من الدقة للسمات المعطاة مسبقاً بواسطة المرصودات. من الجلي أن فرضية كهذه تحد بشدة من أشكال النظريات التي يمكن أخذها بالاعتبار، لأنها تهمل الإمكانية

المهمة في أننا عندما نمضي إلى مستوى ميكانيكي تحت-كوانتي، فإن كامل مخطط المرصودات التي تلبي قواعد محددة ملائمة للمستوى الميكانيكي الكوانتي سوف ينهار، ليستبدل به آخر مختلف كثيراً. وبهذه الحالة، لن يكون برهان «مبرهنة فون نيومان» ملائماً، لأن الشروط المعتمدة هنا تتخطى الفروض الضمنية المطلوبة لتنفيذ البرهان.

بوم منتقداً الجمود العقائدي بالفيزياء
وهكذا نرى بأنه سواء بحالة مبدأ اللاتعيين أو بمبرهنة فون نيومان، تم استقاء النتائج المتعلقة بالحاجة لنكران السببية والاستمرارية والواقع الموضوعي للمواضيع الميكروية، ليس من الوقائع التجريبية الكاملة بأساس الميكانيك الكوانتي، ولا من المعادلات الرياضية التي تعبر عن النظرية. بل بالأحرى من فرضية «مضرة ضمناً أكثر منها صريحة» بأن عناصر محددة مرتبطة بالصياغة الحالية للنظرية هي عناصر مطلقة ونهائية، ولا يمكن نقضها بنظريات مستقبلية، ولا يمكن اكتشاف أنها تقريبات تصح فقط بنطاق محدود. إن فرضية كهذه، وأد تحدد بشدة الأشكال الممكنة لنظريات مستقبلية، تمنعنا من التفكير بمستوى ميكانيكي تحت-كوانتي يمكن أن تجري فيه أنواع جديدة من الحركة تنطبق عليها أنواع جديدة من القوانين السببية.

وهكذا يقصرون التفكير المفاهيمي على النطاق الكلاسيكي، بحيث لا يبقى خارجاً سوى الانخراط بمناورات تقنية بحجة للرموز الرياضية وفقاً لوصفات مناسبة تكون الشغل الشاغل للفيزيائيين النظريين لكي يكتشفوها. وبالنتيجة يحكم مسبقاً بالفشل على أي مجهود لتصوير مستوى تحت-كوانتي، لأنهم يعتبرون أنه حتى لو وجد مستوى كهذا بالفعل، فلن يكون بمقدورنا أبداً

الاختبار المباشر للكيانات الموجودة فيه، ولن يكون ثمة التالي أي أمل بتخيّل ماذا عساها تكون تلك الكيانات.

السبب الثاني لعدم اهتمام الفيزيائيين النظريين عموماً بإمكانية مستوى ميكانيكي تحت-كوانتي، هو التبني الواسع لفكرة أننا ينبغي عدم افتراض وجود كيانات لا يمكن رصدها/مراقبتها بالطرائق المتاحة مسبقاً، وهي فكرة ناجمة عن وجهة نظر فلسفية عامة لها فروع شتى مثل: «الوضعية»، و«الإجرائية»، و«التجريبية»، وغيرها، والتي أخذت تنال شعبية واسعة بين الفيزيائيين خلال القرن العشرين.

يعتقد الفيزيائيون الحديثون: أن أزمة الفيزياء الحالية يمكن حلها بتفقيح تفاصيل الأنواع العامة من النظريات الاحتمالية الرياضية الراهنة. إن المشترك بينهم وبين الكلاسيكيين هو الميل إلى افتراض الطابع المطلق والنهائي للعناصر العامة للنظرية الأكثر أساسية التي يجدونها قائمة في زمانهم، والتي يشتغلون فيها. وهكذا فإن التاويل المعتاد للنظرية الكوانتية يمثل بمعنى ما استمراراً طبعياً للموقف الميكانيكي للفيزيائيين الكلاسيكيين.

■ ديفيد بوم David Bohm (1917-1992): فيزيائي أمريكي، مؤسس تيار في الميكانيك الكوانتي، استرشد عن وعي بالفلسفة العلمية المادية الديالكيتيكية في مرحلة من نتاجه، فجاء مناهضاً لمعظم التاويلات المثالية السائدة «كوبنهاغن، الأكوام المتعددة-الخ» رغم أنه لم ينح أحياناً ولاحقاً من الشطحات المثالية فلسفياً إضافة إلى النسبية. النص تلخيص لمقاطع مختارة من الصفحات «55-70» من مقدمة كتابه «السببية والصدفة في الفيزياء الحديثة» (1957) Causality and Chance in Modern Physics

إيران والسؤال الأوراسي



أن الاتحاد نفسه، من خلال علاقاته المتطورة مع إيران، يمشي خطوة كبيرة نحو وضع حد لفكرة أنه مجرد شبكة تضم عدداً من دول ما بعد الاتحاد السوفييتي. وإلى حد كبير، نجح الاتحاد في إزالة هذه الدمغة التي يحاول الغرب فرضها عليه، فعلى سبيل المثال: بحلول نهاية العام الماضي كانت مولدافيا وأوزبكستان وكوبا قد انضمت بالفعل إلى الاتحاد كدول مراقبة. وقد أعربت حوالي 50 دولة عن اهتمامها بالتعاون مع الكتلة على مختلف المستويات.

وفيما يتعلق بروسيا، تريد موسكو، كما ذكر أعلاه، بناء مسارات بديلة للأسواق العالمية، وهو هدف إستراتيجي يجعل التعاون الموسع مع إيران أمراً لا غنى عنه. ولهذا السبب بالذات، تدعم موسكو بقوة بناء ممر ناخشيفان، وهو طريق بري يربط روسيا وأذربيجان وأرمينيا وتركيا وإيران.

من هنا، فإن العلاقات الثنائية الأخذة في التوسع بسرعة بين إيران وروسيا، وإيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، قد ولدت من رحم المصالح التي تخدم المنطقة بطرق متعددة، والتي من شأنها أن تزعزع العديد من الخطط السياسية في واشنطن. لهذا كله فإن التعويل الأساسي ينصب على استكمال العمل على مشاريع الربط التي من شأنها أن تحد من قدرة صناع السياسة في الولايات المتحدة على استهداف الدول والاستفراد بها نتيجة ضعف التنسيق بين الدول المتضررة من جهة، والتردد الذي قد يصيب بعض التيارات داخل هذه الدول من جهة أخرى، فضلاً عن عدم القدرة على إنكار وجود قوى غربية الهوى، ليس لها مصلحة في دفع المنطقة شرقاً.

العضوية الكاملة والمكاسب

في شباط 2021، وافر وصوله إلى طهران بعد رحلة استغرقت 3 أيام إلى موسكو، أكد رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف: أن إيران طلبت رسمياً أن تصبح عضواً كاملاً في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. ولا يحتاج المرء إلى كثير من البراهين على أن مثل هذه العضوية ستعكس إيجاباً على الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، حيث ستغير جذرياً المشهد السياسي في أوراسيا، وخصوصاً في منطقتي جنوب القوقاز وشرق المتوسط، وكذلك على إيران نفسها التي ستمنح عضويتها في الاتحاد البلاد أوراقاً رابحة جدية على صعيد بناء سياسة خارجية أكثر ثباتاً وحزماً في وجه الغرب. والأمر الأكثر أهمية هو: أن هذه العضوية سوف تنهي فعلياً «عزلة» إيران التي فرضتها الولايات المتحدة من خلال العقوبات. وعلى هذا النحو، فإن علاقات إيران المتنامية مع روسيا والصين والاتحاد الأوراسي، ستعزز من الإمكانيات الوطنية الإيرانية وتدفعها نحو المزيد من التمكين.

وبناء على ذلك، وفي إطار جهودهما لدفع تعاونهما المباشر نحو تعميق وتطوير علاقتهما الحالية إلى تحالف إستراتيجي رسمي، حدثت أيضاً طفرة في التعاون العسكري المباشر بين الجانبين، حيث زودت موسكو طهران بنظام قمر صناعي متطور لتعزيز قدراتها العسكرية. وتأتي هذه الأنباء في أعقاب تأكيدات متبادلة على أن «المزاج في كلا البلدين هو في اتجاه تعميق الحوار وتطوير الاتصالات في المجال الدفاعي».

حقيقة أن التعاون الحالي يتطور تحت مظلة الاتحاد الأوراسي تعني

عليه الغرب «وهو الممر الذي يعبر البحر الأحمر نحو أوروبا».

ومنذ الانتهاء الأخير لحرب ناغورني كاراباخ، ازداد الحوار السياسي المباشر بين روسيا وإيران بهدف عزل المنطقة المتاخمة لحدودهما عن التدخلات الخارجية الاقتصادية والعسكرية على حد سواء. ويظهر الحوار المتطور بين روسيا وإيران تحولاً جوهرياً بعيداً عن التركيز على الحسابات الإقليمية والتعاون في منطقة شرق المتوسط فحسب، إلى إعادة تعريف العلاقات الروسية الإيرانية في ضوء التطورات العالمية التي تشمل محاولة أمريكية منسقة لإعادة فرض هيمنتها المفقودة. ولذلك، هنالك في البلدين من يدرك أن الضرورات الإقليمية والعالمية تتطلب توسيع العلاقات الثنائية، والواقع أن هذا يحدث بوتيرة غير مسبوقة.

حسب وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان، فحتى الأسبوع الأول من حزيران 2021، زادت صادرات إيران بنسبة 40% خلال 18 شهراً من الاتفاق المؤقت مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وخلال الفترة ذاتها، انخفضت واردات إيران من الاتحاد الأوروبي بنسبة 13%. وجاءت الزيادة الهائلة في الصادرات الإيرانية بعد أن وقعت إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي اتفاقاً مؤقتاً في عام 2018. ونتيجة لنجاح هذا الاتفاق المؤقت، شاركت إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في محادثات لتحويل الترتيب المؤقت إلى ترتيب دائم. ولا يمكن إنكار أن توسيع التعاون مع روسيا والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في مجالات متعددة يحظى بدعم سياسي قوي داخل إيران.

في حين قطعت الولايات المتحدة وإيران شوطاً كبيراً لإحياء «خطة العمل الشاملة المشتركة» المعروفة باسم الاتفاق النووي، وبالتوازي مع تزايد احتمال الدخول الإيراني للأسواق الغربية والأوروبية بشكل خاص، تمشي إيران خطوات كبيرة وملموسة نحو الشرق.

■ إعداد: سمع خطر

بينما وقعت الصين وإيران اتفاقاً إستراتيجياً بمليارات الدولارات «كوسيلة لدمج إيران بجدية في مبادرة الحزام والطريق الصينية»، يتوسع التعاون الاقتصادي والعسكري الثنائي بين روسيا وإيران بسرعة إلى الحد الذي تتطلع فيه إيران بشكل متزايد للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا. حيث ستحدد مشاركة إيران المباشرة في مشاريع الربط الإقليمي الضخمة بشكل فعال نظرتها الجيوسياسية والإستراتيجية نحو الشرق، في وقت تتطور فيه علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا.

إعادة تعريف العلاقات

الدافع الأساسي وراء تسريع تطوير العلاقات الإيرانية الروسية مؤخراً هو الجهود المنسقة التي تبذلها روسيا لتطوير إنجاز الممر التجاري بين الشمال والجنوب INSTC، كوسيلة لاستبدال الممر الرئيسي الذي يهيمن

زادت صادرات إيران 40% خلال 18 شهراً من الاتفاق المؤقت مع الاتحاد الاقتصادي... وخلال الفترة ذاتها انخفضت واردات إيران من الاتحاد الأوروبي 13%

الاتحاد الأوراسي من خلال علاقاته المتطورة مع إيران يمشي خطوة كبيرة نحو وضع حد لفكرة أنه مجرد شبكة تضم عدد من دول ما بعد الاتحاد السوفييتي

بنود التسوية تحقق في ليبيا



■ هلاذ سعد

تستمر المؤشرات
الإيجابية المتعلقة
بالتسوية السياسية
في ليبيا بالظهور
تباعاً، وكان من
آخرها وأهمها: تأكيد
البلدان الإقليمية
الثلاث المنخرطة
بشكل رئيسي بالنزاع
المسلح في البلاد على
ضرورة إخراج القوات
الأجنبية وسحب
المرتزقة من البلاد.

خلال قمة لحلف الشمال الأطلسي «الناتو» في الـ 14 من الشهر الجاري، صرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال مؤتمر صحفي أن بلاده وتركيا «اتفقتا على العمل على سحبهم. هذا الأمر لا يتوقف علينا الاثنين، لكن يمكنني أن أقول لكم إن الرئيس أردوغان أكد خلال لقائنا رغبته في مغادرة المرتزقة الأجانب والمسلحين الأجانب الناشطين في الأرض الليبية من البلاد في أسرع وقت ممكن» وذلك بعد إجراء أول لقاء جمعه مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ أكثر من عام، إثر تدهور العلاقات والخلافات بين البلدين وتحديداً فيما يخص الملف الليبي والحدود البحرية في المتوسط. ويمثل هذا التقارب خطوة وإشارة هامة في طريق التسوية، حيث كان العائق الأكبر يجري تحميله على الجانب التركي - علماً أن باقي الأطراف لا تقل تشدداً- فالجانب المصري والذي يؤكد على السدود ضرورة إخراج جميع القوات الأجنبية من ليبيا لا يزال منخرطاً بالشق الميداني والاستخباري مع الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وبالمثل، فإن تصريح ماكرون الآن والإشارة التركية لا تعني بالضرورة الذهاب مباشرة نحو خطوات عملية مباشرة، إلا أنها إشارة بالمثل على التصريحات المصرية والفرنسية والتي تفتح باباً أكثر جدية لنقاش «كيفية» هذا الخروج، خاصة وأن اللجنة

العسكرية الليبية المشتركة تتوسع في نشاطها وأدائها بما يملأ ثغرة حقيقية الدفاع في الحكومة الليبية المؤقتة، لكنها لا تحلها. وفي السياق قالت وزارة الخارجية الليبية في بيان لها بعد لقاء جمع وزيرة نجله المنقوش مع أعضاء لجنة 5+5 يوم الاثنين الماضي بأن «أعضاء اللجنة أكدوا خلال اللقاء على ضرورة دعم الحكومة، والخارجية تحديداً، لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار كاملاً وبأسرع وقت ممكن، بدءاً من

البند الأول من الاتفاق فتح الطريق الساحلي، وذلك كبادرة لتعزيز الثقة بين الأطراف، ومن ثم الانتقال إلى تنفيذ باقي بنود الاتفاق تمهيداً للانسحاب الكلي لكل القوات الأجنبية والمرتزقة». وهو ما جرى منذ بضعة أيام حيث أعلنت الحكومة الليبية عن إعادة فتح الطريق الساحلي بالفعل، وهو طريق إستراتيجي يربط بين شرق وغرب البلاد، رافقه تصريح من رئيس الحكومة عبد الحميد ديبية على

تشريعات تحد من صلاحيات الرئاسة الأمريكية في العراق



هذا الإجراء، إلا أنه يعني - في حال تمريره من الكونغرس - تقليص صلاحيات الرئاسة الأمريكية من إعادة دخول أي من هذه القوات إلى العراق دون موافقة من مجلس الشيوخ عبر التصويت، ومن جانب آخر يرى العديد بأن هذا الإجراء يعتبر إعلاناً بالتراجع من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مختلف مستنداً بذلك على الغطاء القانوني، أي وبالعكس مما وصفته واشنطن سابقاً بتدخلاتها خارجياً بال «قوة الناعمة» فإن هذا الإجراء يمثل «تراجُعاً ناعماً» بآثره داخلياً.

وبمقابل العزم الأمريكي على الانسحاب العسكري من البلاد يظهر ازدياد مجالات التعاون في المجالات الاقتصادية الحيوية بين روسيا والعراق، فقد قالت وزارة النفط العراقية في بيان لها في الـ 10 من الشهر الجاري: إن «الوزير عبد الجبار أكد حرص الوزارة على توفير البيئة الاستثمارية للشركات الروسية»، تلاه بعد أسبوع واحد تصريح من رئيس «الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة» كمال حسين لطيف، بأن السلطات العراقية تنوي بناء ثمانية مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء بقيمة نحو 40 مليار دولار خلال

صرحت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن يوم الاثنين في بيان لها: أنها تؤيد «إلغاء تفويض 2002 حيث لا يقتصر اعتماد الأنشطة العسكرية الحالية للولايات المتحدة على تفويض 2002 فحسب كاساس قانوني محلي» متابعاً أن «بايدن ملتزم بالعمل مع الكونغرس لضمان إلغاء التفويضات القديمة، واستبدالها بإطار «ضيق محدد» لضمان استمرار البلاد في حماية نفسها»

■ حمزة طحان

وفق الدستور الأمريكي، إن الكونغرس هو من يملك سلطة إعلان الحرب في البلاد، وتحول هذا الأمر ليصبح بيد الرئاسة الأمريكية إثر عدد من «التفويضات» بذلك على مر عقود، وكان منها تفويض عام 2001 بعد أحداث 11 أيلول و«الحرب على الإرهاب» وعام 2002 المتعلق بـ «احتلال العراق». وخلال اجتماع لمجلس النواب الأمريكي يوم الخميس أيد 265 صوتاً إلغاء تفويض 2002 مقابل رفض 162، وما بقي هو تصويت مجلس الشيوخ الأمريكي، ثم توقيع الرئيس جو بايدن عليه. بطبيعة الحال، إن مسألة الخروج الأمريكي من العراق لا تنتظر مثل

السنوات المقبلة، مشيراً إلى أن شركة «روس أتوم» الروسية ستقوم بتنفيذ المشروع، وأن المباحثات معها «قطعت شوطاً ممتازاً»، وكان من الطريف أن السيد لطيف أكد عدم اعتراض السفارة الأمريكية على ذلك «!» حيث قال خلال لقاء مع قناة «روسيا اليوم» رداً على سؤال حول الموقف الأمريكي: إن «المباحثات مع الجانب الأمريكي وإن كانت متواضعة عن طريق اتصال بسيط بالسفارة الأمريكية في عدة لقاءات لم تبد أي اعتراض»، الأمر الذي فتح باباً للانتقادات الواسعة والسخط الشعبي على «السيادة» العراقية في أثناء الاحتلال الأمريكي للبلاد. وعلى المستوى المحلي والمعيشي، تستمر حالات الضغط والاحتقان متبوعتان بمظاهرات العراقيين بشكل متقطع في محافظات البلاد بما ينذر بموجات احتجاجية جديدة قادمة.

الصورة عالمياً



• أعلنت أنقرة: أن وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو سيجري مفاوضات ثلاثية مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف والأفغاني حنيف أتمار لبحث عملية السلام في أفغانستان.



• أعلنت وزارة الداخلية الإيرانية فوز إبراهيم رئيسي رسمياً في الانتخابات الرئاسية، مشيرة إلى أن نسبة المشاركة اقتربت من تسع وأربعين في المئة، وحصل رئيسي على أكثر من سبعة عشر مليون صوت.



• نقلت صحيفة أمريكية عن مسؤولين أمريكيين قولهم: إن «إدارة بايدن قلصت بشكل

حاد عدد الأنظمة الأمريكية المضادة للصواريخ في الشرق الأوسط.



• أعرب وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان عن قناعته بأن التحاق أوكرانيا بحلف الناتو لن يكون خطوة مناسبة في الوقت الحالي.



• انتقد الرئيس البيروفي المؤقت، فرانشيسكو ساغاسي، بشدة، دعوة إطلاقها عسكريون متقاعدون للدفع باتجاه تدخل عسكري لمنع إعلان فوز المرشح اليساري بيدرو كاستيلو في الانتخابات الرئاسية.



• بحث وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في اتصال هاتفي مع نظيره البولندي زبيغنيف راو («المخاطر» التي يمثلها مشروع «السيال الشمالي 2» لضخ الغاز الروسي إلى ألمانيا).

قمة جديدة = تراجع جديد..



انتهت في 16 من شهر حزيران الجاري القمة التي جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأمريكي جو بايدن في مدينة جنيف السويسرية، إشارات استفهام كبرى لا تزال موضوعية حول عدد كبير من القضايا، ولا يمكن الجزم حولها إلا بمراقبة تطورات الملفات العالمية العالقة، والتي ستشكل التوافقات الروسية الأمريكية - إذا ما تمت - مناخاً مؤاتياً لحللتها.

■ علاء ابوفراج

تعتبر مخرجات القمة المعلنة حتى اللحظة خطوطاً عامة لمجالات التعاون المحتمل بين البلدين، ولم يجر الحديث عن خطوات إجرائية مباشرة بعد، باستثناء تحديد موعد عودة عمل السفراء، لكن هذا لا يعني أنه لا يمكن تتبع بعض مخرجات هذه القمة التي وصفها بعض وسائل الإعلام الأمريكية «بالتاريخية» واعتبرتها أطراف أخرى بأنها لم تكن لمصلحة الولايات المتحدة، كما أشار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. لكن وبعبارة عن التوصيفات العامة، أو تلك المواقف المحسوبة سياسياً، لا بد من محاولة قراءة القمة بشكل موضوعي يبتعد عن المبالغات والتوصيفات الفضفاضة.

■ انعقاد القمة.. تراجع جديد

لا نبالغ إذا قلنا: إن أهم إنجازات هذه القمة كان انعقادها، لا كحدث منتظر فحسب، بل كمؤشر جديد على التراجع الأمريكي، فالقمة الأخيرة التي عقدت في هلسنكي عام 2018 بين الرئيسين السابقين ترامب وبوتين شكلت صدمة كبيرة بالنسبة لعدد من نخب الولايات المتحدة، الذين رأوا في القمة في ذلك الوقت إعلاناً صريحاً عن تراجع بلادهم، وجرت محاولة لتحميل المسؤولية إلى ترامب شخصياً، واعتباره غير مؤهل

لإدارة شؤون البلاد، وأنه ونظراً لـ «صفاته الشخصية» لم يتمكن من وضع حدود واضحة لروسيا. لكن ما يغفل أصحاب هذا الرأي، أن قمة بين دولتين عظميين لا تستند إلى مهارة الرئيس وحذاقته فحسب، وهذا ما تحاول وسائل الإعلام تثبيته لتترك آلية اتخاذ القرار وممارسة الصلاحيات في دائرة مظلمة بالنسبة للرأي العام، فقد تطلب التحضير للقمة الأخيرة وقتاً طويلاً وجرى وضع جدول الأعمال الذي عمل عليه سياسيون وخبراء من كلا البلدين، وجرت مشاورات على مستوى وزراء الخارجية قبل أن يلتقي الرئيسان، فكل هذه التحضيرات السابقة تقلل إلى حد ملحوظ هامش «النتائج المفاجئة» وتجعل من القمة جلسة العمل الأخيرة التي توضع فيها اللمسات النهائية. لكن القول: إن انعقاد القمة كان بحد ذاته تراجعاً أمريكياً هو لأنه عودة إلى نقطة الصفر بالنسبة لواشنطن، فبعد انتهاء قمة العام 2018 بات نشاط شيطنة روسيا يزداد بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة، وتعمدت العلاقة بين البلدين بشكل غير مسبوق في التاريخ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذه العلاقات المتوترة بقاء معظم خطوط التواصل مغلقة بين البلدين، أي: إنه لا مخرجات متوقعة في أي من الملفات العالقة بينهم، فإذا كانت كل خطوط التواصل مقطوعة

فهذا يعني: أن لا إعلان مرتقباً، وهذه كانت إستراتيجية أمريكية واضحة ولها أهدافها، وانعقاد القمة في جنيف يعني تراجعاً عن سياسة واشنطن في التعامل مع «الملف الروسي»، فتوتر الأجواء من جهة وتمسك واشنطن بنشر الفوضى في كل المناطق التي تمس الأمن الوطني الروسي، كان سعياً إلى دفع موسكو نحو تقديم تنازلات، لكن هذا لم يحدث في أي من الملفات، مما دفع واشنطن إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها. ونجد في حديث وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في عشية القمة الأخيرة خير دليل على هذا، فهيلاري التي وصفت بوتين قبل سنوات بأنه «لا يملك روحاً» وقفت لتجيب على أسئلة مقدم برامج في محطة MSNBC والذي أعاد إلى الأذهان المذكرة التي قدمتها كلينتون بصفتها وزيرة الخارجية إلى البيت الأبيض في العام 2013، والتي قالت فيها إنه يجب حرمان بوتين من «المؤتمرات الرئاسية» واعتبرتها بمثابة «الأوكسوجين الذي يحتاجه» والتي عبّرت فيها لا عن رأيها الشخصي فحسب، بل عن رأي مجموعة من النخب، تلك التي نجحت «بحرمان بوتين من هذه المؤتمرات» بعد قمة هلسنكي، لكن كلينتون تخرج اليوم لتعلن بشكل دبلوماسي عن إعادة النظر في هذه السياسية، وتؤكد أن «الظرف قد تغير» وأنه

لا يمكن أن «نعيد عقارب الساعة إلى الوراء» لذلك فهي ترى اليوم أن ما يقوم به بايدن هو خطوة صحيحة بأن يجلس مع بوتين ويناقش «المجالات التي يمكن العمل عليها سوياً»، بغض النظر عن مبررات كلينتون التي حاولت تقديمها إلا أنها عكست بحديثها هذا، توجهاً مختلفاً توج بانعقاد القمة بعد أن كانت «محرمة».

انعقاد أية قمة رئاسية بين موسكو وواشنطن يعني أن تظهر بوضوح أوزان كل منهم على الساحة الدولية ولا مجال لإخفاء ذلك كثيراً، فكل التفاصيل التي جرى تنسيقها بعناية في هذه القمة - وأصر عليها الجانب الأمريكي - كانت تهدف لتقزيم مخرجاتها الموضوعية، فلا مؤتمر صحفياً مشتركاً ولا بيانات مطولة ومفصلة ومع ذلك تراجعت واشنطن أمام موسكو في كل الملفات الموضوعية على جدول الأعمال، فالتنسيق الإستراتيجي قائم، وصبر تعهد جديد بذلك، وإعلان عن لقاءات تجمع الخبراء لوضع إطار للأمن السيبراني بعد أن رفضت واشنطن ذلك لسنوات، إعلان جديد عن احترام واشنطن لاتفاقية مينسك لحل الأزمة الأوكرانية، تلك التي لم تكن طرفاً فيها. وقد تحمل الأيام القادمة بعض المفاجآت الجديدة التي لم تجرؤ الولايات المتحدة أن تعلنها في بيان مشترك من فوق منصة مشتركة يقف فيها الرؤساء مبتسمين.

هل تتحول ألمانيا من رائدة صناعة



4.8% في السبعينات، ثم إلى 3% بين عامي 1980 و 2007.

الحرب الطبقيّة من أعلى!

ميّز هذا الركود الاقتصادات المتقدمة لعقود. تلاشت وظائف التصنيع الآمنة في حقبة ما بعد الحرب لصالح وظائف قطاع الخدمات ذات الأجور الضعيفة وغير المستقرة في الغالب. من بين الاستثناءات: الصين، وألمانيا إلى حد ما. حافظت ألمانيا لفترة طويلة على مستوى مرتفع نسبياً من العمالة الصناعية، ويعود ذلك في المقام الأول إلى إستراتيجية التصدير القوية التي حصلت ألمانيا من خلالها على حصة أكبر من السوق متباطئ النمو. قيل أيضاً بأن ألمانيا «صُدت» بطالتها: من خلال «تقييد الأجور»، والتخفيضات في الإنفاق على الضمان الاجتماعي، والقطاع الصناعي القوي، واليورو المُقدّر بأقل من قيمته نسبياً، تفوقت على بقية دول العالم، وخاصة دول الأطراف الأوروبية.

اعتمدت هذه الإستراتيجية على خفض الاستهلاك - أي: خفض مستويات معيشة الجماهير الألمانية. نتيجة لذلك، تميل ألمانيا إلى الاستيراد بشكل أقل من البلدان الأخرى، بينما تحافظ على تصدير أكبر، ما يؤدي إلى تحقيق فوائض تجارية هائلة. مراراً وتكراراً، تم توجيه دعوات إلى ألمانيا لزيادة الاستهلاك من أجل تقليص الفارق في ميزان المستوردات/المصدوعات. ربّما الأكثر شهرة في فعل ذلك هو ترامب، لكن أوباما دعا إلى ذات الأمر، وفي عام 2017 وصف إيمانويل ماكرون الفوائض التجارية لألمانيا بأنها «غير مستدامة».

لكن ألمانيا استمرت بذات الترتيب، فهو مربح بشكل هائل لشركاتها الموجهة نحو التصدير. تدفع الطبقة العاملة الألمانية ثمن هذه الإستراتيجية، فكما وصف مايكل بيتيس وماثيو كلاين في كتابهما «الحروب التجارية حروب طبقية»، فالنجاح الألماني: «يعتمد

قسماً كبيراً من الوظائف المباشرة والمتصلة بهذا القطاع ستكون عرضة للخطر. يتعرّض خطاب الأتمتة - عامة - للكثير من الانتقادات، فبين من يرى فيه مبالغة للضغط على العمال واستغلالهم أكثر، ومن يرى بأننا مقبلون على عصر «الإقطاع التكنولوجي»، ومن يرى فيه فرصة لتعبيد الطريق نحو حد أدنى من الأجور غير المشروطة، هناك الكثير من الأحاديث المتضاربة. وقطاع صناعة السيارات الألمانية ينطبق عليه ما ينطبق على غيره.

يرى المؤرخ الاقتصادي أرون بيناناف، أن توقعات الأتمتة وخسارة العمال لوظائفهم مبالغ بها. فالزيادة المزعومة في الإنتاجية من خلال الأتمتة ليست موجودة. في الواقع، نمو التصنيع أكثر بطأً مما كان عليه في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي ألمانيا، ارتفع بمعدل 6.3% سنوياً في الخمسينات والستينات، وبين عامي 2000 و 2017، كان النمو بمعدل 2.4% فقط، رغم عمليات إدماج الروبوتات في التصنيع والتحول إلى الرقمنة. لا يمكن إنكار وجود اتجاه نحو التراجع عن التصنيع، في البلدان الثرية، بدأ هذا الميل من أوائل الستينات - كما اختبرت العديد من الاقتصادات الصاعدة «تراجُعاً مبكراً عن التصنيع» في العقود الأخيرة. ورغم أن حصة العمالة الصناعية في ألمانيا لم تنخفض بذات الوتيرة التي حدثت في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، إلا أنها انخفضت من 29% في 1970 إلى 17% اليوم.

يرجع ذلك جزئياً إلى انحسار الطفرة الفريدة تاريخياً التي أعقبت الحرب، وإلى حقيقة أن اليابان وألمانيا بعد أن عانيا من أضرار الحرب، أعادا البناء بالكامل، وأغرقا السوق العالمية بمنتجاتهما الصناعية. منذ ذلك الحين، عانى التصنيع من فرط سعة الإنتاج الهيكلي. في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، نما الإنتاج الصناعي العالمي بمتوسط سنوي 7.1%، ولكنه انخفض إلى

حققت شركات السيارات الألمانية أرباحاً هائلة لعقود من الزمن، لكنها فشلت في الاستثمار في النقل الكهربائي وهم بحاجة اليوم للتعويض عن الوقت الضائع

توظّف صناعة السيارات الألمانية عشرات آلاف العمال، وترتبط بها 1.8 مليون وظيفة بشكل غير مباشر، لكن حتى هذه الأرقام لا تعبر تماماً عن مدى أهميتها حقاً بالنسبة لألمانيا. فحتى لو أغفلنا حقيقة أن العلامات التجارية، مثل: «فولكس فاجن» معروفة في جميع أنحاء العالم، يبقى قطاع السيارات هو من يقود المعرفة الصناعية التي تعتمد عليها قوة الاقتصاد الألماني. تواجه هذه الصناعة اليوم أزمة حادة: تم تسريح الآلاف العام الماضي، ويكافح العديد من الموردين الصغار للنجاة. لكن اللائمة هنا لا يجب أن تقع فقط على الوباء، فحتى قبله كانت المبيعات في حالة ركود. كتب المستشار الإداري اليكس بارتنرز: «الداويناية ترسخت هنا، فالشركات المصنعة المبنكة وذات الأمان المالي، هي وحدها التي سننجو من هزة السوق القادمة».

■ **جوناس سيمون**
ترجمة: قاسيون

مهماً بشكل متزايد في السيارات - وهو الأمر الذي تعتبر فيه الصناعة الألمانية ضعيفة نسبياً. يدفع هذا شركات التكنولوجيا الأمريكية إلى محاولة الاستيلاء على حصة أكبر من القيمة التي يخلقها إنتاج السيارات. فإذا أخذنا غوغل كمثال، فقد أطلقت «تحالف السيارات المفتوح»، الذي يضم عدداً هائلاً من مصنعي السيارات الذين وافقوا على استخدام نظام أندرويد في مركباتهم. عرضت أبل بدورها نظام تشغيلها الخاص للسيارات. بينما بي.إم.دبليو تستثمر موارد هائلة لتطوير نظام خاص بها. علاوة على ذلك فغوغل وأبل وأمازون يعملون بشكل نشط على تكنولوجيا السيارات ذاتية القيادة. في أوائل عام 2018، حذر «اتحاد الصناعات الألمانية» من أن شركات السيارات الألمانية «قد تتحدر مرتبتها لتصبح مجرد مزود لقطع الغيار».

رقمنة صناعة السيارات

قد يوازي تحول صناعة السيارات الألمانية إلى رقمية تسريح المزيد من العمال والاستثناء عن خدماتهم. في دراسة لباحثين من جامعة ريوثلغن ومؤسسة MHP نشرت في 2017، أن ما بين 70 إلى 100% من الوظائف التي يقوم بها عمال في صناعة السيارات الألمانية، قد تخضع للخطر بحلول 2030. هذه الأرقام مرتفعة جداً، ويجب أن نشك بمدى واقعيته، لكن الاعتقاد السائد على نطاق واسع: أن

حققت شركات السيارات الألمانية أرباحاً هائلة لعقود من الزمن، لكنها فشلت في الاستثمار في النقل الكهربائي، وهم بحاجة اليوم للتعويض عن الوقت الضائع. أصبحت السرعة التي سيحدث بها التغيير واضحة، منعكسة بتشديد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى لأهدافه المناخية. من المقرر خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السيارات إلى النصف بحلول 2030. تخطط الصين - أهم سوق للشركات الألمانية - لتحلّ ربع كامل التسجيلات الكهربائية الجديدة بحلول 2025، لكنها أيضاً تروج بشكل كبير لصناعة السيارات الكهربائية الصينية. يشير إنشاء مصنع تسلا في برلين إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها صناعة السيارات الألمانية وعمالها، وخاصة إذا ما أخذنا بالحسبان أن تسلا - كما أعلن - لن تقبل المساومة العمالية الجماعية، ولا نقابات العمال ضمن مصانعها في ألمانيا.

وحتى لو تمكنت الشركات الألمانية من اللحاق بموجة التحول إلى الكهرباء، قد يعني ذلك فقدان الكثير من الوظائف. وفقاً لتقرير حكومي ألماني، أكثر من 400 ألف وظيفة معرضة للخطر بحلول عام 2030. لكن هذا ليس التحدي الوحيد الذي يواجهه الصناعة الألمانية. فتكنولوجيا المعلومات باتت جزءاً

السيارات إلى ورشة لقطع الغيار؟

مثال: إلزامها بالدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية.

من هنا تأتي مشكلة رأس المال الغربي، ففي حين أنه حقق أرباحاً طائلة من الإنتاج في الصين في العقود الأخيرة، فقد كان يعزز أيضاً منافسيه. تبنت الولايات المتحدة مسار المواجهة، وتسير في طريق «الفصل» كي تمارس ضغطاً أكبر على الصين. بينما قام الاتحاد الأوروبي بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية الاستثمار الشاملة مع الصين العام الماضي، حيث كانت ألمانيا هي القوة الدافعة الأساسية في تأمين هذه الصفقة.

أفضل للبيئة؟

يحاول رأس مال صناعة السيارات الألمانية وسياسيوه التسويق لمسار عمله بطرق كثيرة، منها: حماية البيئة، وحماية القدرات التنافسية. لكن ما لم نرغب في أن نكون كمهليلي «الخضر»، علينا أن ندرك بأن الرأسمالية غير قادرة هيكلياً على التغيير بما يحمي البيئة. فإفناذ «صفقة خضراء» فاعلة يحتاج إلى شروط ليست قريبة حتى مما هو موجود اليوم، ومن أهمها: أن يكون هذا التحول لصالح الطبقة العاملة الصناعية المتضررة ويقنعها بدعمه.

يدعو البعض في ألمانيا إلى تحويل الإنتاج بشكل كلي عن صناعة السيارات، مثل: زعيم حزب «دي.لنكه» بيرند راكسنغر الذي دعا إلى «صفقة خضراء جديدة» تأخذ في حساباتها «الابتعاد عن مجتمع السيارات». لكن الترويج لهذا برنامج عمل بشكل مجتزأ، يعني: أن هناك أكثر من مليون عامل في صناعة السيارات - لديهم مصالح مفهومة في رؤية شركاتهم تحقق الربح ليحافظوا على أعمالهم - سيقفون ضد هذا برنامج.

يفسر هذا سبب تشكك بعض النقابات في التدابير المناخية الطموحة. مثال: نقابة عمال الصلب الألمانية: IGMetall التي ضمت جهودها إلى الجمعيات البيئية لإحداث نقلة نوعية في المناخ، لكنها رفضت بشكل مطلق أي تفكيك جذري لصناعة السيارات «لعدم تركيز هكذا دعوات على العمل والبطالة والإنتاج».

يفهم العمال وممثلوهم، أن ذات المنافسة التي يحاولون تعزيزها لدى شركاتهم قد تقود إلى خسارتهم لأعمالهم أو لضغط أجورهم وزيادة شروط عملهم سوءاً، أو لاستبدالهم بالآلات روبوتية يصبحون ملحقين بها بأجور أهد. لكن إذا كانت الحركات البيئية تريد من العمال الوقوف إلى جانبها ودعمها وتبني قضاياها، فعليهم أن يوسعوا مداركهم ومفاهيمهم الجذرية لتشمل تخطي الإنتاج الرأسمالي بأكمله، والفشل في ذلك يعني بأن حركات يمينية مثل: حزب «AfD» الذي حاول الاستفادة من هذا الأمر وفشل غير مرة، قد ينجح في المرات القادمة.

سيكون الخروج من سباق الفئران الرأسمالي العالمي هذا نعمة بالنسبة للعمال، لأنه سيسمح بتنصيب نمط إنتاج أكثر لطفاً وإنسانية وأكثر استدامة. لكن في الوقت الحالي، لا يوجد ما يشير إلى أن الألمان مستعدون لاتخاذ مثل هذا المسار، ولا توجد وجهة نظر في ألمانيا غير مثيرة للجدل وراسخة بقوة في جميع المعسكرات السياسية، مثل: الاقتناع بأن البلاد يجب أن تظل قوة صناعية رائدة بأي ثمن.

■ بتصرف عن: Germany Auto Is Going Electric — But It's Not Helping Workers



في هذا المجال. لهذا السبب تروج برلين للرقمنة الخاصة بها تحت عنوان «الصناعة 4.0». حذرت أنجيلا ميركل من كونهم بحاجة لإتقانها بسرعة، «ولا فإن أولئك الذين يقودون المجال الرقمي سيأخذون منا الإنتاج الصناعي».

يتم دعم صناعة السيارات كذلك في التحول إلى الكهرباء من خلال أقساط الشراء للمستهلكين، والتوسع الممول من الدولة للبنية التحتية لصناعة البطاريات. تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه صناعة السيارات الألمانية في إنتاج البطاريات، حيث يهيمن المنافسون الآسيويون على السوق. للحاق بالركب، تتعاون ألمانيا مع دول أخرى في «تحالف البطاريات» الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي، والذي يهدف لتوحيد جهود الشركات الخاصة تحت إشراف الحكومة لتشكيل اتحادات صناعية ضخمة، مدعومة بشكل كبير من الدولة. في موازاة ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي تحالفاً للمواد الخام في تشرين الأول الماضي بمشاركة مئات الشركات الأوروبية.

كما تقدم الدولة يد العون للشركات الألمانية من خلال ضمان استمرار وصولها الإيجابي إلى الأسواق الدولية، وخاصة السوق الصينية الحيوية متزايدة النمو. أظهرت دراسة أجراها «مركز أبحاث السيارات» أن فولكس فاجن ومرسيدس وبي.إم. دبليو باعت 14,16 مليون سيارة العام الماضي، من بينها 5,6 ملايين إلى الصين. قال رئيس المركز معلقاً، بأن «حصة الصين من مبيعات شركات صناعة السيارات الألمانية لم تكن بهذا الارتفاع مطلقاً، وستستمر في الارتفاع».

لكن الصين بالنسبة لرأس مال صناعة السيارات الألماني سيف ذو حدين: فهي ليست مجرد موقع تصنيع منخفض الأجور مثل هنغاريا. تحرص الدولة الصينية بشكل صارم على ضمان مساهمة الشركات الغربية التي تنتج عندها في تعزيز الصناعة الصينية.



تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه صناعة السيارات الألمانية في إنتاج البطاريات حيث يهيمن المنافسون الآسيويون على السوق

والخطوة الثالثة في سبيل زيادة القدرة التنافسية هي: أتمتة أماكن العمل. وكذلك يتم الأمر بشكل رأسمالي نموذجي، فالتطور التكنولوجي هنا يخدم هدفاً واحداً: أداة لتقليل التكاليف لصالح أرباب العمل، ويتحكمون فيها بالعمال بتحويلهم إلى مجرد فائض ملحق بالآلات.

تنافس مواقع الإنتاج

تهدف جميع هذه الإجراءات إلى ضمان التفوق النسبي للشركات الألمانية، لكنها أيضاً تعكس المنافسة الشرسة بين مواقع الإنتاج، حيث تكافح الدول الصناعية الرائدة للبقاء في القمة.

وفقاً للباحث والنقابي بيتر شاد، تركّز الولايات المتحدة على تطوير القيادة الذاتية، وهي تسمح بموجب القانون بأكثر مسافة كيلومترات كي يطور رأس المال التكنولوجي الجديدة، في ذات الوقت الذي تنشئ فيه نمذجة موحدة للصناعة الرقمية من خلال «اتحاد الإنترنت الصناعي».

المنافس الرئيسي للولايات المتحدة في هذا المجال هي الصين. تسعى الصين جاهدة لتكون على قدم المساواة مع الولايات المتحدة بحلول عام 2035. تستثمر الدولة الصينية لهذه الغاية مبالغ هائلة في البحث والتطوير والبنية التحتية الرقمية. تركّز الصين في مجال صناعة السيارات على الكهرباء - ويعود ذلك جزئياً لأسباب بيئية، وجزئاً آخر لأنّ صنّاع القرار الصينيين يرون بأن بلادهم يمكن أن تصبح رائدة عالمياً في مجال النقل الكهربائي أسرع من الجميع.

تبذل الدولة الألمانية أيضاً كل ما بوسعها لتجهيز صناعتها المحلية للمنافسة العالمية. ففي حين أنها لا تزال تؤدي بشكل جيد في الإنتاج التقليدي، فمركزة تكنولوجيا المعلومات الكفاءة ستزداد فقط عبر مسار الرقمنة - وتتفوق البلدان الأخرى على الألمان

على تركيزه المطلق على القدرة التنافسية للصناعات التصديرية... أي: الاستمرار في خلق عدم توازن هائل بين العمال ومالكي رأس المال».

تعتبر صناعة السيارات جانباً رئيسياً في إستراتيجية التصدير الألمانية. في عام 2018، تم بيع 75% من السيارات المصنعة في ألمانيا إلى الخارج. في ذات العام، شكلت السيارات 18% من إجمالي الصادرات الألمانية. مع ركود الطلب العالمي على السيارات، هناك طريقة واحدة فقط للحفاظ على استقرار أرقام المبيعات: حجز موقع مرموق في سياق التنافس الدولي. فكما قال الرئيس التنفيذي لبي.إم. دبليو: «هناك الكثير من السيارات في العالم، لكن قلة من بي.إم. دبليو».

للتغلب على المنافسة، لجأت صناعة السيارات الألمانية إلى التكتيكات الرأسمالية المعتادة: تخفيض تكاليف العمالة وزيادة ظروف العمل سوءاً. صحيح بأن صناعة السيارات الألمانية لا تزال تؤمن أفضل الوظائف الصناعية في العالم بشكل نسبي، لكن هذا مضمون للقوى العاملة الأساسية وحسب. فهي تعتمد بشكل متزايد على العمالة المؤقتة وغير المثبتة. فكما وصف أوليفر ناخثوي الأمر: «يعمل العمال المؤقتون ومن الباطن جنباً إلى جنب مع زملائهم المثبتين، والذين لا يزالون مظللين بالحماية. وعندما يتم تخفيض العمال، يكونون أول من يخسر وظيفته».

في سبيل تخفيض تكاليف العمالة أكثر، تم نقل مكونات إنتاج كاملة إلى الخارج، وبشكل خاص إلى أوروبا الشرقية. تتم إعادة موضوعة الإنتاج بظروف عمل أقسى في بلدان مثل: هنغاريا، قبل أن يتم إرساله للتجميع في المصانع الألمانية. فبالرغم من الخطاب القومي لحكومة أوربان في هنغاريا، تم منح رأس المال الألماني كل ما يريده، مثل: تشريع قانون في 2019 لإزالة ساعات العمل يسميه الهنغاريون: «قانون العبيد» أو قانون «أودي وبي.إم. دبليو».

حول «ثقافة الرأسمالية الجديدة»

صدر كتاب «ثقافة الرأسمالي الجديدة» للباحث الاجتماعي الإثنوغرافي رينشارد سينيت «منشورات جامعة ييل-الولايات المتحدة الأمريكية، 2006»، وصدر مترجماً إلى العربية عن دار الفارابي (بيروت، 2008). ويبحث التحولات التي طالت العلاقات الاجتماعية اليومية الممارسية «البراكسيس حسب غرامشي» في ظل النيوليبرالية وعولمة عمليات الإنتاج والاقتصاد التكنولوجي والنمط الاستهلاكي، والتحول الذي طال المعاني والقيم الفردية والأهداف والمستوى السياسي.

■ د. محمد المعوش

نبذة عن الكاتب

ولد ريتشارد سينيت عام 1949 لأبوين من المهاجرين الروس. والدته ناشطة عمالية، وقاتل والده في الحرب الإسبانية ضد الفاشية، ثم «قاتل ضد الشيوعيين»، وخرج لاحقاً من الحزب الشيوعي تحت خلاف عنوانه «اتفاق ستالين-هنتر» لهذه الخلفية ربما دور في تشكيل آراء سينيت العدمية تجاه أفاق المشروع الماركسي، والدولة السوفييتية. هو روائي وموسيقي، وعالم اجتماع وإثنوغرافيا، من منشوراته: «سقوط الرجل العام» (1977)، «ضمير العين» (1990)، «تأكل الشخصية، العواقب الفردية للعمل في الرأسمالية الجديدة» (1998)، ويشغل حالياً منصب زميل في «مركز حول الرأسمالية والمجتمع» «جامعة كولومبيا-الولايات المتحدة الأمريكية».

عن موقف الكاتب وجوهر طرحه

يستهل الكاتب مقدمته بأن ما تم رفعه من شعارات وما تم تنفيذه لاحقاً منذ منتصف القرن الماضي من ضرب البيروقراطيات التي رفعها «اليسار الجديد» والليبرالية على حد سواء، لم يجلب سوى شكل جديد من انعدام العدالة والاضطراب والقلق الاجتماعيين وتفكك المجتمع ومؤسسات الرعاية والصحة، وتراجع سمة الاستقرار النسبي في المجتمع، وصارت الهجرة أيقونة العصر، وصار الحنين مربوطاً بالندم. وفي سياق هذا التفكير الشامل للايديولوجيا «المركزية البيروقراطية» في شكلها الاشتراكي والرأسمالي! يسأل الكاتب: ما الذي يجمع الناس ويشدهم إلى بعضهم البعض فيما تتفكك المؤسسات المادية التي ينتمون إليها؟ أي: ما هو المستوى الفوقي القيمي والروحي والمرتبطة ببنية الشخصية المناسبة للمستوى التحتي الاقتصادي الجديد؟ ويستكمل الكاتب السؤال بأخر: ما هو نوع الأفراد القادرين على العيش في عالم مضطرب «سائل»، دائم الصدمات، بلا ثبات في الأهداف المطلوب بلوغها في حياة الفرد المعاشة؟ ويجيب بوجود ثلاثة تحديات كبرى أمام أفراد اليوم: الوقت «بالمعنى الوجودي»، وإدارة الذات في الأجل القريب بعد تدمير الأجل البعيدة في ظل بروز ظاهرة ارتجال الفرد لقصة حياته لكي يعطيها معنى ما، وتعايشه دون وعي مستدام بذاته. أما التحدي الثاني: يتعلق بالموهبة، فالفرد عليه أن يعيد خلق نفسه على مستوى المهارات بمعدل ثلاث مرات خلال حياته. فيسود مفهوم «القدرة الكامنة» التي تركز

على المرونة والتخلي و«السطحية». والتحدي الثالث: هو القدرة على الاستسلام، و«كيفية التخلص من الماضي» وترك ما تعلمه وعرفه لصالح الجديد. وحسب الكاتب: إن هذا الصنف من البشر هو غير معتاد. فالبشر يميلون إلى ديمومة حياة وقصة مستدامة، ويبنون على ماضيهم. لهذا: إن النمط الحالي يدمر الغالبية من البشر.

فصول الكتاب

يتوزع الكتاب على أربعة فصول: البيروقراطية، والموهبة وشبح انعدام الجدوى، والسياسة الاستهلاكية، والرأسمالية الاجتماعية في زمننا. ويحتاج الكاتب، بأن التحول في بنية المؤسسات من تقليدية لها بنيتها البيروقراطية الهرمية المفهومة والثابتة من حيث النتائج والأهداف الممتدة على مدى عمر الفرد، نحو مؤسسات «سائلة» بالمعنى التنظيمي، عابرة للقارات يحكمها مجلس تنفيذي «محكوم بالبورصة» غير مرتبط بالإدارة المسؤولة داخل المؤسسة، كل ذلك يجعل من حياة العاملين غير مفهومة وغير متوقعة، وأكثر تنافساً وعدائية بسبب الاصطفاء على أساس «القدرة الكامنة»، لا على أساس الخبرة المكتسبة المتركمة «الحرفية». هذا يحرم الأفراد من قدرتهم على إدارة حياتهم. وهذا النوع من المؤسسات التي تضعف فيه بيروقراطية الطبقة الوسطى السابقة، على حساب المدراء التنفيذيين والمستشارين المنفصلين عن المؤسسة، بل فقط بما تمثله من استثمار، فتتعاظم قيم انعدام المسؤولية والثقة وفقدان الاحترام للعمل ذاته، وضرب أسس الإرضاء المؤجل والتفكير الاستراتيجي. فكل شيء مرتبط بالأجل القريب، ما يفتح الباب واسعاً أمام مأساة انعدام الجدوى. ومن لا يملكون «القدرة الكامنة» يتركون معلّقين، أمام «دراما اجتماعية عاطفية» على «اعتبار أنهم لم يعودوا نافعين أو ذوي قيمة». كل هذا، محمولاً على قاعدة الاستهلاك الواسع، خلق مجالاً للحياة السياسية «الرخوة»، وانحداراً

في مستوى الصراع السياسي، على حساب استغلال وهم شغف الاستهلاك لدى الفرد، في واقع مأمول متخيل غير مرتبط بوظيفة محددة نفعية للغرض الذي يجري استهلاكه، بل مرتبط بمعنى غير مدرك في وعي الفرد، وهنا يدخل الخيال كمعاد لصاحبه. فتصير السياسة كمنصات عرض بضائع دائمة التحول والجذب الدرامي، يحل الشكل البراق محل الوظيفة، ويصير الفعل التقدمي، الذي يتطلب صبراً، مملاً، لأن المستهلك يحتاج إلى إرضاء سريع، غير قابل للتأجيل والإنظار. فالمناخ السياسي السائد كما الاقتصاد الجديد، خلق مناخاً «وأفراداً» خالياً من الحرفية، مع توسع ضخم في الفضاء الدعائي لوسائل الدعاية والإعلام، كما في سوق المنتجات كما في السياسة. وكل ذلك يجمعه منطق مفكك، وقاعدته هي الاقتصاد السياسي الفوضوي تخطيطياً. وهذا ما أضعف قاعدة السياسة التقدمية.

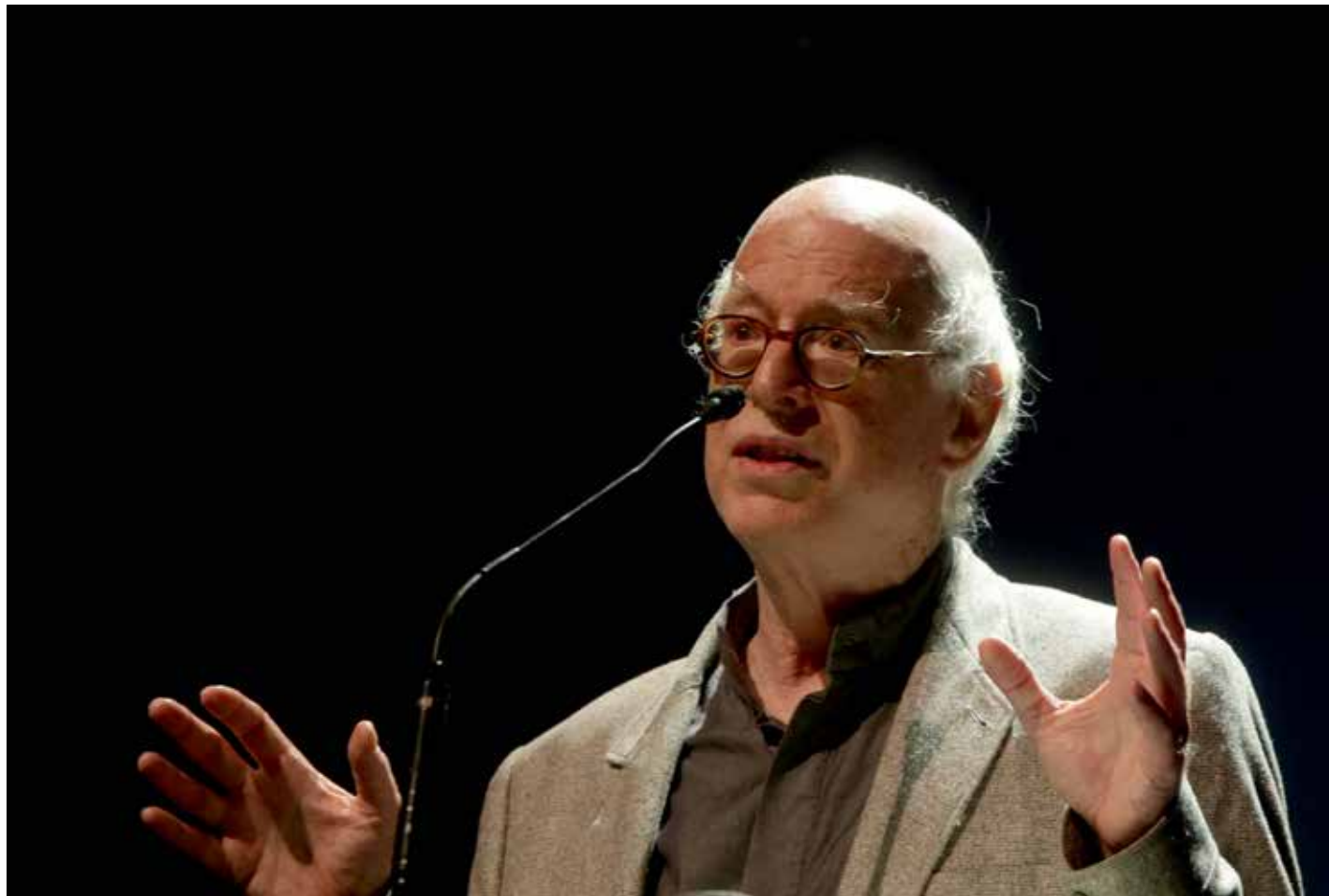
«مخارج» محتملة

من موقع تعويض غياب المرساة الثقافية في مجتمع فقدان المعنى، يختم الكاتب بضرورة تقديم «ثلاث قيم حرجية»: القصد «فعل بناء القصة»، والجدوى، والحرفية. طارحاً السماح بنسبة استقرار أكبر في العمل، حتى لو كان متنقلاً بين وظيفة وأخرى، ولكن يحمل ثباتاً زمنياً بأجل بعيد لتحقيق إمكانية تكوين القصة الوجودية. وتعزيز أهمية الوظائف التي تحمل أدواراً اجتماعية تضمن الاعتراف الاجتماعي، عبر تأمين الدخل لعمل الرعاية الاجتماعية ضمن العائلة أو خارجها، الذين هم اليوم دون أجر، في ظل اتساع فئة كبار السن، لتعويض غياب الجدوى عند الفرد. وتعزيز إنتاج شيء جديد، مما يرفع ارتباط الفرد بواقعه، عبر البحث عن المشاكل لا تجنبها، وتلمس نواقصه لا الهروب منها في صورة الذات المثالية المروّجة.

موقع الطرح تاريخياً

من موقع اليسار الجديد، ومقولات «الدولة

الإننتاج في بعض المجتمعات، يمكن تعويضه عبر أخذ الحركة الموضوعية للبشرية ككل. فالبروليتاريا التي تتركز في الصين تجعل من الصين «فوقياً» كجهاز سياسي» تحمل خطأ ذا مضمون أكثر بروليتارية على مستوى العالم. دون أن ينفي ذلك وزن المؤسسات التقليدية في الدول الأخرى حتى لو تعاضم وزن المؤسسات «المرنة». ويشكل الكتاب مؤشراً آخر على الجانب المفقود نسبياً لدى المشروع الثوري، أي: ضرورة تقديم ذاته على أساس حامل لثقافة جديدة لا في قالب رومني بعيد للقيم حياته، بل يجيب عن التناقضات التي حملها التطور في نمط الحياة الرأسمالي. والأهم هو: رفع الصراع المشترك خارج الحدود، وتوحيد الجهود بما يتناسب مع عالمية المعركة و«سيولة» انتقال القوى العاملة، وسطوة الإعلام، وتنظيمها في حركة «ليس بالضرورة تحالفاً» تتخطى التنسيق، نحو أطر واضحة التنظيم والهوية دولاً وتنظيمات



الفيلم الملحمي الصيني 1921



سيصدر قريباً، الفيلم الصيني الجديد «1921» الذي يصور فترة انعقاد المؤتمر الوطني الأول للحزب الشيوعي الصيني، المؤتمر الذي ساهم في تغيير الصين والتأثير في العالم قبل 100 عام.

قاسيون

يروى فيلم «1921» للمخرج هوانغ جيانشين قصة مجموعة من الشباب الذين أسسوا الحزب الشيوعي الصيني في فترة صعود الحركة الشعبية والحركة الثورية في الصين، ويعرض الخلفية التاريخية.

يذكر أن هوانغ جيانشين كان قد أخرج قبل 10 سنوات، فيلم «بداية النهضة الكبرى» الذي يتحدث عن تأسيس الحزب الشيوعي الصيني، وأوضح المخرج في تصريحات للإعلام: كيف يختلف الفيلم، حتى مع أن القصة تعكسان خلفية تاريخية متشابهة.

قال هوانغ، قبل عشر سنوات: سجل فيلم «بداية النهضة الكبرى» بداية انتفاضة ووتشانغ في نانهو لجياشينغ. لقد صورنا هذه الفترة الطويلة، والتي تعادل ما مجموعه 10 سنوات من 1911 إلى 1921.

وفي هذه المرة في الفيلم الجديد، ركزنا على الفترة من 1920 إلى 1921،

وقال المخرج: «نأمل في الحصول على القليل من المساعدة لهذا النوع من الأفلام، لأن الشباب في الوقت الحاضر يتعلمون التاريخ من خلال الأفلام. فهم لا يقرأون الكتب قبل أن يأتوا لمشاهدة فيلمك، لذلك يجب أن يكون لأفلامنا تعبير نوعي».

سيعرض الفيلم في مهرجان شنغهاي السينمائي القادم، سيدخل قريباً دور السينما في جميع أنحاء الصين. المصدر: سي جي تي إن الإنكليزية.

بالمندوبين الـ 13 في المؤتمر الذين كان متوسط أعمارهم حوالي 28 عاماً فقط. وكان على المخرج وفريق الإنتاج بأكمله محاولة فهم وإعادة إنتاج طريقة تفكيرهم ولماذا فكروا بهذه الطريقة. ومن خلال الجمع بين حياة الشباب، والأطراف التي تلاحقهم، ووجهات نظر الكومنترن، ابتكر المخرج طريقة حديثة لسرد وتصوير قصة جيدة في الفيلم بحيث تكون جذابة بصرياً لجيل الشباب، ومساعدة للأجيال الجديدة على فهم تلك الفترة التاريخية.

لأنه في العقد ما بين الفيلم الأخير و2021، صدرت وثائق تاريخية أكثر تفصيلاً حول المؤتمر الوطني الأول للحزب الشيوعي الصيني والمواد متوفرة بكثرة. أضاف المخرج، في الواقع، لا يريد الجمهور معرفة الأحداث الكبيرة فحسب، بل يريد أيضاً معرفة القصص الشخصية للأفراد. وتم دعم الشخصيات بالتفاصيل والعواطف. وإذا كان هناك المزيد من هذه الأشياء، فيمكننا الحصول على مساحة أكبر لإبداعنا. وخاصة المعلومات المتعلقة

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



مع دخول الآلة على العمل الزراعي في الأربعينات، نشأت فئة عمال الحصادات والجرارات. وتأسست نقاباتهم عام 1952 «نقابة الميكانيك في الجزيرة التي ضمت 10 آلاف عامل». وخاضت النقابة إضراباً كبيراً شل أعمال الحصاد في كامل محافظة الجزيرة وأجزاء من الرقة ودير الزور عام 1956 من أجل زيادة الأجور وثمانية ساعات عمل وحق التنظيم النقابي. في الصورة: عمال زراعيون يعملون على جرار في ريف الحسكة عام 1952.



معرض تعليم على الإنترنت

افتتح معرض التعليم الصيني 2021 على الإنترنت ليوفر منصة للتواصل بين المؤسسات التعليمية الصينية ونظرائها العالميين. واجتذب الحدث الذي تستمر فعالياته ستة أيام، ويقام خلال الفترة من 17 إلى 22 حزيران، ما يقرب من 80 جامعة ومؤسسة مهنية عليا صينية، وكذلك أكثر من 70 مؤسسة تعليمية ومنظمة لاختبار وتقييم اللغة من أكثر من 20 دولة ومنطقة. ويقدم هذا الحدث - الذي يضم عروضاً للبت المباشر وعروضاً افتراضية - خدمة استشارات القبول للطلاب الصينيين الذين يخططون للدراسة في خارج البلاد حسب «شينخوا».



معرض الكتاب في الحسكة

أقام اتحاد الكتاب العرب ومديرية الثقافة في المركز الثقافي في الحسكة معرضاً للكتاب، وشمل المعرض الكتب ذات العناوين المتنوعة وبسعر المبيع الرمزي، مثل: كتب الأدب والشعر والقصة والرواية والتاريخ والسينما والدراسات النقدية من إصدارات اتحاد الكتاب، وعرضت طبعات 2015 وما قبل بسعر رمزي وتشجيعي وبمبلغ 200 ليرة سورية للكتاب. وصرح القائمون أن المعرض دعوة إلى الإقبال على القراءة وتشجيع على اقتناء الكتب في ظل انتشار استخدام شبكة الإنترنت، وعدم توافر بعض عناوين الكتب في المكتبات وغلاء أسعارها.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضمة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 20/06/2021» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

«العلاقات العامة» تخبب أمل الكيان الصهيوني



تتجاهم غزوة وتقصف الأطفال وتهدم البيوت» وبالتالي لا بد من تغيير «النهج الإسرائيلي القائم الدفاعية وطلب الشفقة، والانتقال لموقف الهجوم».

يشير الكاتب فيما بعد لما يسميه «الهجمات الإرهابية» في دول أوروبية مختلفة، ويرى فيها- رغم الحزن الذي تولده- فرصة لا بد من اغتنامها. يقول في هذا الصدد: «رسالتنا يجب أن تحمل لهجة قاسية تقول للعالم: إن لم نتقوا في صفنا فسيصل الإرهاب إلى عتبة بابكم؛ فحماس الخاصة بنا هي داعشكم».

ويكمل الكاتب سرد خطته الجديدة بالقول إن «الإسرائيليين يعرفون تماماً كيفية التعامل مع الإرهاب فهم يقومون بهذه المهمة منذ 73 عاماً».

ثغرة في خطة العلاقات العامة

قبل أيام نشرت شبكة القدس الإخبارية فيديو يصور مسيرة لرفع راية الكيان الصهيوني ضمت مواطنين «إسرائيليين» ساخطين بينهم عدد كبير من الأطفال الذين يصرخون بشعارات عنصرية ومليئة بالكراهية، مثل: «الموت للعرب»، و«العربي الجيد هو العربي الميت في القبر». في الفيديو المسجل يسمع أحد المحتجين يتوعد قائلاً: «نعدكم بنكبة جديدة قريباً» في حين يصرخ آخر من بين الجموع: «فلسطين ميتة لا يوجد فلسطين» أو «ليت قراكم تحترق جميعها». كما يبدو حتى الكيان الصهيوني يفقد أحياناً صبره ويتخلى عن نواحيه فرق العلاقات العامة التي طلبت منه أن يكثر من الابتسام ويحسن التصرف، أمام الكاميرات على أقل تقدير.

يستطيع القارئ أن يتخيل الاستشاريين والباحثين والأخصائيين في مجال العلاقات العامة، يهزون رؤوسهم عند مشاهدة فيديو مثل هذا قائلين: «لا أمل! وجه «إسرائيل» سيبقى أسود مهما بيضناه».

فعلى سبيل المثال وضمن الانتفاضة الفلسطينية الثانية: تم التركيز على ضرورة استخدام الصحفيين لمصطلح الشباب الفلسطيني بدلاً من الأطفال الفلسطينيين. وعند الدخول للموقع الرسمي لما يعرف ببرنامج زمالات هاسبرا، الذي يدرّب الطلاب على مهارات مناصرة قضية الكيان الصهيوني والتصدي لحملات المقاطعة له، يمكن قراءة الإحصاءات التي تقول بأن البرنامج ومنذ تأسيسه عام 2001 نجح في تدريب أكثر من 3000 طالب في أكثر من 250 حرم جامعي في جميع أنحاء الولايات المتحدة وكندا. ويتضمن هذا البرنامج أخذ الطلاب في زيارات ميدانية لفلسطين المحتلة، ومن ثم يطلب من طلابه توظيف خبراتهم المكتسبة حديثاً في تلميع صورة الكيان ضمن المجتمعات التي يتحركون ضمنها.

أما «اقتلاف منطوعي هاسبرا» الذي يعمل بمثابة مظلة لتنسيق العمل والجهود فيما يخص مناصرة الكيان الصهيوني والتصدي لما يسمونه بـ «السلبيّة الإعلامية» تجاه الكيان فيضم ضمن صفوفه عدداً خرافياً من الجماعات الفاعلة على الأرض، أو على الإنترنت تصل إلى ما يقارب 113 جماعة في كل من البرازيل ونيجييريا، وأستراليا وكندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، وهولندا، البيرو، وأمريكا، وبريطانيا.

خطة إنقاذ جديدة في العلاقات العامة

في الأسابيع القليلة الماضية، نشرت مقالات ضمن صفحة ناطقة بلسان الكيان الصهيوني كـ «أورشليم بوست» تناقش مواطن الخلل في هاسبرا، أو نهج العلاقات العامة الخاص بالكيان الصهيوني. يجادل أحد الصحفيين بالقول: إن وجهة نظر الفلسطينيين في الصراع العربي «الإسرائيلي» أسهل وأبسط لأنها قائمة على مقولات من قبيل: «إسرائيل

تستهدف هذه الجهود الإعلامية تقديم الصراع العربي الإسرائيلي من منظور المواطن الإسرائيلي أهمية وتولي أهمية خاصة للمصطلحات المستخدمة

منذ نشأة مفهوم العلاقات العامة بمفهومها المعاصر، تم تكريس قناعة مفادها: أن خبراء وفريق العلاقات العامة قادرين على تحسين صورة أية مؤسسة أو شركة، عبر تنفيذ إستراتيجية محددة تتضمن عدداً من الخطوات والإرشادات التي تنص على «افعل ولا تفعل»، أو بكلمات أخرى: سلوكيات يجب فعلها، وأخرى يجب تجنبها تماماً. وبالتالي، وبناءً على وجهة النظر هذه، الأمر برمته مرتبط بالعلاقات العامة ومدى جودتها، أي لا يهم ما هو الوجه الحقيقي للعمل، سواء كان شركة أو رئيساً أو بلداً، بل المهم فقط هو توظيف الأشخاص الأكفاء القادرين على ترفيع ما يمكن ترفيعه وإخفاء ما يمكن إخفاؤه للخروج في النهاية بوجه جيد، مزيف لكن جذاب. وتجربة الكيان الصهيوني المؤمن جداً جداً بأهمية العلاقات العامة، وجدواها، تجربة تستحق التأمل في هذا المضمار.

■ نور ابو فراج

الكيان الصهيوني يحتاج العلاقات العامة بشدة!

على صعيد عالمي، يعيش تخصص العلاقات العامة في الظاهر ازدهاراً أكثر من أي وقت مضى، إذ يرى البعض أن حجم صناعة العلاقات العامة في الولايات المتحدة لوحدها بلغ 20 بليون دولار عام 2020. ويتم تبرير هذا الاتساع بحاجة «السوق» باتت أكبر لهذا النوع من الخبراء أو الشركات التي تقدم خدمات مثل هذه.

أما في الكيان الصهيوني، فيطلق على هذا النوع من التخصص اسم «الديبلوماسية العامة في إسرائيل» أو «هاسبارا» التي تعرّف بكونها «الجهود التي تسعى إلى نشر المعلومات الإيجابية حول دولة «إسرائيل» وأفعالها. وتشير المرجعيات أن استخدام هذا المصطلح بدأ بالظهور على الصحف الأمريكية المطبوعة كواشنطن بوست ونيويورك وويك، وقصد بها إعادة تشكيل صورة الكيان الصهيوني خلف البحار. وبعد ذلك ظهر ما يسمى «مشروع هاسبرا» الذي تضمن تدريب كوادر معينة بإشراف شركات أمريكية متخصصة في السبيلات والثمانينات، لتعمل فيما بعد ضمن وزارة الخارجية التابعة

للكيان الصهيوني وغيرها من المؤسسات والوزارات.

وتتضمن عمل هذه الجهة الضغط على قواعد بيانات، كموقع ويكيبيديا مثلاً لتقديم ما أسموه «صورة عادلة عن «إسرائيل» وتضمن عملهم أيضاً إنتاج مطبوعات كدليل: «المناصرة الإسرائيلية» دليلك للنزاع في الشرق الأوسط». ومنذ 2009 وما تلاه، بدأت هاسبرا بتجيبش أشخاص يشاركون في تعليقات إيجابية حول الكيان الصهيوني ويدافعون عنه ضمن ما بات يعرف بحرب الإنترنت. خاصة وأن السياسيين في الكيان الصهيوني كانوا متخوفين من تنامي تيار عصري وداعم للقضية الفلسطينية في الخارج، قوامه «الشباب والفوضيون والمهاجرون والناشطون السياسيون المتطرفون». والملاحظ عموماً أن أنشطة البروباغندا الخاصة بالكيان الصهيوني تستهدف بشكل أساسي الرأي العام الأمريكي، وتسعى إلى التأثير به عبر السمينترات والندوات وتقديم الدعم المادي للانتخابات، إلى جانب استهداف الصحفيين والمصورين والكتاب ضمن ورشات عمل خاصة. وعموماً تستهدف هذه الجهود الإعلامية، تقديم الصراع العربي «الإسرائيلي» من منظور «المواطن الإسرائيلي العادي» وتولي أهمية خاصة للمصطلحات المستخدمة،